



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة عشرة  
من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة  
يوم الاربعاء الواقع في ١٩ / ربيع الاول / ١٤١٦ هجرية  
الموافق ١٦ / ٨ / ١٩٩٥ ميلادية .

( المجلد ٣٢ )

( العدد ١٨ )

#### - جدول الاعمال -

الصفحة

٤

١ ( تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٤

٢ ( تلاوة الاجازات والاعتذارات .

- أ - طلب معذرة مقدم من سعادة الشيخ ذيب النيس .  
ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبد الله اخوارشيدة .  
ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد نواف القاضي .

٣ ( الردود على الأسئلة :-

- ١- كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٢٤٤) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢١ ، جواباً على  
السؤال رقم (١٧٠) والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد حويضة .

٤

ملحق من الملحق

- ٢- كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٢٤٥) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢١ ، جواباً على السؤال رقم (١٦٤) والمقدم من سعادة النائب السيدة توجان فيصل . ٩
- ٣- كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٢٤٦) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢١ ، جواباً على السؤال المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش . ١٢
- ٤- كتاب معالي وزير الشباب رقم (٥٣٢٠) جواباً على السؤال رقم (١٦٣) للمقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي . ١٦
- ٥- كتاب معالي وزير البريد والاتصالات رقم (١٢٤٩) تاريخ ١٩٩٥/٧/١٢ ، جواباً على السؤال رقم (١٧٢) والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد . ٤١
- ٤ ( الكتب الواردة :-
- ١- كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٨١٥) تاريخ ١٩٩٥/٨/٨ ، والمتضمن اعادة مشروع قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٤ ، معدلاً . ٤٥
- ( يحال على اللجنة ) .
- ٥ ( الردود على الاقتراحات برغبة :-
- ١- كتاب معالي وزير المياه والري رقم (١١٣٨٨) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣١ ، جواباً على الاقتراحين برغبة رقم (٩١،٩٠) للمقدمين من سعادة النائب السيد أنور الحديد . ٥١
- ٦ ( قرارات اللجان :-
- ١- استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٥ والمتضمن مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ . ٥٣
- ( القرار موزع في الجلسة الرابعة عشرة ) .
- ٢- قرار لجنة الترميم والأسعار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/٧/١٧ ، والمتضمن السياسة الترميمية والأسعار .
- ٧ ( تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- ٥ عينت يوم الأحد الموافق ١٩٩٥/٨/٢٠

- ٨- معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .
- ٩- معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .
- ١٠- معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .
- ١١- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ١٢- معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .
- ١٣- معالي الدكتورة ريم خلف الهندي : وزير التخطيط .
- ١٤- معالي الدكتور عبد الرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان .
- ١٥- معالي السيد عادل القضاة : وزير الترميم .
- ١٦- معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .
- ١٧- معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .
- ١٨- معالي السيد هشام التل : وزير العدل .
- ١٩- معالي الدكتور عبد الحميد المزوم : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
- ٢٠- معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .
- ٢١- معالي السيد نادر الظهيريات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
- محضر الجلسة
- في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٦/٨/١٩٩٥ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثامنة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكيم خير .
- وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :
- وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :
- ذهب أنيس ، عبد الله اخوارشيدة ، لوف القاضي .
- وتغيب عن الجلسة الأعضاء : د. عبد الله العكايلة ، عبد الكريم الكباريتي .
- وحضر من الحكومة
- ١- سيادة الشريف زهد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .
- ٢- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .
- ٣- معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .
- ٤- معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب .
- ٥- معالي السيد باسل جردالة : وزير المالية .
- ٦- معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .
- ٧- معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

هذه من الأصول

٢٢- معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير الثقافة .

٢٣- معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة .

٢٤- معالي السيد طه الهبابة : وزير الدولة .

٢٥- معالي الدكتور محي الدين توك : وزير التنمية الادارية .

٢٦- معالي السيد سميج دروزة : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٢٧- معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الاجتماعية .

« وحضر من الامانة العامة :

١- السيد لذير عطيات

٢- السيد علي الحسين

٣- السيد محمد الردهني

٤- السيد غسان الجداوي .

افتتاح الجلسة



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

التصايب قانوني اعلن بدء الجلسة .

السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم على اعفاء السيد الامين العام من

تلاوته ؟

يعنى .

السيد الامين العام :

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب

ذيب انيس المحترم .

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة

النائب عبد الله اخوارشيدة المحترم .

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة

النائب نواف القاضي المحترم .

(٣) الردود على الأسئلة :-

١- كتاب معالي وزير الداخلية رقم

(٢٤٤) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢١ ،

جواباً على السؤال رقم (١٧٠)

والمقدم من سعادة النائب الدكتور

محمد عويضة .

لص السؤال :

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٧ / ١٣٨٣

التاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٩٥ م

معالي وزير الداخلية

أبحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم

(١٧٠) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، المقدم من

سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .

أرجو التكرم بالاطلاع والاجابة عليه

ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

نسخة الى سعادة النائب محمد عويضة  
نسخة الى سجل الاسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٤ / ١ / ١٤١٦ هـ

الموافق : ١٢ / ٦ / ١٩٩٥ م

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى

معالي وزير الداخلية الموقر للاجابة عنه خلال

المدة المحددة في النظام الداخلي .

ارجو تزويدي بظروف مقتل المواطن  
محمود العواملة وجرح شقيقه ليلة الجمعة  
١٩٩٥/٦/٤ ، لماذا داهمت الأجهزة الامنية  
منزله ليلاً وإذا كان المواطن مطلوباً أليس  
بالامكان طلبه بوسيلة اخرى دون اطلاق النار  
عليه ومداومة منزله ومن الذي أصدر الأمر  
باطلاق النار وهل كان هنالك امر باطلاق النار  
وما هي اجراءات الحكومة لمعالجة هذا الحادث  
الخطير بما يصون ارواح المواطنين ويعاقب  
المتجاوزين للقانون .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

عمان

الرقم : م ٨ / ٢٤٤

التاريخ : ٢١ / ٦ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٢٧/١٦/٣

بالسؤال رقم (١٧٠) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، والمتعلق

المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد

عويضة ، والمتعلق بقضية المواطن محمد عبد

الرؤوف خليفة وشقيقه بشار .

هذه من الاجل



أرجو أن أبين أن المواطنين المذكورين مطلوبان بعدة قضايا وصدر أمر من المدعي العام لإحضارهما ، وقد تم تنفيذ ذلك من قبل رجال الأمن العام ، وعند ذهابهم إلى منزل المذكورين قاما بإطلاق النار عليهم حيث جرح أحد أفراد الأمن العام ، وقد قاموا أيضاً بالرد على ذلك ونتيجة لتبادل إطلاق العيارات النارية قتل المواطن محمود عبد الرؤوف خليفه وجرح شقيقه بشار .

وقد وضعت النيابة العامة يدها على القضية بكافة تفاصيلها ، وتطبيقاً لأحكام الدستور وقانون استقلال القضاء ، لم تتمكن من معرفة باقي الإجراءات القانونية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

سلامة حماد  
وزير الداخلية

معالي رئيس المجلس : زملائي الأفاضل  
هناك ثلاث أسئلة متتالية على نفس الموضوع من الزملاء الدكتور محمد عويضة ، توجان فيصل ، بسام العموش ساعطي فرصة للزملاء الثلاثة إذا كانوا يودون التعليق على اجابة معالي الوزير . الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين  
شكراً لمعالي الوزير على جوابه وإن تأخر

لم يبين لنا معاليه لماذا كان المرحوم محمود العواملة مطلوباً ، وهل الأمر الذي كان مطلوباً بسببه يستحق هذا الحشد من عناصر الأمن وهذه النتيجة التي انتهى إليها الأمر ، وفي ساعة متأخرة من الليل ؟

لم يبين معاليه ماذا فعلت الحكومة من وسائل أخرى قبل استخدام هذا الأسلوب .

ما حجم إطلاق النار من طرف المرحوم محمود العواملة وما حجم الرد عليه ، ماذا كان الهدف من الرد عليه : فقد قيل إنه كان يملك خرطوش صيد فهل هذا يقابل بالرشاشات الثقيلة . هل عجزت الحكومة عن وسيلة لاعتقاله إن كان مطلوباً كما يقول معاليه .

وسألت عن اجراءات الحكومة بعد الحادث فلم يجب معاليه إلا أن القضية بيد القضاء ، لكنني أتساءل ما موضوع القضية المنظورة أمام القضاء هل هي القضية الأولى التي كان المرحوم مطلوباً بسببها أم ما حدث بعد محاولة اعتقاله إضافة إلى القضية الأولى .

أيها السادة إننا أمام حادث خطير لم تحدد المسؤولية فيه ؟ هل يجوز لأحد أن يأخذ القانون بيده ، وهل يجوز أن تطلق النار على الشخص المطلوب أيّاً كان سبب الطلب .

انني أقول ابتداءً أنا لا أعلم سبب الاعتقال ولذلك سألت عن هذا السبب لكن معاليه لم يجب وعلى أي حال إن كان المرحوم العواملة قد ارتكب أي جرم فأنا لست معه وأؤكد على ذلك ولا ادافع عن أي جرم لكنني في هذه الحادثة ضد أن يقتل المطلوب أو حتى المجرم أيّا كان ، بل سيادة القانون تقتضي أن يعتقل الشخص المطلوب ويحقق معه ويحاكم وينال جزاءه من العقاب بالقانون فقط .

أيها السادة إن هذه الحادثة قبل حلولها الكثير واشيع بشأنها الكثير وكنا نتوقع من الحكومة أن تبين للناس الحقيقة ، وقد قمت بالسؤال للمساهمة في بيان الحقيقة والإطلاع عليها .

إنها حادثة قتل وإزهاق نفس وهذا باب خطير إذا تساهلنا فيه وقد تكرر للأسف فقد قتل المواطن بسام لافي في المدينة الطبية أمام الناس وقد قتل المواطن محمود جميل البعلبشي قبل سنوات بنفس الطريقة .

أيها السادة إن أجهزة حكومية تقتل أبناء الوطن هذه ظاهرة تستحق الوقوف أمامها طويلاً إن مهمة الحكومة وسائر أجهزتها حماية الوطن والمواطن والحفاظ على أمنه لا أن تقتله .

لهذا كله ومن أجل حماية ارواح المواطنين ووضع حد لمن تسول له نفسه أن يأخذ القانون بيده ومحاسبة الذين يتجاوزون على القانون سواء من المواطنين أو من الأجهزة أيّا كانت .

والتي ادين الحكومة ثلاثاً :

١- عجزها عن اعتقال مطلوب كما يقول معاليه .

٢- قتلها لمواطن تريد اعتقاله فتعجز عن اعتقاله حياً . إن الدول تحرص حتى في الحروب على القبض على أسرى الاعداء أحياء فهل عجزت الحكومة بأجهزتها فعلاً عن اعتقال شخص مطلوب حياً فلهذا أنا ادينها ثانية .

٣- عدم اتخاذ الاجراءات القانونية بحق من أطلق النار ومن أصدر الأمر بإطلاق النار حيث لم يجب الوزير المحترم على ذلك .

لكل هذا فأنتي سأقوم باستجواب معالي وزير الداخلية على هذا الحدث الوطني والإنساني الخطير .

وإن حكومات تسقط في دول أخرى على أقل من هذه الممارسات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، نقطة النظام الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

هنا عند الأهل

تأخير لأهمية الموضوع وللتأخير الذي تم أصلاً  
في إصدار بيان رسمي شامل .

مع جزيل الشكر

النائب توجان فيصل  
١٩٩٥/٦/١١

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

عمان

الرقم : م د / ٨ / ٢٤٥

التاريخ : ٢١ / ٦ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة لكتابكم رقم ٢٧/١٦/٣

١٣٨٣ ، تاريخ ١٩٩٥/٦/١٨ ، والمتعلق

بالسؤال رقم (١٦٤) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، والمتعلق

المقدم من سعادة النائب توجان فيصل ، والمتعلق

بقضية المواطن محمد عبد الرؤوف خليفة

وشقيقه بشار .

أرجو أن أبلغ أن المواطنين المذكورين

مطلوبان بعدة قضايا وصدر أمر من المدعي العام

لإحضارهما ، وقد تم تنفيذ ذلك من قبل رجال

الامن العام ، وعند ذهابهم الى منزل المذكورين

قاما باطلاق النار عليهم حيث جرح أحد أفراد

الامن العام ، وقد قاموا أيضاً بالرد على ذلك

ونتيجة لتبادل إطلاق العيارات النارية قتل

المواطن محمود عبد الرؤوف خليفه وجرح

شقيقه بشار .

وقد وضعت النيابة العامة يدها على  
القضية بكافة تفاصيلها ، وتطبيقاً لأحكام  
الدستور وقانون استقلال القضاء ، لم يتمكن من  
معرفة باقي الإجراءات القانونية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

سلامة حماد

وزير الداخلية

معالي رئيس المجلس : للسيدة توجان

فيصل .

السيدة توجان فيصل : سأعلق على

اجابة الوزير التي وصلتني واذا لم يرد على

تعليقي مباشرة انا اعتقد حسب النظام الداخلي

قد حقه في التعليق .

معالي رئيس المجلس : تفضلي يا ست

توجان النظام عندي وفاهمه جيداً .

السيدة توجان فيصل : يحق لي ككاتب

ان اهدي تفسيري بالنظام الداخلي وكما يحق

لرئيس تماماً .

اولاً :- انا سألت سؤال شامل بموضوعه

وحددت ان تشمل الاجابة ثلاث نقاط

رئيسية ، لا اريد ان استخف بذلكاء وزير

الداخلية لا اقول انه لم يفهم السؤال لأنه واضح

جداً والنقاط التي طلبت على ان تتضمن

الاجابة ما يلي :- ثلاث نقاط هامة اضافة الى

الاجابة التفصيلية عن الموضوع ، فعدم تضمينها

انا اعتقد انه يأتي متمعد وليس سوء فهم

للسؤال بسيط ومع معرفتي بذلكاء وثقافة وزير

الداخلية .

صغير في الخضر حرك كل هؤلاء لاحضار واحد  
لقضايا فهنا اريد ان اعرف من الذي يرتكب  
مثل هذه الجرائم ولماذا ؟ لأنها تكررت  
والاسلوب غير صحيح .

البند الثاني :- طلبت انا تفاصيل ما  
جرى قبل وثناء المداخلة وكل ما ادى اليها مثل  
هذه المداخلة يمثل هذه الوحدة وهذه الآليات  
وهذا العدد ويؤدي الى قتل ، تفاصيل ما جرى  
لا يأتي بسطرين ثلاث . اذا كان هذا ما جرى  
معناه كيف ١٢ ، مثل ما يقول ( احكي قصة  
حياة واحد يقول لك انولد عاش ومات ) هذا  
لا تفي حقيقة تفاصيل طلب ، فما هي تفاصيل  
الذي جرى فعلاً لا ازال اريدها .

ثالثاً :- قلت اية وثائق او اوراق تتعلق  
بالمعلومات المطلوبة اعلاه او تتبعها ، الرجل  
مطلوب ، ليس عندكم اي وثيقة في اي  
شيء مطلوب ؟؟ اين هي هذه الوثائق ، لا  
اعتقد ان هذه النقطة لم يفهمها ايضاً وزير  
الداخلية ، لكن هنا السؤال الكبير عن ماذا كان  
مطلوب حقيقة ، لهذا لم توضع الوثائق لو كان  
مطلوب لجرائم مثل الحجم الذي جرى لوجدت  
هذه الوثائق ، فالاجابة تغير عندنا الشكوك اكثر  
بكثير مما عندما قدمنا السؤال وما نعرفه لا يعني  
الآن المجلس ، الذي يعني المجلس هو ما ورد في  
سؤالنا وما ورد في الاجابة حقيقة وهذه الاجابة  
توحي بأنها تحاول ان تخفي اكثر مما تحاول ان  
توضح .

ففي هذا السياق لو وضعنا ايضاً الوزير  
في صورة ما اعتبر ما فعلته النيابة العامة ومن

اولاً :- انا سألت تحديداً ان يتضمن  
مصدر الاوامر فيما جرى سواء أكان وزير  
الداخلية نفسه ام جهة مسؤولة ادنى منه او  
اعلى منه ، وهذا الجزء من الاجابة هام جداً  
اخواني هذا لم تكن المرة الوحيدة التي يقتل  
فيها مواطن بحجة الاعتقال ، فهناك مسؤول ما  
ينفذ هذا القتل تحت ذريعة تحريك هذه الوحدة  
تحريك هذه القوى الى منزل العواملة لا يأتي  
تنفيذاً كما جاء في اجابة معالي الوزير ، صدر  
امر من المدعي العام لاحضارهما لانهما  
مطلوبان بعدة قضايا وتم تنفيذ ذلك من قبل  
جهات الأمن .

عندما يصدر المدعي العام مخفر يبعث  
شرطي او شرطيين يطرقوا على الباب يبلغوه  
الاحضار اما ما سمعنا ابدأ ان احداً يحرك مثل  
هذه الوحدة على بيت مطلوب في قضية وبعد  
لم تعرف القضايا ما هي ، فهذا التحريك جاء  
من مسؤول قادر على تحريك مثل هذه الوحدة  
انا ارى ان هذا المسؤول المفروض ان اذا قام  
بهذا العمل المفروض ان تكون عنده الجراءة  
الكافية لكي يعترف بمسؤوليته وان لا يختبئ لا  
وراء اجابة وزير ولا وراء اية حماية قانونية او  
دستورية او ما شابه لأن من يقوم بفعل عليه ان  
يواجه نتائج فعله وهذا المسؤول لا يزال في  
موضع مسؤولية وقد يمد تكرار ما حدث وهذه  
مصدر الخطورة من حرك مثل هذه الوحدة كان  
يعرف ماذا سينتج عن هذه العملية لأن  
الوحدة بكامل تكميلتها وتركيبها ووقت  
المداخلة واسلوبه استثنائي للغاية لا يمكن ان  
يكون الامر من المدعي العام ومجرد ضابط

هذه عند الاجل



جواباً على السؤال المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

للموضوع : الاسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الداخلية للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال:

من الذي أمر بقتل المواطن الأردني المرحوم محمود عبد الرؤوف خليفة العمالة ؟ وهل فقدت الجهة التي قامت بالقتل الاساليب الأخرى للوصول اليه غير القتل ؟ وما قصته مع الحكومة ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

عمان

الرقم : م د / ٨ / ٢٤٦

التاريخ : ٢١ / ٦ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة الى الطلب المقدم من سعادة

الذي أحيل ومن الذي أحال ، هل النيابة العامة تولت قضية محمود العمالة وبشار العمالة ، هل هذا الذي أحيل الى النيابة العامة كان مطلوب الجريح اخذوه لا تعرف أين هو الآن والقتيل دفنوه ، نريد ان نعرف هل تم التحويل للنيابة العامة من اصدر هذه الاوامر ومن نفذها ومن قام بالقتل والا العمالة الذين تحولوا وفي فارق كبير بين ان يحول هذا أو ذلك ثم القول باستقلالية القضاء لأي قضاء حولوا يريد ان اعرف ، قضاء عسكري ، مغلقة الجلسة ممنوع الحضور ١٩ القضاء عندنا علني ، فاذا كان علني لماذا لم يرودنا بالجزء العلني هذا الانسان متهم وهذه تهمة . لو ذهب الآن الى جلسة وجلسنا ساسمع ثلاثة التهمة وساسمع ما يجري في المحاكمة فائق ما فيها ان يرودني في التهمة الموجودة والتي قد سمعها ربما حضور غيري في جلسة المحاكمة الاولى ، اذا هنالك معلومات ليست سرية حولت للنائب العام لكن هذه ايضا للأسف شعرنا انها اصبحت ذريعة حولت للنيابة العامة اقل عليها نريد الجزء العلني منها واذا حول لمحكمة عسكرية نريد ان نعرف لماذا ايضا لمحكمة عسكرية وليس لمحكمة مدنية ، لأن هذا اختباء وراء المحاكم العسكرية ايضا طال وتكرر ايضا سأحول هذا السؤال الى استجواب لمعالي الوزير ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً البند الذي

بإله

السيد الامين العام :

٣- كتاب معالي وزير الداخلية رقم

(٢٤٦) تاريخ ٢١/٦/١٩٩٥ ،

النائب الدكتور بسام العموش ، والمتعلق بقضية المواطن محمد عبد الرؤوف خليفة .

ارجو ان أبين ان المذكور وشقيقه بشار مطلوبان بعدة قضايا وصدر أمر من المدعي العام لإحضارهما ، وقد تم تنفيذ ذلك من قبل رجال الامن العام ، وعند ذهابهم الى منزل المذكورين قاما باطلاق النار عليهما حيث جرح أحد أفراد الامن ، وقد قاموا ايضاً بالرد على ذلك ونتيجة لتبادل إطلاق السيارات النارية قتل المواطن محمود عبد الرؤوف خليفة وجرح شقيقه بشار .

وقد وضعت النيابة العامة يدها على القضية بكافة تفاصيلها ، وتطبيقاً لأحكام الدستور وقانون استقلال القضاء ، لم يتمكن من معرفة باقي الإجراءات القانونية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

سلامة حماد

وزير الداخلية

معالي رئيس المجلس : الدكتور

العموش

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

احب ان اذكر ان امن الاردن واستقراره ثابت من ثوابت الحركة الاسلامية ، ولهذا فان احتكار حب الامن هي دعوى بدون دليل بل لا يتحقق امن الاردن الا بأمن المواطن .

لنا ايها الزملاء أمام حادثة فريدة من

نوعها لا من حيث حصول تبادل لاطلاق النار بين رجال الامن والشخص المطلوب فقد حصلت حوادث سابقة منها قضية طواحين العدوان وقضية احمد خريوش وقضايا المهريين عبر الحدود ، الا ان حادثة المرحوم خليفة العمالة وشقيقه بشار لها خصوصية اذ أن المرحوم محمود ليس لقضيته عنوان من عناوين الاجرام تجعله مصنفاً تحت اسم المجرمين فهو ليس من المهريين ولا من تجار المخدرات ولا تجار السلاح ولا من الذين لهم سوابق في القتل والاجرام .

قضية هذا المواطن تتلخص في أنه صاحب رأي فيما يجري في بلده وانه كان عاشقاً لقول كلمة يعتقد أنها حق وصواب وبالتالي لا بد من تفعيل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بغض النظر عن الشخص الذي يقترن المنكر . ان مشكلة محمود انه ركز في انكاره المنكر على شخصيات مسؤولة وقام بمراسلتها عبر الفاكس منكراً عليها ما يرى انه منكر في حق الدين والوطن ولم يأخذه في الله لومة لائم .

فقد نوافق أو لا نوافق الأسلوب فهذا أمر آخر ، لكننا مطالبون بحصر المسألة في هذه الرواية فقط . ولطالما حفل تاريخ أمتنا برجال كانوا يقفون أمام السلاطين يأمرولهم بالمعروف وينهولهم عن المنكر لان الشريعة الغراء تطلب ذلك اذ ان فاعل المنكر اذا لم يتجدد من يديه ويطالبه بالتوقف فانه اسيريد من سيوفه وسيوسخ دائرة منكره ويتعضخهم فيه الفرعة الى درجة

هكذا عند الفصل

تؤذيه وتؤذي من حوله ، وبخاصة اذا كان هذا الشخص له صفة مسؤولية لهذا ورد في حديث النبي عليه الصلاة والسلام ان ( سيد الشهداء حمزة ورجل قام الى امام جائر فامر به ولهاه لقتله ) وورد ( ان اعظم الجهاد كلمة حق عن سلطان جائر ) .

وحتى يكون زملائي على بينة ووضح فاني ارجو ان ابين لكم بعض ما كتبه المرحوم محمود خليفة العواملة في مراسلاته الفاكسية فقد طلب في احدى رسائله الموجهة الى سماحة قاضي القضاة ان تكون مرتبات العاملين في مؤسسة الأيتام التي كان يعمل فيها من خيرية الدولة لا من أموال الأيتام واستطرد بين حرمة مس أموال الأيتام من خلال استشهاد بالآيات والاحاديث ولهذا فانا أمام شاب متدين تحلى بالغيرة وحب الخير لبلده وابناء وطنه ويسرني ان ازود كل من يرغب بالفاكسات التي كان يرسلها هذا الشاب المندور .

هذا هو المواطن خليفة وهذه هي قصته فهل بعد ذلك يمكن لعائل ان يجيز الاسلوب الهمجي الذي تم بحقه في وطن يرث شعار الانسان اعلى ما نملك وفي وطن يقول قولاً بالديمقراطية ١٩ انه لم يكن فاراً من العدالة بل كان يعيش حياته العادية ويجول في السوق ويلتجأ الى البريد لارسال البرقيات ويوزر لقاربه واصدقائه ولم يكن يعمل في جنح الظلام ولم يكن منهجول محل الإقامة بل كان يكتب غنائه على كل ورقة يكتبها وكان عنوانه

الثابت كاتالي ( محمود عبد الرؤوف صالح العواملة - مربة الشيخ صالح خليفة - محطة العواملة - السلط ) .

لقد استاء الاردنيون الذين علموا بالقضية من الاسلوب الذي تم به معالجة القضية ولم اجد انساناً يثني على ما تم ، فقد قال لي احد العسكريين اني استطيت ان اقض على اي انسان ولو اختفى او اختبأ في منزل دون ان اطلق عليه رصاصة ، بل مجرد محاصرة المكان والتظاهرة حتى يخرج ، احاصره بقطع الماء والكهرباء ، سيخرجه الجوع ولو بعد حين ، استطيت ان القي قبلة دخان ، ثم ادخل عليه بكل هدوء .

ان الطريقة التي تم الأخذ بها طريقة خطيرة وتحت عنوان مقاومة رجال الامن سيتم اغتيال الكثيرين وستتم عمليات تصفية .

لقد ذكر المرحوم الذي استشهد يوم ٢/١٩٩٥/٦ في احدى الفاكسات تلقيه تهديداً من جهات مسؤولة حيث سجلت احداها على شكل الدار عدلي بتاريخ ١٠/٣١/٩٣ ، وقد ذكر في برقيته يوم ١٠/٥/٩٤ والموجهة الى سيادة رئيس الوزراء موضوع التهديد بالتصفية الجسدية ، وتاكيداً على ذلك فقد قام المرحوم محمود وشقيقه بشار بحفر قبريهما وهذه اول حادثة تحصل في تاريخ الاردن . ان دولة المؤسسات والقانون تختلف عن دولة المصالح والميليشيات ، فسيادة القانون هي التي تحكم سلوكيات المواطن والمسؤول واذا كان المرحوم محمود خليفة قد تجاوز فان قانون العقوبات ما

جاء الا ليوقف المتجاوزين عند حدهم . وأسأل هل سيطول هذا القانون الجرمين الذين يسترون بالوظيفة الرسمية وتحت اسم سوء استخدام السلطة وقد تساءلت انا وزميلي الدكتور عريضة والريلة توجان عن الموضوع تساؤلات مختلفة ولكن الاجابة جاءت تتعامل معنا بنفس اللغة ونفس الكلمات وكان المنطق يقضي باجابة كل واحد عن تساؤلاته المحددة وفي هذا استخفاف بالنائب وأسئلته لأننا لم نجتمع ثلاثتنا ولم نقرر سؤالاً واحداً ولو فعلنا لوقفنا على ورقة واحدة .

سأجاوز ما ذكر عند الزميلين ولم يتم الرد عليهما . لقد نهب مسؤولون مقدرات الأردن وتاجروا بمؤسساته فهذا يبيع اثاث سفارة ، وهذا ينهب بنك البتراء وذلك يطير بمال الجمارك ، وهذا يهرب بسيارته العسكرية محملاً الاغنام تاركاً الاقصى والارطان بل هذا يقود انقلاباً ولم يتم انجاءهم ما تم انجاء محمود خليفة .

لقد حاولت مع عدد من نواب الجبهة زيارة الجريح بشار خليفة في المدينة الطبية لأسمع منه فرد علي مدير المدينة الطبية بان الزيارة ممنوعة ولا زالت الى الآن . ازاء ما تقدم من تجاهل لاسئلة النواب وتجهيل واخفاء للمعلومات ولان المواطن المرحوم له حق علينا ان نتابع قضيته لا لأنه سيعود الى هذه الدنيا بل حساب من قتله عند الله تعالى ، فاني احول سؤالي الى استجواب ليقف مطولاً عند هذه القضية لمنع تكرار ما حصل ولايقاف المتغولين على حقوق الانسان عن خدعهم داعياً لجنة

الحرية العامة وكل نائب محترم لدراسة هذه القضية وأن لا يطويها السيان بخاصة ان الحكومة قد تجاهلت الموضوع ولم تصدر بياناً توضح فيه ما حصل تاركة الناس بين قيل وقال ولو كانت على حق لقاتل بملء فيها . ان حكومة يتم في عهدها ما تم يجب ان تقدم استقالتها وان لم تفعل فان ممثلي الامة مدعون لاسقاطها لانها غير مؤمنة على ارواح المواطنين .

اني اطالب الرئاسة الجليلة ادراج الاستجواب الذي اسلمه لها اليوم على جدول اعمال هذه الدورة حسب النظام الداخلي وارجو ان لا تنهرب من استكمال البحث بحجة عدم وجود بند الاستجوابات على جدول اعمال الدورة لأن بند الاسئلة ازد والاستجواب هنا امتداد للاسئلة على اية حال لن تترك الموضوع وستتابعه ما دام البرلمان على قيد الحياة ولم تقم الحكومة باختياله .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الداخلية .

معالي وزير الداخلية :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

لا اعتقد ان هناك شخصاً واحداً يفرح لمقتل مواطن او يتغنى بذلك ولا يعتبر ان ذلك بطولية ولحن جديماً شعب واحد واسرة الحسين

هنا عند الأصل



جميعاً ، ورجال الأمن هم ابنائكم واخوانكم ليس هم من خارج هذا الوطن بل هم من المؤتمنون على امن المواطن والوطن وان الحكومة ايضاً تحرص على هذا المبدأ وهو من اولى مسؤولياته والتاريخ يشهد لحكومات الاردن بهذا الايمان المطلق والمبدأ الثابت وما يتفنى به الاردن من ديمقراطية وحرية المواطن مثلاً للمنطقة كلها ، الحادثة التي حدثت ثلثنا جميعاً لها ولكنها حادثة وقعت وتفاصيلها كما ذكرت بالرد وان كان الرد مختصراً ان هناك مذكرة من المدعي العام لاحضار هؤلاء الاشخاص بتهمة الشروع بالقتل ، وذهبت قوة من رجال لاحضارهم بناء على امر قضائي ولدى وصولهم جوهوا باطلاق النار ، وانا اتساءل هنا ايها الاخوة اذا كان المواطن المكلف بحمايته رجل الأمن المسلح لا يستطيع هذا الرجل الامن ان يحمي نفسه فكيف سيحمي المواطن ، لو كان اي منا مطلوب للقضاء فهل سيقاوم بالسلاح انا لا اعتقد ذلك ولا اعتقد اي منكم يقر هذا المبدأ .

ذهبوا رجال لاحضاره ولوجئوا باطلاق النار وجرح احدهم ثم استعملوا اطلاق النار بالمقابل وحصل ما حصل وبعد ذلك مباشرة جاءت النيابة العامة ووضعت يدها على القضية كاملة وتملمون اليه بموجب قانون استقلال القضاء لا يستطيع وزير الداخلية ان يتدخل بهذه الاجراءات الاسبقية موجودة لدى القضاء والخفايا موجودة لدى القضاء واذا اردتم ستزود كافة الاوراق الى المجلس الكريم من

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤- كتاب معالي وزير الشباب رقم (٥٣٢٠) جواباً على السؤال رقم (١٦٣) المقدم من سعادة النائب السيد فوز الزعبي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية  
مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٦ / ١٣٢٩  
التاريخ : ١٣ / ٦ / ١٩٩٥ م

معالي وزير الشباب

أبعت لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٦٣) تاريخ ١٩٩٥/٦/٨ المقدم من سعادة النائب السيد فوز الزعبي .

ارجو التكرم بالاطلاع والاجابة عليه  
ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور  
رئيس مجلس النواب

لجنة / الى سعادة النائب فوز الزعبي  
لجنة / الى سجل الاسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية  
مجلس النواب

التاريخ : ٥ / ٦ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الشباب الاكرم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

لص السؤال :

ما هي الاسباب التي ادت الى اغلاق نادي عنبه الرياضي . أرجو تزويدي بالوثائق التي اغلق النادي من اجلها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

فواز الزعبي

هكذا عند الفصل

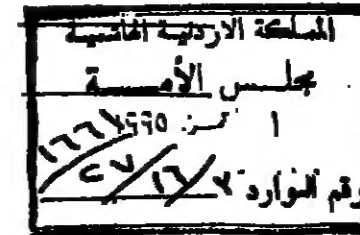


بسم الله الرحمن الرحيم



## وزارة الشباب عمان

رسم ١٧٦/٢/٧  
لتاريخ ١٩٩٥/١/١  
نموذج ١٩٩٥/١/١



مغالي رئيس مجلس النواب الاك

الموضوع : نادي عتبة الرياضسي

تحية طيبة وبعد .

فاشير الى كتاب معاليكم رقم ١٣٢٩/٢٦/١٦/٢ ، تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، ومرفقه سؤال رقم (١١٣) تاريخ ١٩٩٥/٦/٨ ، المقدم من سعادة النائب فواز الزويبي بتاريخ ١٩٩٥/٦/٥ ، بشأن بيان الاسباب التي ادت الى اطلاق نادي عتبة الرياضسي .

ارجو ان ابين لمعاليكم فيما يلي الاسباب العنونه عنها في اعلاه :-

- ١- بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٩ ، قام مدير الاندية بمركز الوزارة ومدير شباب محافظة اربد بزيارة للنادي ، حيث قدم مدير الاندية تقريرا عنها تضمن الاوضاع السيئة للنادي ونسب فيه بتوجيه انذار نهائي لتصويب اوضاعه .
- ٢- بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢١ ، تم توجيه الانذار المذكور من اجل تصويب اوضاع النادي خلال مدة شهر من تاريخه .
- ٣- بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٠ ، قدمت لجنة دراسة اوضاع النادي المشكلة برئاسة عطوفة الامين العام وعضوية مدير الاندية بمركز الوزارة ومدير شباب محافظة اربد بموجب المادة (١٨) من نظام ترخيص وتسجيل الاندية رقم (١٩) لسنة ١٩٨٧ ، تقريرها عن زيارة النادي تضمن التنسيب بحل النادي لعدم تحقيق الاهداف التي اسس من اجلها .
- ٤- بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٨ ، تم توجيه كتاب لمعطوفة محافظ اربد تضمن قرار حل النادي اعتبارا من تاريخه وذلك بناء على ما جاء في تقرير اللجنة اعلاه .
- ٥- بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٨ ، ايضا ، تم رفع كتاب لدولة رئيس الوزراء الافخم تضمن اعلامه بقرار حل النادي والطلب بالايصال لنشره في الجريدة الرسمية .
- ٦- بتاريخ ١٩٩٥/١/١٤ ، ورد للوزارة كتاب عطوفة رئيس محكمة العدل العليا تضمن قرار محكمة العدل العليا بوقف تنفيذ حل النادي لحين البت في الدعوى المقدمة من أحد اعضاء الهيئة الادارية .
- ٧- وبناء على قرار محكمة العدل العليا المتعلق بوقف تنفيذ قرار الحل ، تم ما يلي :-

- ٢ -

- عدم تشكيل لجنة لتصفية موجودات النادي بموجب نظام ترخيص وتسجيل الاندية رقم (١٩) لسنة ١٩٨٧ ، مادة (٨) فقرة (ب) ، وبتاريخ ١٩٩٥/٤/٢٧ ، تم توجيه كتاب لمدير شباب محافظة اربد تضمن ترك شؤون النادي لحين البت في الدعوى المطالة لدى محكمة العدل العليا .
  - ٨- بتاريخ ١٩٩٥/١/١٦ ، ورد للوزارة كتاب عطوفة رئيس النيابة العامة الادارية باليد بوجود دعوى مقدمة من المستعصي عبد الله محمد فيافي بني عواد ، وآخرين تضمنت الطعن بقرار حل النادي ، وبموافاة عطوفته بكافة الحجج والاسباب الواقعية والقانونية التي اعتمد عليها في اصدار القرار المذكور .
  - ٩- بتاريخ ١٩٩٥/١/١٨ ، تم اجابة عطوفة رئيس النيابة العامة الادارية وتزويده بالطلبات .
  - ١٠- بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٩ ، اصدرت محكمة العدل العليا قرارها برد الدعوى لانقضاء اسباب الطعن - وتضمن المستعصين الرسوم والمصاريف و اتماب المحاماة .
- راجيا ان ارفق طيه لمعاليكم صورة من كل من الوثائق والمستندات المذكورة املاه .

وتفضلوا بقبول الفائق الاحترام . . .

وزير الشباب

المكتوب غوثي خليفة

نسخة/ لمدير الاندية والمختبرات الشبابية  
نسخة/ لمدير الشؤون القانونية

هنا من الاصل

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة الأردنية الهاشمية  
وزارة العدل  
رئاسة النيابة العامة الادارية  
عمان

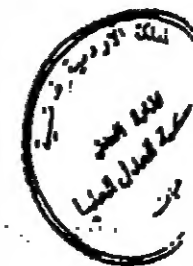
الرقم ٢٨٩ / ٩٥/١٧/ع/١١  
التاريخ ١٩٩٥/٦/١٠  
الموافق

معالي وزير الشباب

ابعث اليكم طيه صورة عن قرار محكمة العدل العليا الصادر بتاريخ  
١٩٩٥/٥/٢٩ في الدعوى رقم ٩٥/١٧ للمقامة من المستدعي عبدالله محمد  
فياض بني عواد واخرين ، لاجراءاتكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس النيابة العامة الادارية  
القاضي  
فؤاد ابو زينة



المملكة الأردنية الهاشمية  
وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة العدل العليا المأذونة باجراء المحاكمة واصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية

الحسين بن طلال المعظم  
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبدالله حداد  
وضريبة القضاة السادة زهير مراد ، فخر الرضوي  
عبد اللطيف ، ومصباح ، نـ

المستدعيون

- ١ - عبدالله محمد فياض بني عواد
  - ٢ - حيدر موسى يوسف بني عواد
  - ٣ - محمد خير علي بني عواد
  - ٤ - طلال حسين عبد القادر
  - ٥ - جمال موسى محمد
  - ٦ - علي موسى محمد
  - ٧ - وليد محمد احمد الجوارنة
  - ٨ - مازن علي الجوارنة
- بصفقتنا الهيئة الادارية لنادي عتبه الرياضي الثقافي الاجتماعي  
وأور بصفقتنا اعضاء في الهيئة العامة للنادي المذكور وأور  
بصفقتنا الشخصية .
- ٩ - نادي عتبه الرياضي الثقافي الاجتماعي - المزار الشمالي -  
الاردن .

وكيلهم المحاميان خلف مساعده وطي عبد الشفي .

المستدعي ضد

معالي وزير الشباب

قدم وكيل المستدعين هذه الدعوى بتاريخ ١٥/١/٩٥  
للطعن بقرار معالي وزير الشباب رقم ١٦/٣/٧٠٨٣ تاريخ  
١٩٩٥/١٢/٢٨ القاضي بحل نادي عتبه الرياضي الثقافي الاجتماعي .

هكذا عند التأمل

- ويخلص منها المعلن نينا يلي ١ -  
١ - القرار الطعن لا يستند الى اي سبب واقعي .  
٢ - القرار الطعن مخالف لنص الفقرة (أ) من المادة (٨) من  
نظام ترخيص وتسجيل الاندية رقم (١٩) لسنة ١٩٨٢ .

لهذا يسن السببين يلتمس المستدعون الغاء القرار  
الطعن وتضمن المستدعين هذه الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة .

وفي اليوم المعين للمحاكمة حضر وكيل المستدعين  
وحضر مساعد رئيس النيابة العامة الادارية وتليت لائحة الدعوى  
والقرار الطعن واللائحة الجوابية المقدمة من مساعد رئيس النيابة  
العامة الادارية وخلصتها طلب رد الدعوى  
وتضمن المستدعين الرسوم والمصاريف والاتعاب كما تلي السرد  
المقدم من وكيل المستدعين على اللائحة الجوابية واستندت  
كافة البيانات المرجوة في الدعوى واستندت المحكمة الى اتمثال  
ومرافعات الطرفين الاخيرة .

القرار

بعد الاطلاع على الاوراق والردود قانونا .

تبين ان المستدعين يطعنون بالقرار الصادر عن  
محلى وزير الشباب الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١١ والمتضمن  
حل نادي عتبه الرياضي الثاني الاجتماعي وذلك لعدم تحقيق  
النادي للاهداف التي اسس من اجلها  
وهو يطالبون بالغاء القرار للاسباب المبينة في لائحة دعواهم .

ومن الرجوع الى المادة ٨ من النظام رقم ١٨٢/١٩ نظام  
ترخيص وتسجيل الاندية الصادر بالاستناد الى المادة ٥ من  
قانون رعاية الشباب رقم ١٨٢/٨ لانها تنص على ما يلي :  
لوزير بناء على توصية من لجنة يشكها برئاسة الامين العام  
الغاء تسجيل اي ناد اذا لم يمارس انشطته  
المنصوص عليها في نظامه الداخلي او اذا مارس نشاطا محظورا  
او نشاطا لا يتفق مع الاخلاص والغايات التي سجل من اجلها  
ويشترط في ذلك ان يكون الوزير قد اذعر النادي بازالة المخالفة  
خلال المدة التي يحددها .

- ٣ -

قرار رقم ١١/٨١

وحيث تبين من الاوراق المحفوظة في الملف المبرز في  
هذه الدعوى ان الغاية التي اسس من اجلها النادي لم تتحقق  
وان هناك بعض المخالفات المبينة في كتاب مشرف الاندية  
الرياضية لم يجز تصويبها رغم اذاره من قبل وزير  
الشباب وفقا للمادة ٨ من النظام المشار اليه  
وحيث ان مقتضيات المادة ٨ المذكورة قد توجب  
فيكون القرار المطعون فيه قد صدر وفق القانون وبسبب  
الطعن غير وارادة عليه الامر الذي تغدو معه هذه الدعوى  
مستوجبة الرد وتضمن المستدعين الرسوم والمصاريف وتضمن  
اتعاب محاماه .

نقرر ردّها والغاء قرار وقف التنفيذ .

قرار صادر عنهم علنا بتاريخ ٢٩ ذوالحجة ١٤١٥  
الموافق ١٩٩٥/٥/٢٩

رئيس الديوان عضو مجلس  
رئيس الهيئة

دقي

مهم

ملفنا عند الاستدعاء



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



2

بدل

## مخاطبة العامة الادارية

زمان

الرقم ..... ٩٥/١٧/٤/١٦

التاريخ: ١٩٩٥/١/١٢

الاراقني .

وزارة القليوب  
«السوار»  
١٦ نوفمبر ١٩٩٥  
الرقم ١٦٩/١٦٩/١٦٩  
مديرية قسما ١

معالي وزير الشباب

تشير قضية العدل العليا رقم ٩٥/١٧ المقامة ضدكم من المستدعي عبد الله محمد  
 فياض بني عواد وآخرين للطعن بقراركم رقم ٦٠٥٨٣/٧٠٣/١٠ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٨  
 المتضمن حل نادي غنية الرياضي الثقافي والمرسل صورة عن لائحته اليكم بموجب كتاب  
 عطوفة ورئيس محكمة العدل العليا رقم ع/١٧/٩٥/٥٣ تاريخ ١٩٩٥/١/١٠ .

أمل مولفاتي بكافة الحجج والاسانيد الواقعية والقانونية التي اعتمدتم عليها في اصدار القرار المشكوك منه حتى اتمكن من تقديم لائحة جوابية ودفاع عنكم في هذه الدعوى مع مولفاتي بثلاث صور طبق الاصل عن كافة الوثائق والمستندات التي تصلح ان تكون بيينة للنجاة الادارية في هذه القضية .

## مقدمہ والسر الاحتسرام

رئيس النيابة العامة الادالية

الباقضي

فؤاد ابو زينبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ


$$\frac{c}{v} = \frac{1}{n} \quad \left( \frac{v}{c} = n \right)$$

تاریخ: ۱۳۸۵/۱۰/۱۶ - ۱۳۸۵/۱۰/۱۶

الموافق ١٨-١٠-١٩٩٥م

ملفوظات رئيس النيابة العامة الأتربة

إشارة الى كتاب علونكم رقم ١١/ع/١٢/١٥، تاريخ ١٩٩٥/١/١٢، التعلق بقطعة المسند العليا رقم ١٥/١٢، القائمة سندا من المستعني عبد الله محمد هادي بني هادي وآخرين للعلماء بالمراريا رقم ١٠٢٨٢/٢٦/٢/٢، تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٨، للضمن حل نادي غنية الرياضي التفاضلي.

أرفق طبعه كالة الحجج والاسانيد الواقعة والقائنية التي اعتدنا عليها في إصدار القرار المتكبر منه وثلاثه صور طبق الاصل من كافة الوثائق والمستندات التي نعلم ان تكون بيئة للنبابة الامارة في هذه الكتسة.

وَأَعْبُدُوا إِلَهَكُمْ وَاعْبُدُوا الْإِلَهَ الْحَقَّ

١ الدكتور عوض خلفات

1-1-1-1

عزير الشهاب

نسخة/لدى مدير الشؤون القانونية

المستند الثاني  
مستند الثالث  
مستند الرابع

مكتبة



شباب  
عمان

الرم - ١٧٦ / ١٧٦  
التاريخ - ١٧٦ / ١٧٦  
العنوان - ١٧٦ / ١٧٦

السيد مدير شباب محافظة اربيل

اشاره لكتابكم رقم ٦٧٨/٢٣/١/٧ تاريخ ١٩٩٥/٤/١١ والمتعلق بفتح نادي عبنة وممارسة نشاطاته .

أرجو ترك شؤون النادي لحين البث في الدعوة المقامة لدى محكمة العدل العليا .

واقبلوا الاحترام ،،،،،

وزير الشباب

الدكتور عوض خليفات

نسخة/لمدير الاندية والمنشآت الشبابية  
نسخة/لمديرية المتابعة .

وزارة العدل



محكمة العدل العليا

رقم  
التاريخ  
الموافق

معالي وزير الشباب

وزارة الشباب .  
« النوارد »

١٤  
الرقم .....  
مديرية / قسم .....

قررت محكمة العدل العليا بتاريخ ١٠ / ١ / ٩٥ في  
الدعوى رقم ٩٥ / ١٢ عدل عليا المقامة من المستدعي  
عبدالله محمد نياض بني عواد وآخرين ضدكم وقف تنفيذ  
قراركم رقم ٧ / ٣ / ١٠٥٨٣ تاريخ ١٢ / ١٢ / ٩٤ ،  
القاضي يحل نادى عنيه الرضاوي الثقافي الاجتماعي  
ان الكفالة مرفقة ضمن اوراق الدعوى .  
لذا ارجو الايعاز لمن يلزم لتنفيذ قرار المحكمة بوقف  
تنفيذ القرار المطعون به مرفقا صورة عن القرار الصادر  
بهذا الخصوص

واتبيلوا الاحترام

د/ رئیس محکمه لاهور العلیا

عبداللہ حداد

فرار رقم ۹۲/۱۰

نسخة/الملف

ع . ب . ص . م

10/10/10



ب. ب.

١٠٥٨٤ ١٧٦/٢/٧  
لأربع - ١٤١٥/٧  
لعمان - ١٤١٤/١٢

دولة رئيس الوزراء الانضمام

ارجو اعلام دولتكم بانه تقرر حل نادي عتيد الرياضي الثقافي الاجتماعي /محافظة اربد والسجل رسميا  
لدى هذه الوزارة تحت رقم (٤٦٦) تاريخ ١٩٩١/٤/٨ وذلك نظرا لعدم تحقيق النادي للاهداف التي  
اسس من اجلها:

راجيا دولتكم التكرم بالايماز لمن يلزم لنشر ذلك في الجريدة الرسمية.

وتفضلوا دولتكم بقرول فائق الاحترام.....

الدكتور فواز ابو الفتح

وزير الشباب

نسخة / لمدير المتابعة

نسخة / لمدير الادبية والمنتديات

نسخة / لمدير شباب محافظة اربد

ب. ب.



وزارة الشباب  
عمان

الرقم ١٠٥٨٤ ١٧٦/٢/٧  
الماريخ ١٤١٥/٧  
الموافق ١٤١٤/١٢

مطلوبة محافظة اربد

اسماء للفترة (١) من السادة (٨) من نظام ترخيصي وتسجيل الادبية رقم (١٩)  
لسنة ١٩٨٧.

افسر حل نادي عتيد الرياضي الثقافي الاجتماعي اعتبارا من تاريخه وذلك  
لعدم تحقيق النادي للاهداف التي اسس من اجلها - راجيا تسمية مندوب من  
دولتكم عمدا في لجدد بحفظة موجودات النادي.

راسلوا الانضمام

الدكتور فواز ابو الفتح

وزير الشباب

نسخة / لمدير المتابعة

نسخة / لمدير الادبية والمنتديات

نسخة / لمدير شباب محافظة اربد / لانداد ناشئة بموجودات النادي لنيماز  
الى البث فيها نصيا مع النظام المعمد

نسخة / لرئيس الديوان

نسخة / لعضم الكمبيوتر

نسخة / لمدير بنك الاسكان / فرع اربد الرئيسي

هنا من الاصل



اساره لشباب التفكيك رقم ٨٤٩٤/٧٦/٢/٧ تاريخ ١٩٩٤/١/١٦ فقد تم زيارة نادي عبدة /  
اربد ونسب للجنة ما يلي :-

- ١- الشئذ الادارية لا تبدي اهتماما بالنادي .
- ٢- منح من هذا عدم تبيل الامور الادارية والمالية في النادي والمترددين على النادي .
- ٣- لم يتم الهيئة الادارية بتنظيم تيرد وسجلات مالية .
- ٤- السائد الصغار في النادي هو البلهاردر ودون اشوات من الهيئة الادارية .
- ٥- قد تم اصدار النادي اذارا مهاتيا لمصوب الوصع دون جدوى .

واستنادا الى المادة ( ٨ ) من نظام ترخيص وسجيل الاندية رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٨٧ وبطرا لعدم  
تحقيق النادي للاهداف التي انس من اجلها ، موجدوا ان نمثل بخل النادي وتشكيل لجنة لجرد  
ومصفيه موجودات النادي تمهيدا لاتخاذ القرار المناسب بشأنها حسب الاصول .

واقبلوا الاحترام.....

الامين العام

مدير الاندية والمنعديات

مدير شباب محافظة اربد



السيد وزير الشباب والرياضة  
السيد مدير شباب محافظة اربد  
السيد مدير الاندية والمنعديات  
السيد مدير شباب محافظة اربد

بسم الله الرحمن الرحيم



مستشار

شباب

عمان

٢٠١٦/١٢/٢٧  
١٤٤٠/١١/١١  
١٩٩٤/١١/١٦

عطولة الامين العام

أقر تشكيل لجنة برئاسة وعضوية السادة :

- ١- مدير الاندية والمنعديات
  - ٢- مدير شباب محافظة اربد
- وذلك للنظر باوضاع نادي عبدة / اربد من كافة الجوانب ، واجبا تزويدي بتقرير مكش بالسرعة الممكنة .

واقبلوا الاحترام.....

المكشور فواز ابو النعمان

وزير الشباب



للمسح/المدر المايمة

للمسح/المدر الاندية والمنعديات

للمسح/المدر شباب محافظة اربد

مدير الاندية

۱۰۰ - درخت / شمشاد / ۱۴۴

۱۰۰ ...

[illegible]

۱۱۱۳. : ساریب، السلام، اندوه

۵/۲۱

۱- سبب شروع در تنویر

دے

11/11/11

دستورالعمل:  $\frac{1}{2}$  لیتر

11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 844. 845. 846. 847

۱. ائسە مېنىڭ قەبرىم ئايرىدۇ لېكىن سىنىڭ مەنىڭ قەبرىم ئايرىدۇ

١٠٠٠

مستحق الف لم يتم تصحيحه لادخالي لثانيه ناهيتم مرقد جرت  
انما بان لادري عنجب من هذا ١٤ استحق هم جرح الحسين لاجل  
هذه هو الماسه .

۱- ادر کتاب مع عالی (در علم) / نویسنده / کتابخانه  
۲- در علم / نویسنده / کتابخانه / نویسنده / کتابخانه  
۳- در علم / نویسنده / کتابخانه / نویسنده / کتابخانه

3/19/21

مجلس إدارة  
شباب عمان



الرقم  
التاريخ  
الموافق

المعهد ورئيس نادي تنمية / الربيع

انارة لزيارة مدير الامنية والسندبات ومعلم شباب محافظة اربد للنادي بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٩ والسبي

مبين خلالها مايلي :-

١ - عدم تنظيم الامر الادارية والحالية

٢- عدم مواجد احياء من الهيئة الامرورة انشاء بنك المادي مما ادى الى ارتياد النادي من بعض الشباب

اللامسؤول ومعارضة البلديات والإسالة للآخرين

٣- الملحق العام للمادي وإثباته لا يتناسب مع رسالة المادي التربوية

ما سبق افرد استلزم استغارا، مهانبا لمحبوب الاوضاع من كافة الجوانب في مدة اقضائها شهر من تاريخه

والا ساطعنا اسفا لانقاذ الاجزائات الهاموية استغنايا للعامة. ( ٨ ) من نظام ترخيص وتسجيل الامديه رسم

( ١٩ ) لسنة ١٩٨٧ . كما انه سيتم رفع الدعم عن المادي لهذا العام عام ١٩٩٥ .

وَاتَّبِعُوا الْأَحْزَامَ . . .

الدكتور فراز أبو النسيم

ما

زئیر النیباب

مسئله / ابعاد و فضا محاسبه آرشد

نسخة/لحضر العناينة

نسخة/لعدم الاندية والفتيات

مسئله / مدرس / کتاب / معائنات / ارشد / للمعاینات / و اعلا می

بسم الله الرحمن الرحيم



مجلس النواب

بسم الله

نادي عبده / امه

نشرت في ١٩٩٥/٩/٩

نشرت في ١٩٩٥/٩/٩

نشرت في ١٩٩٥/٩/٩

نشرت في ١٩٩٥/٩/٩

نشرت في ١٩٩٥/٩/٩

نشرت في ١٩٩٥/٩/٩

نشرت في ١٩٩٥/٩/٩

نشرت في ١٩٩٥/٩/٩

نشرت في ١٩٩٥/٩/٩

نشرت في ١٩٩٥/٩/٩

نشرت في ١٩٩٥/٩/٩

نشرت في ١٩٩٥/٩/٩

نشرت في ١٩٩٥/٩/٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

انتم ايها النواب هذا هو اليوم الذي...

وتنقلوا من قبل...



هذه هي الاصل



بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الشباب  
مديرية شباب محافظة أريحا  
قسم النشاطات / الاندية

خبري / قاضي

محضر اجتماع الهيئة العامة لنادي ..... في تاريخ .....

عقدت الهيئة العامة لنادي ..... اجتماعها ..... في  
مقره الرئيسي ..... وذلك في تمام الساعة ..... الساعة والربع من  
يوم ..... الموافق ..... / ..... / ١٩٩٤م حيث بلغ عدد الحضور  
( ..... ) من أعضاء الهيئة العامة المندوبين لاختراجه ولتحقيق  
أهم محاور هذا الاجتماع من أصل ( ..... )

وقد تم ما يلي :-

- ١- استعرض السيد ..... جدول الأعمال
- ٢- تلى السيد ..... التقرير الإداري ووافق عليه ( ..... )
- ٣- وافق أعضاء ( ..... ) وتخلل عليه ( ..... )
- ٤- تلى السيد ..... التقرير المالي ووافق عليه ( ..... )
- ٥- وافق عليه ( ..... ) وتخلل عليه ( ..... )
- ٦- تمت الموافقة على تعيين ممثلين من ( ..... )
- ٧- تم اختيار السيد ..... رئيساً وأعضاء الهيئة الإدارية بإعلان استقالتهم
- ٨- انتخب السيد ..... من بين أعضاء الهيئة العامة للإشراف
- ٩- على الانتخابات :-



٧- فتح باب الترشيح لعضوية النادي حيث ترشح السيد ..... التالية اسماؤهم : .....

| الرقم | الاسم | عدد الأصوات | الترتيب | الرقم | الاسم | عدد الأصوات | الترتيب |
|-------|-------|-------------|---------|-------|-------|-------------|---------|
| ١     | ..... | .....       | .....   | ٢     | ..... | .....       | .....   |
| ٣     | ..... | .....       | .....   | ٤     | ..... | .....       | .....   |

بمناز السيد ..... برئاسة النادي وممثل على ( ..... )

١- فتح باب الترشيح لعضوية الهيئة الإدارية البالغ عددها ( ..... ) حيث :

السادة التالية اسماؤهم :-

| الرقم | الاسم | عدد الأصوات | الترتيب | الرقم | الاسم | عدد الأصوات | الترتيب |
|-------|-------|-------------|---------|-------|-------|-------------|---------|
| ١     | ..... | .....       | .....   | ٢     | ..... | .....       | .....   |
| ٣     | ..... | .....       | .....   | ٤     | ..... | .....       | .....   |
| ٥     | ..... | .....       | .....   | ٦     | ..... | .....       | .....   |
| ٧     | ..... | .....       | .....   | ٨     | ..... | .....       | .....   |
| ٩     | ..... | .....       | .....   | ١٠    | ..... | .....       | .....   |
| ١١    | ..... | .....       | .....   | ١٢    | ..... | .....       | .....   |
| ١٣    | ..... | .....       | .....   | ١٤    | ..... | .....       | .....   |
| ١٥    | ..... | .....       | .....   | ١٦    | ..... | .....       | .....   |
| ١٧    | ..... | .....       | .....   | ١٨    | ..... | .....       | .....   |
| ١٩    | ..... | .....       | .....   | ٢٠    | ..... | .....       | .....   |
| ٢١    | ..... | .....       | .....   | ٢٢    | ..... | .....       | .....   |

طبعة الأصل

هكذا عند العمل

١٠- فاز السادة التالية اسماؤهم بغفولة الهيئة الادارية :-

| الرقم | الاسم من اربعة مذابح | اسم الام | مكان وتاريخ الولادة | العمل الحالي | العنصر |
|-------|----------------------|----------|---------------------|--------------|--------|
| ١     | عليه                 | عليه     | عنه / ١٩٥٠          | مدرس         | عنه    |
| ٢     | عليه                 | عليه     | عنه / ١٩٥٠          | مدرس         | عنه    |
| ٣     |                      |          |                     |              |        |
| ٤     |                      |          |                     |              |        |
| ٥     |                      |          |                     |              |        |
| ٦     |                      |          |                     |              |        |
| ٧     |                      |          |                     |              |        |
| ٨     |                      |          |                     |              |        |
| ٩     |                      |          |                     |              |        |
| ١٠    |                      |          |                     |              |        |
| ١١    |                      |          |                     |              |        |
| ١٢    |                      |          |                     |              |        |

١١- يعتمر السادة التالية اسماؤهم اعضاء احتياويل :-

| الرقم | الاسم من اربعة مذابح | اسم الام | مكان وتاريخ الولادة | العمل الحالي | العنصر |
|-------|----------------------|----------|---------------------|--------------|--------|
| ١     | عليه                 | عليه     | عنه / ١٩٥٠          | مدرس         | عنه    |
| ٢     | عليه                 | عليه     | عنه / ١٩٥٠          | مدرس         | عنه    |
| ٣     |                      |          |                     |              |        |
| ٤     |                      |          |                     |              |        |
| ٥     |                      |          |                     |              |        |

١٢- اوصت الهيئة العامة الترشيحات التالية :-

- ١- .....
- ٢- .....
- ٣- .....
- ٤- .....
- ٥- .....
- ٦- .....
- ٧- .....
- ٨- .....
- ٩- .....
- ١٠- .....
- ١١- .....
- ١٢- .....
- ١٣- .....
- ١٤- .....
- ١٥- .....
- ١٦- .....
- ١٧- .....
- ١٨- .....
- ١٩- .....
- ٢٠- .....
- ٢١- .....
- ٢٢- .....
- ٢٣- .....
- ٢٤- .....
- ٢٥- .....
- ٢٦- .....
- ٢٧- .....
- ٢٨- .....
- ٢٩- .....
- ٣٠- .....
- ٣١- .....
- ٣٢- .....
- ٣٣- .....
- ٣٤- .....
- ٣٥- .....
- ٣٦- .....
- ٣٧- .....
- ٣٨- .....
- ٣٩- .....
- ٤٠- .....
- ٤١- .....
- ٤٢- .....
- ٤٣- .....
- ٤٤- .....
- ٤٥- .....
- ٤٦- .....
- ٤٧- .....
- ٤٨- .....
- ٤٩- .....
- ٥٠- .....
- ٥١- .....
- ٥٢- .....
- ٥٣- .....
- ٥٤- .....
- ٥٥- .....
- ٥٦- .....
- ٥٧- .....
- ٥٨- .....
- ٥٩- .....
- ٦٠- .....
- ٦١- .....
- ٦٢- .....
- ٦٣- .....
- ٦٤- .....
- ٦٥- .....
- ٦٦- .....
- ٦٧- .....
- ٦٨- .....
- ٦٩- .....
- ٧٠- .....
- ٧١- .....
- ٧٢- .....
- ٧٣- .....
- ٧٤- .....
- ٧٥- .....
- ٧٦- .....
- ٧٧- .....
- ٧٨- .....
- ٧٩- .....
- ٨٠- .....
- ٨١- .....
- ٨٢- .....
- ٨٣- .....
- ٨٤- .....
- ٨٥- .....
- ٨٦- .....
- ٨٧- .....
- ٨٨- .....
- ٨٩- .....
- ٩٠- .....
- ٩١- .....
- ٩٢- .....
- ٩٣- .....
- ٩٤- .....
- ٩٥- .....
- ٩٦- .....
- ٩٧- .....
- ٩٨- .....
- ٩٩- .....
- ١٠٠- .....

١١- ملاحظات مندوب المديرية  
١- ...  
٢- ...  
٣- ...  
٤- ...  
٥- ...  
٦- ...  
٧- ...  
٨- ...  
٩- ...  
١٠- ...  
١١- ...  
١٢- ...  
١٣- ...  
١٤- ...  
١٥- ...  
١٦- ...  
١٧- ...  
١٨- ...  
١٩- ...  
٢٠- ...  
٢١- ...  
٢٢- ...  
٢٣- ...  
٢٤- ...  
٢٥- ...  
٢٦- ...  
٢٧- ...  
٢٨- ...  
٢٩- ...  
٣٠- ...  
٣١- ...  
٣٢- ...  
٣٣- ...  
٣٤- ...  
٣٥- ...  
٣٦- ...  
٣٧- ...  
٣٨- ...  
٣٩- ...  
٤٠- ...  
٤١- ...  
٤٢- ...  
٤٣- ...  
٤٤- ...  
٤٥- ...  
٤٦- ...  
٤٧- ...  
٤٨- ...  
٤٩- ...  
٥٠- ...  
٥١- ...  
٥٢- ...  
٥٣- ...  
٥٤- ...  
٥٥- ...  
٥٦- ...  
٥٧- ...  
٥٨- ...  
٥٩- ...  
٦٠- ...  
٦١- ...  
٦٢- ...  
٦٣- ...  
٦٤- ...  
٦٥- ...  
٦٦- ...  
٦٧- ...  
٦٨- ...  
٦٩- ...  
٧٠- ...  
٧١- ...  
٧٢- ...  
٧٣- ...  
٧٤- ...  
٧٥- ...  
٧٦- ...  
٧٧- ...  
٧٨- ...  
٧٩- ...  
٨٠- ...  
٨١- ...  
٨٢- ...  
٨٣- ...  
٨٤- ...  
٨٥- ...  
٨٦- ...  
٨٧- ...  
٨٨- ...  
٨٩- ...  
٩٠- ...  
٩١- ...  
٩٢- ...  
٩٣- ...  
٩٤- ...  
٩٥- ...  
٩٦- ...  
٩٧- ...  
٩٨- ...  
٩٩- ...  
١٠٠- ...

| الرقم | الاسم من اربعة مذابح | اسم الام | مكان وتاريخ الولادة | العمل الحالي | العنصر |
|-------|----------------------|----------|---------------------|--------------|--------|
| ١     | عليه                 | عليه     | عنه / ١٩٥٠          | مدرس         | عنه    |
| ٢     | عليه                 | عليه     | عنه / ١٩٥٠          | مدرس         | عنه    |
| ٣     |                      |          |                     |              |        |
| ٤     |                      |          |                     |              |        |
| ٥     |                      |          |                     |              |        |
| ٦     |                      |          |                     |              |        |
| ٧     |                      |          |                     |              |        |
| ٨     |                      |          |                     |              |        |
| ٩     |                      |          |                     |              |        |
| ١٠    |                      |          |                     |              |        |
| ١١    |                      |          |                     |              |        |
| ١٢    |                      |          |                     |              |        |
| ١٣    |                      |          |                     |              |        |
| ١٤    |                      |          |                     |              |        |
| ١٥    |                      |          |                     |              |        |
| ١٦    |                      |          |                     |              |        |
| ١٧    |                      |          |                     |              |        |
| ١٨    |                      |          |                     |              |        |
| ١٩    |                      |          |                     |              |        |
| ٢٠    |                      |          |                     |              |        |
| ٢١    |                      |          |                     |              |        |
| ٢٢    |                      |          |                     |              |        |
| ٢٣    |                      |          |                     |              |        |
| ٢٤    |                      |          |                     |              |        |
| ٢٥    |                      |          |                     |              |        |
| ٢٦    |                      |          |                     |              |        |
| ٢٧    |                      |          |                     |              |        |
| ٢٨    |                      |          |                     |              |        |
| ٢٩    |                      |          |                     |              |        |
| ٣٠    |                      |          |                     |              |        |
| ٣١    |                      |          |                     |              |        |
| ٣٢    |                      |          |                     |              |        |
| ٣٣    |                      |          |                     |              |        |
| ٣٤    |                      |          |                     |              |        |
| ٣٥    |                      |          |                     |              |        |
| ٣٦    |                      |          |                     |              |        |
| ٣٧    |                      |          |                     |              |        |
| ٣٨    |                      |          |                     |              |        |
| ٣٩    |                      |          |                     |              |        |
| ٤٠    |                      |          |                     |              |        |
| ٤١    |                      |          |                     |              |        |
| ٤٢    |                      |          |                     |              |        |
| ٤٣    |                      |          |                     |              |        |
| ٤٤    |                      |          |                     |              |        |
| ٤٥    |                      |          |                     |              |        |
| ٤٦    |                      |          |                     |              |        |
| ٤٧    |                      |          |                     |              |        |
| ٤٨    |                      |          |                     |              |        |
| ٤٩    |                      |          |                     |              |        |
| ٥٠    |                      |          |                     |              |        |
| ٥١    |                      |          |                     |              |        |
| ٥٢    |                      |          |                     |              |        |
| ٥٣    |                      |          |                     |              |        |
| ٥٤    |                      |          |                     |              |        |
| ٥٥    |                      |          |                     |              |        |
| ٥٦    |                      |          |                     |              |        |
| ٥٧    |                      |          |                     |              |        |
| ٥٨    |                      |          |                     |              |        |
| ٥٩    |                      |          |                     |              |        |
| ٦٠    |                      |          |                     |              |        |
| ٦١    |                      |          |                     |              |        |
| ٦٢    |                      |          |                     |              |        |
| ٦٣    |                      |          |                     |              |        |
| ٦٤    |                      |          |                     |              |        |
| ٦٥    |                      |          |                     |              |        |
| ٦٦    |                      |          |                     |              |        |
| ٦٧    |                      |          |                     |              |        |
| ٦٨    |                      |          |                     |              |        |
| ٦٩    |                      |          |                     |              |        |
| ٧٠    |                      |          |                     |              |        |
| ٧١    |                      |          |                     |              |        |
| ٧٢    |                      |          |                     |              |        |
| ٧٣    |                      |          |                     |              |        |
| ٧٤    |                      |          |                     |              |        |
| ٧٥    |                      |          |                     |              |        |
| ٧٦    |                      |          |                     |              |        |
| ٧٧    |                      |          |                     |              |        |
| ٧٨    |                      |          |                     |              |        |
| ٧٩    |                      |          |                     |              |        |
| ٨٠    |                      |          |                     |              |        |
| ٨١    |                      |          |                     |              |        |
| ٨٢    |                      |          |                     |              |        |
| ٨٣    |                      |          |                     |              |        |
| ٨٤    |                      |          |                     |              |        |
| ٨٥    |                      |          |                     |              |        |
| ٨٦    |                      |          |                     |              |        |
| ٨٧    |                      |          |                     |              |        |
| ٨٨    |                      |          |                     |              |        |
| ٨٩    |                      |          |                     |              |        |
| ٩٠    |                      |          |                     |              |        |
| ٩١    |                      |          |                     |              |        |
| ٩٢    |                      |          |                     |              |        |
| ٩٣    |                      |          |                     |              |        |
| ٩٤    |                      |          |                     |              |        |
| ٩٥    |                      |          |                     |              |        |
| ٩٦    |                      |          |                     |              |        |
| ٩٧    |                      |          |                     |              |        |
| ٩٨    |                      |          |                     |              |        |
| ٩٩    |                      |          |                     |              |        |
| ١٠٠   |                      |          |                     |              |        |

هكذا عند العمل

السيد مدير شباب محافظة اربيل

- بناءً على مكاتبتكم لمي بزيارة نادي عبة الرياضي للاطلاع على وضع النادي وإجراء الاستشارات التمهيلية للهيئة الادارية .
- ارجوان اعلمكم بانني تم بزيارة النادي بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١م وقد تبين مايلي :-
- ١- قلة عدد الهيئة العامة للنادي حيث ان عددهم فقط (١٥) شخص حضر منهم (٢) شخص فقط وهذا العدد غير كاف لاستمرار النادي .
  - ٢- لم يؤد النادي اي خدمة للمجتمع المحلي .
  - ٣- تم اصدار النادي اذاراً نهائياً لتعريب وضعه بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٣١م ولغايبه .
  - ٤- لم يمل للمديرية مايعيد بان النادي قد صوّب اوضاعه .
  - ٥- تم تضمين حالة البلياردو حيث يتم التفاعل بينهما من قبل الشخص الذي يخدمها على اساس تجاري .
  - ٥- اسحب الهيئة الادارية الحالية بتاريخ ١٩٩٤/٥/١١م وقد تم فصل ثلاثة اعضاء من الهيئة الادارية لقرار تعيبهم بدون قدر رسمي حيث ان الهيئة الادارية وعلى اسناد (٢٦) جلسة لم تلتزم بتاثير اوضاعها باستثناء (٥) جلسات .

ارجو عطفكم التفضل بالاطلاع واجراء اللازم .

وتعملوا بقبول الاحترام .....

مصرف الاندية الرياضية

علاء السليبي



مدير الادارة

مدير الادارة

واقبلوا الاحترام ،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

نسخة : إلى سعادة النائب همام سعيد  
نسخة : إلى سجل الاسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٥ / ٦ / ١٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى

معالي وزير البريد والاتصالات المحترم للاجابة

عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

ماذا حصل في موضوع الهواتف

الخلوية ؟

وهل تم احالة عطائها ؟ وعلى من ؟

وما علاقة شركة ( موتورولا ) بهذا

المطام ؟

راجياً التقيد بالاجابة حسب النظام

الداخلي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. همام سعيد

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فوز

الرصي .

السيد فوز الرصي : شكراً معالي

الرئيس .

اشكر معالي وزير الشباب على رده  
ضمن المدة القانونية والمميز برده السريع واكتفي  
بهذا الرد للحفاظ على وقت المجلس وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥- كتاب معالي وزير البريد والاتصالات

رقم (١٢٤٩) تاريخ ١٩٩٥/٧/١٢ ،

جواباً على السؤال رقم (١٧٢) والمقدم

من سعادة النائب الدكتور همام

سعيد .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٥٠٣ / ٢٧ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٩٩٥ / ٧ / ٤ م

معالي وزير البريد والاتصالات

ابعث لمكاتبتكم صورة عن السؤال رقم

(١٧٢) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٠ والمقدم من

سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية .



بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية

الرقم : م / ٦٢ / ٩٤ / ١٢٤٩

التاريخ : ١٢ / ٧ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : عطاء الهواتف الخلوية

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٦/٣

١٥٠٣/٢٧ تاريخ ١٩٩٥/٧/٤ ، ارجو ان

ابين ما يلي :-

اولاً : تم طرح عطاء مشروع الهواتف الخلوية

بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٤ من قبل لجنة

عطاءات خاصة بهذا المشروع مشكلة

من قبل مجلس الوزراء بهدف توفير

هذه الخدمة من خلال منح إحدى

الشركات الاردنية ترخيصاً لإنشاء

وتشغيل واستثمار شبكة اتصالات

خلوية وفق اسس وشروط تضمنتها

وثيقة العطاء .

ثانياً : تقدم للعطاء (٨) شركات تمت دراسة

عروضها من قبل لجنة فنية مالية تضم

ممثلين عن كل من المؤسسة ، وزارة

المالية ، وزارة الصناعة والتجارة ، رئاسة

الوزراء وديوان المحاسبة .

ثالثاً : بناء على نتائج الدراسة المعدة من

اللجنة الفنية المالية وتنسيبات لجنة

العطاءات الخاصة قرر مجلس الوزراء

الموافقة على قرار مجلس ادارة المؤسسة

المتضمن إحالة العطاء على السادة  
الشركة الاردنية لخدمات الهواتف  
المتنقلة وهي شركة اردنية مملوكة  
بالكامل لشركاء اردنيين لكونها  
تقدمت بافضل العروض من الناحيتين  
الفنية والمالية بما تحققه من عوائد  
للخزينة وهي :-

١- تقوم الشركة بدفع مبلغ (٧) مليون  
دينار للخزينة فور توقيع الاتفاقية  
كرسوم ترخيص .

٢- تقوم الشركة بدفع مبلغ (١٤٨٤٠)  
مليون دينار بدل تحويل المشتركين  
الحاليين لنظام هواتف السيارات الى  
النظام الجديد فور ايقاف النظام القديم  
عن الخدمة التجارية .

٣- تقوم الشركة سنوياً وطيلة مدة  
الترخيص بدفع ما نسبته ٢٠٪ من  
عوائد التشغيل للخزينة ، كما التزمت  
الشركة بدفع المبالغ التالية كحد ادنى  
للخمس سنوات الاولى من  
التشغيل :-

السنة الاولى لا شيء

السنة الثانية ٤٩٣ر٦٣٧ دينار

السنة الثالثة ٤٩٣ر٩٠٣ دينار

السنة الرابعة ٣٧١ر١٠٨ دينار

السنة الخامسة ٨٣٢ر٤٤٩ دينار

هذا بالإضافة الى رسوم الترددات

ورسوم استئجار اي مرفق من مرفق

اية صفة تعاقدية بين الحكومة او  
للمؤسسة وشركة موتورولا .

خامساً: لقد اخذ بالاعتبار من قبل الجهات  
الختصة موضوع ان الشركة المشغلة  
موتورولا مقاطعة وعولج طبقاً للمادة  
(٢٥) من المبادئ العامة لقانون المقاطعة  
والمرفق صورة عنها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير البريد والاتصالات

رئيس مجلس الادارة

جمال الصرايرة

المؤسسة التي توافق المؤسسة على  
تأجيرها لغايات هذا المشروع .

رابعاً : تضمنت شروط دعوة العطاء الزام  
الشركات المشتركة بالعطاء توفير  
مشغل اجنبي ( Operator )  
مختص في هذا المجال ، وعليه فقد  
تضمن عرض الشركة الاردنية لخدمات  
الهواتف المتنقلة تسمية شركة موتورولا  
الامريكية كمشغل للمشروع ، هذا مع  
الاشارة الى ان جميع الاتفاقيات تمت  
مباشرة مع الشركة الاردنية ولا يوجد

هكذا عند الاصل

المحل الخامس : الاستثناءات من مبادئ المحلل الكلي أو الجزئي

### المقطع الأول

الشركات التي تحمل على امتياز أو ترخيص لمنع منتجات شركات أخرى

### محظور التعامل معها

المادة (٢٤) :  
- عدلت هذه المادة ودمجت مع المادة (٥) بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٤٨٣٩ - ٩٠/د

### المقطع الثاني

الشركات المحظور التعامل معها : التي يكون لها نشاطات في مجال الاملاز والاتصالات السلكية واللاسلكية بجانب نشاطاتها الاخرى التجارية والصناعية :

المادة (٢٥) :

١ - اذا شمل نشاط أية شركة محظور التعامل معها نشاطات اعلامية فان الحظر ينصب على جميع نشاطات الشركة الاقتصادية والتجارية والصناعية ويستثنى النشاط الاعلامي اذا كان ذلك النشاط لمصلحة البلاد العربية وتحت رقابتها مالم يكن الحظر بسبب الميرور الصهيونية او مساهمة راء المال الصهيوني فيها .

( ق م ج - ٤٠ - ٦٦/د )

٢ - اذا تعدد نشاط شركة محظورة وكان من بين نشاطاتها - الاتصالات السلكية واللاسلكية - فان هذا النشاط يستثنى من الحظر بشرط ان تكون الدولة الكافية فيها الشركة هي التي تتحكم في توزيع الاتصالات بين شركاتها العاملة في هذا المجال كما هو حادث بالنسبة للشركات القائمة في الولايات المتحدة الامريكية .

( ق م ج - ٤٠ - ٦٦/د )

محرره السيد احمد محمد (مستشاره) رتب ١٨  
من يوم ١٨/١١/٩٤ (البريد ٢٥)

مدير عام الجمارك

٩٤/١١/١٦

السيد الامين العام :

( الكتب الواردة :- )

١- كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٨١٥) تاريخ ١٩٩٥/٨/٨ ، والمتضمن اعادة مشروع قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٤ ، معدلاً .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية  
مجلس الاعيان

الرقم : م ق / ٢٧ / ١٨١٥  
التاريخ : ٨ / ٨ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اشارة الى كتابكم رقم ١٧٠٠ تاريخ

١٩٩٥/٨/٧ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الرابعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية للمنقذة بتاريخ ١٩٩٥/٨/٧ الموافقة على ( مشروع قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٤ ) كما ورد من مجلس النواب مع اجراء بعض التعديلات عليه .

ابحث لمعاليتكم مشروع القانون المذكور اعلاه كما عدله مجلس الاعيان للتكرم بعرضه على مجلس النواب لاجراء المقتضى .

واقبلوا احترامياً ،،،

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

نسخة / الى مدير شؤون مجلس الاعيان  
نسخة / الى ملف اللجنة للفرقة  
نسخة / الى ملف القانون

معالي رئيس المجلس : الدكتور همام

سعيد .

الدكتور همام سعيد : شكراً معالي

الرئيس .

لقد وصلني جدول الاعمال قبل اقل من ساعة من بداية هذه الجلسة وعند اطلاعي على جواب معالي الوزير لم اتمكن في الحقيقة من تحضير ردي على هذا الجواب لذلك اطلب من معالي الرئيس ان يؤجل سؤالي هذا الى الجلسة القادمة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور جدول

الاعمال بدء بتوزيعه يوم الاثنين .

الدكتور همام سعيد : لم يصلني معالي

الرئيس .

معالي رئيس المجلس : لا اعرف السبب

لم يصلك الا اليوم لكن بوجود السؤال على جدول الاعمال ووجود الزميل النائب لا مبرر لتأجيل الرد لجلسة أخرى .

الدكتور همام سعيد : المبرر قائم لأنني لم اطلع على الجواب فكيف الآن استطيع ان اجيب على هذا السؤال بهذه الطريقة ، وردت معلومات في جواب معاليه تحتاج مني الى دراسة لذلك ارجو من معالي الرئيس ان يؤجل الى الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : البند الذي يابه

السيد الامين العام .

هكذا من الأصل

## مشروع قانون حماية البيئة ١٩٩٤

كما أقره مجلس الأعيان

## المادة ٢-

إعادة صياغة تعريف (التلوث) على النحو التالي :  
التلوث : كل ما يضر بالبيئة ويؤثر سلباً على عناصرها أو يخل بالتوازن الطبيعي لها.

## المادة ٣-

فقرة (أ) شطب كلمة (رسمية) الواردة فيها.

## المادة ٥-

الفقرة (ز) والتي أصبحت مادة برقم (١٥).  
موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة عبارة (والتنمية المستدامة) الى آخرها.

## الفقرة (ح)

موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب عبارة (التداول بالمواد)  
والاستعاضة بعبارة (تداول المواد)

إضافة الى شطب عبارة (للنظام الذي يصدر) والاستعاضة عنها بعبارة (النظام يصدر)

## الفقرة (ط)

موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع شطب عبارة (للنظام الذي يصدر)  
والاستعاضة عنها بعبارة (النظام يصدر).

## الفقرة (ك)

موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة كلمة (والنشرات) بعد كلمة (المطبوعات).

## المادة ٦-

إضافة فقرة جديدة برقم (ق) مع إعادة الترقيم.  
ق : رئيس الجمعية الأردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية.

## المادة ١٦-

أولاً : إعادة صياغة مطلع المادة على النحو التالي :

## المادة ١٦-

تتولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي في قطاع المياه :

ثانياً : الفقرة (أ) إعادة صياغتها على النحو التالي :

أ- وضع مواصفات ومعايير قياسية عامة للمياه بجميع استعمالاتها.

## المادة ١٧-

أولاً : إعادة صياغة مطلعها على النحو التالي :

## المادة ١٧-

تتولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي في قطاع الهواء :

ثانياً : حذف كلمة (إصدار) الواردة في مطلع الفقرة (أ) والاستعاضة عنها بكلمة

(وضع).

## المادة ١٨-

إعادة صياغة مطلعها على النحو التالي :

## المادة ١٨-

تتولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية المساهمة بما يلي في قطاع التربة.

## المادة ٢٠-

موافقة عليها كما وردت من مجلس النواب واعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة

فقرة جديدة اليها برقم (ب).

ب- كما يحدد النظام المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة أسس وشروط حماية

النباتات البرية والأحياء البحرية والبرية المهددة بالانقراض.

## المادة ٢١-

الفقرة (ب) إعادة صياغتها على النحو التالي :

هكذا عند الأصل



ب- للمدير العام او من يفوضه خطياً ان ينذر المنشأة او المؤسسة او المحل المخالف وتحديد مدة لإزالة المخالفة فإذا لم تزل يحيل المخالف الى المحكمة على انه يجوز للمدير العام اغلاق المنشأة او المؤسسة او المحل ابتداء اذا كانت المخالفة جسيمة وذلك الى حين ازالة المخالفة.

المادة ٢٢-

شطب عبارة (أو لأي جهة أخرى) الواردة فيها.

المادة ٢٨-

فقرة (ب) موافقة عليها كما وردت في مشروع الحكومة.

المادة ٣٠- فقرة (ب)

اضافة العبارة التالية الى آخرها : (ويتولى ديوان المحاسبة تدقيق حساباتها)

المادة ٣١- فقرة (أ)

الموافقة عليها كما وردت في مشروع الحكومة.

الفقرة (ب) شطب هذه الفقرة ويصبح نص الفقرة (أ) الوارد في مشروع الحكومة هو نص المادة (٣١).

معالي رئيس المجلس : الأستاذ الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

لقد اتيت لي ان اطلع على التعديلات التي اجراها مجلس الاعيان الموقر على قانون البيعة واتيت لي ان اجلس مع اللجنة القانونية في مجلس الاعيان الموقر وارى بكل تواضع ان هذه التعديلات التي جاءت من مجلس الاعيان هي تعديلات محدودة وهي لا تخالف السياسة العامة للقانون وانما تعديلات فنية ودقيقة وهي تعديلات جيدة ولا ارى حاجة لاحالة هذا للمشروع بعد تعديله من قبل الاعيان على اللجنة القانونية واقترح اذا رأى المجلس الكريم ان ذلك مناسباً ان توافق على تعديلات السادة الاعيان في هذه الجلسة لكي تتمكن من اصدار هذا للمشروع الهام والحيوي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الحاج .

الدكتور محمد الحاج : شكراً معالي

الرئيس .

الامر كان ممكناً لمعالي رئيس اللجنة ان يطلع وان يجلس وان يتابع واحترم قناعته التي توصل اليها لكن لا اعتقد انه من المناسب يفرض قناعته على جميع الاخوة النواب الذين لم يقرأوا حتى الان هذه الردود وبالتالي ارجو من معالي رئيس اللجنة ان يتيح للمجلس ان يطلع على هذه النقاط التي ردت وان يحال الى

اللجنة القانونية ليهلورها معالي رئيس اللجنة مرة اخرى ويقنعنا ، ونحن سنكون اول المقنعين مع معالي رئيس اللجنة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، نقطة النظام الأستاذ الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

انا احترم رأي الزميل ولكنه اشار الى كلمة انني اريد ان افرض رأيي .

معالي رئيس المجلس : انت طلبت نقطة نظام الأستاذ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : نعم نقطة النظام تتعلق بحق الشخص اذا قيل بحقه كلام لم يقل هو ، انا لم اطلب فرض رأيي وانا اذا قلت ذلك هذا هو المجلس وهذه هي التسجيلات ، اذا قلت انني سافرض رأيي ساعتمر الى المجلس الكريم لكنني انا قلت اقترح على الزملاء ان رأوا ذلك فان لم يروا فالحكم هو المجلس ، ولذلك انا لا افرض رأيي .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ عبد الباقي نجمو .

السيد عبد الباقي نجمو : انا ارى احالة هذا المشروع الى اللجنة القانونية حتى يشترك الجميع في دراسة رأي الاعيان فاذا كانوا كما قال معالي رئيس اللجنة القانونية فكلنا معه وان كان للجنة والمجلس قول فلكل حق ان يبدى هو رايه وشكراً .

هكذا عند الفصل

اصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الاستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي  
الرئيس .

انا اقدر حرص معالي رئيس اللجنة  
القانونية على وقت المجلس ، كما اثنى بكفاءته  
وكفائته الا اننا نحتكم الحقيقة الى النظام  
الداخلي ، والنظام الداخلي يجعل مكان هذا  
القانون الان هو الاحالة الى اللجنة القانونية ،  
فاذا ما ترسخت القناعات لدى اللجنة القانونية  
كما ترسخت في معاليه فللجنة عندها ان  
تسبب التنسيب الذي تراه مناسباً وأرى أن لا  
نطيل الحديث بهذه القضية وان نحيل  
القانون الى اللجنة المعنية وهي اللجنة القانونية  
وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الحقيقة لا مبرر للاطالة في الحديث حول هذه  
النقطة ، هذه النقطة صاحب القرار فيها المجلس  
الكريم والنظام الداخلي ونحن مع ترسيخ  
القناعات في اي قضية تطرح على هذا  
المجلس ، هناك اقتراح باحالة تعديل الاعيان الى  
اللجنة القانونية ، من مع احالته الى اللجنة  
القانونية ؟

واضح اكثرية ، يحال الى اللجنة  
القانونية .

السيد عبد الكريم الدغمي : اقترح  
اعادة التصويت .

معالي رئيس المجلس : اخي ابو فيصل  
نرغب بعد الاصوات ثانية لربما تكررت  
اعتراضاتك على العد في الجلسة السابقة وفي  
هذه الجلسة ، والحقيقة انا تأكدت ان هناك  
اكثريه التي وافقت على احالته على اللجنة  
وبالتالي صاحب القرار هو مجلس النواب  
ويحال الى اللجنة القانونية .

اذا كان ترغيبون في كل عملية تصويت  
ان نقوم بالعد هذا حق للمجلس الحقيقة لكن  
هناك قدرة على الحكم ان الايدي المرفوعة هي  
اكثريه المجلس او لا تشكل اكثريه المجلس .  
تفضل السيد عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً  
معالي الرئيس .

انا اثنى بك وبذلك لكننا بشر قد نخطئ  
وانا لم اقل غير ذلك لم اقل ان العد غير  
صحيح ولكن انت اطلعت وانا اطلعت فلم  
ارى اغلبية من وجهة نظري ربما اكون مخطئاً  
ولكنني اردت العد والنظام الداخلي العد اولى  
فارجو ان تعتبر ذلك اي مأخذ على الرئاسة  
بالمعكس انا اثنى بذلك واثق انه ليس انتصاراً  
لرأيك ان كان هناك خلاف بالرأي ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : نقطة النظام  
الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : معالي الرئيس  
بفض النظر عن العد وافترض ان الذين رفعوا  
ايديهم اقل من النصف هذا يعني ان المجلس  
يريد ان يحوله الى لجنة اخرى وليس الى بحثه  
الآن شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
لنتهي من هذا الموضوع تحال التعديلات الى  
اللجنة القانونية . السيد الامين العام البند الذي  
ياليه .

السيد الامين العام :

١- الردود على الاقتراحات برغبة :-

١- كتاب معالي وزير المياه والري رقم  
(١١٣٨٨) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣١ ،  
جواباً على الاقتراحين برغبة رقم  
(٩١،٩٠) المقدمين من سعادة النائب  
السيد أنور الحنيد .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية  
مجلس النواب

الرقم : ١٦٤٠ / ٢٨ / ١٧ / ٣  
التاريخ : ١٩٩٥ / ٧ / ٢٣ م

معالي وزير المياه والري

قرر مجلس النواب الثاني عشر في  
جلسته التاسعة من الدورة الاستثنائية الاولى  
للدورة العادية الثانية المنعقدة يوم الاحد الموافق  
١٩٩٥/٧/٩ ، للواقفة على احالة الاقتراحات  
برغبة ذوات الارقام (٩١،٩٠) الى معاليكم  
والمقدمة من سعادة النائب انور الحنيد .

ارجو الاطلاع والاجابة عليها ضمن  
اللمة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السورور  
رئيس مجلس النواب

نسخة / الى ملك اللجنة الادارية قرار رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية  
مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

للموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي  
على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

نظراً للحاجة الماسة الى تغيير شبكة المياه  
في بلدة القويسمة / محافظة العاصمة حيث أن  
الشبكة الحالية أصبحت لا تنفي بحاجة السكان  
في الوقت الحاضر ولقد تم عدم وصول المياه  
للسكان خاصة في فصل الصيف .

اذعو الحكومة الموقرة الطلب من معالي  
وزير المياه العمل على تغيير الشبكة القديمة  
بشبكة جديدة تلبي حاجات الناس علماً بأن  
وزارة المياه وعدت منذ فترة طويلة بتغيير وتجديد  
شبكة المياه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب  
انور الحنيد

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية  
مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

للموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي  
على المجلس الموقر :

هكذا عند الأصل

## نص الاقتراح :

وعدت وزارة المياه بربط الاحياء المائية من بلدة القويسمة بشبكة المجاري ذات الانسياب باتجاه عمان وكذلك عمل محطة تنقية لمناطق جنوب عمان منذ ما يزيد على ثلاث سنوات إلا أن الوزارة لم تنفذ ما وعدت .

أدعو الحكومة الموقرة الطلب من معالي وزير المياه العمل على تلبية رغبات الناس بربط المنطقة بمشروع المجاري علماً بأن السكان يساهمون برسوم المجاري بموجب القانون منذ ما يزيد على عشر سنوات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب  
أنور الحدييد

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المياه والري  
سلطة المياه

الرقم : س م / ١٤ / ١٠ / ١١٣٨٨  
التاريخ : ٣١ / ٧ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : خدمات الصرف الصحي ببلدة القويسمة ومناطق جنوب عمان

إشارة إلى كتاب معاليكم رقم ١٧/٣ / ٢٨ / ١٦٤٠ تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٣ بخصوص الاقتراحين رقم (٩١،٩٠) والمقدم من سعادة النائب السيد أنور الحدييد الخاص بخدمات المياه

الصرف الصحي لبلدة القويسمة ومناطق جنوب عمان .

أرجو إعلام معاليكم بالتالي :-

## ١ - المياه :

قامت سلطة المياه بطرح عطاء التحليل الهيدروليكي بعمان الكبرى والذي يشمل بلدة القويسمة ومدة الدراسة سنة واحدة وقد صدر امر المباشرة للمقاول اعتباراً من ١٩٩٥/٨/٨ وبعد الانتهاء من الدراسة والتصاميم ستباشر سلطة المياه بطرح عطاءات التنفيذ ومن ضمنها شبكة مياه بلدة القويسمة .

## ب - الصرف الصحي :

ب-١ خدمات الصرف الصحي لبلدة القويسمة والتي تربط بالانسياب الطبيعي باتجاه عمان .

أرجو العلم بأن عطاء الصرف الصحي الخاص بخدمة المناطق المائية من بلدة القويسمة قيد الطرح لدى دائرة المقاطعات وسيباشر التنفيذ في الربع الرابع من العام الحالي ١٩٩٥ .

ب-٢ خدمات الصرف الصحي لمناطق جنوب عمان :

أرجو العلم بأن سلطة المياه تقوم ومن خلال شركة استشارية متخصصة بدراسة وتصميم مشروع صرف صحي جنوب عمان ومن المتوقع الانتهاء من اعمال التصميم في بداية العام القادم ١٩٩٦ وكما ان السلطة

## المادة كما وردت في المشروع

المادة ٨٠: كل من قام متعمداً باعتراض موجات مخصصة للغير او بالتشويش عليها باستخدام موجات كهرومغناطيسية بدون ترخيص يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٥٠) ديناراً ولا تزيد على (٢٠٠) ديناراً أو بكليهما العقوبتين .

## قرار اللجنة المالية

## موافقة :

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة المالية مطروحه للمجلس الكريم .  
موافقة ؟  
موافقة .  
المادة التي تليها .

## السيد المقرر :

## المادة كما وردت في المشروع

المادة ٨١: كل من ادخل أجهزة اتصال خلافاً لاحكام المادة (٣٥) من هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار .

## قرار اللجنة المالية

المادة ٨١: موافقة مع إعادة ترميمها لتصبح ٨٢ .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم .  
السيدة توجان فيصل .

تبحث من خلال وزارة التخطيط لايجاد التمويل المناسب لتنفيذ المشروع ، علماً بأن المرحلة الاولى للمشروع تقدر كلفتها بحوالي (٥٠) خمسون مليون دينار .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير المياه والري  
د. صالح ارشيدات

نسخة : مطروحة امين عام سلطة المياه  
نسخة : المساعد / لشؤون التشريعات  
نسخة : المساعد / لشؤون المقاطعات  
نسخة : لتداول

معالي رئيس المجلس : نحن الآن في البند (٥) الردود على الاقتراحات ، الردود على الاقتراحات تلي على المجلس للعلم .  
البند (٦) .

## السيد الامين العام :

## ٦- قرارات اللجان :-

١- استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٥ والمتضمن مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ .  
( القرار موزع في الجلسة الرابعة عشرة ) .

معالي رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة المالية .

السيد منير صبور مقرر اللجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم  
تبدأ بالمادة (٨٠) .

هكذا عند الأصل



السيدة توجان فيصل : بما ان ادخال الأجهزة هنا مناقض للقانون يجب ان يضاف اليها مصادرة هذه الأجهزة .

معالي رئيس المجلس : تترخي مصادرة الاجهزة ، الاستاذ همام سعيد .

الدكتور همام سعيد : معالي الرئيس الحقيقة موضوع تعميم الاجهزة كل من ادخل اجهزة اتصال خلافاً لاحكام المادة (٣٥) من هذا القانون ، فأخشى ان تشمل هذه القضايا اجهزة مسموح بها واجهزة فعلاً ذات قيمة او شيء مهم فالتالي ليرد الحصر فما هي اذا هذه الاجهزة التي تشملها هذه المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً سيدي الرئيس .

سيدي الرئيس في الجلسة السابقة وصلنا عند المادة (٨٠) نقرر ان تكون مادة جديدة وهي المادة (٨١) لم نقرأ هذه المادة الجديدة ، للمادة الجديدة تقول بالاضافة الى العقوبات ... الخ ، فهذه لم تطرق لها فأرجو بحثها سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حماد هذه تم بحثها في الجلسة السابقة .

السيد حماد ابو جاموس : لم نتوصل الى قرار .

معالي رئيس المجلس : لا يا سيدي توصلنا الى قرار وتم التصويت على قبولها في هذا الموقع او قبولها في موقع المشروع الاصلي ورفض المجلس قبولها في هذا الموقع بمعنى انها تبقى لتناقش في الموقع الاصلي كما وردت في مشروع القانون .

السيد حماد ابو جاموس : اذا سيدي الرئيس نحن وافقنا على (٨٠) و (٨١) .

معالي رئيس المجلس : نحن وافقنا على (٨٠) في المشروع الاصلي والآن نحن نقاشنا على المادة (٨١) في المشروع الاصلي لكن طارحين قرار اللجنة الذي هو ايضاً موافق عليها كما وردت .

السيد حماد ابو جاموس : طيب سيدي الرئيس انا اؤيد مصادرة الاجهزة كما اقترح الاخوان .

معالي رئيس المجلس : تؤيد مصادرة الاجهزة حسناً ، الاستاذ الرضي .

الدكتور فرح الرضي : شكراً معالي الرئيس .

التحفظات التي ابداهها الزميل همام وارادة في (٣٥) ومحددة وخلاف هذه الاجهزة المخلدة في المادة (٣٥) مستثناة التي هي اجهزة الارسال وهي محددة في المادة (٣٥) .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، هناك اقتراح اضافة لنص المادة ( مصادرة الاجهزة ) من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ١٩ من ٥٥ .  
معالي رئيس المجلس : ١٩ من ٥٥ ، ولم يفر الاقتراح ، قرار اللجنة المالية بالموافقة . من مع قرار اللجنة المالية ؟

السيد الامين العام : ٣٧ من ٥٦ .

معالي رئيس المجلس : ٣٧ من ٥٦ ، وتقر المادة (٨١) كما في المشروع الاصلي .

نقطة النظام الشيخ ابو زلط .

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

طلب سماحة الاخ النائب همام سعيد تفصيل الاجهزة الممنوعة والمادة (٣٥) نصت على بعض الاجهزة الممنوعة وهنا اضافت شيئاً مهماً فكان على الحكومة التي قدمت المشروع ان تفصل .

معالي رئيس المجلس : ليست هذه نقطة النظام يا شيخ .

السيد عبد المنعم ابو زلط : هذه نقطة نظام ، انه لم يجب النائب على سؤاله هذا خطأ .

معالي رئيس المجلس : يا شيخ عبد المنعم النقاش مطروح للجميع .

السيد عبد المنعم ابو زلط : نحن ليرد الجواب من معالي وزير الاتصالات او رئيس اللجنة الموقرة .

معالي رئيس المجلس : حسناً على اي حال شيخ عبد المنعم النقاش مفتوح للجميع يستطيع من يرغب ان يطلب الكلام سواء من الحكومة او من المقرر او من رئيس اللجنة او من اعضاء اللجنة ، لكني لا استطيع ان اطلب من شخص ان يتكلم ، الاستاذ حمزة منصور تفضل .

السيد حمزة منصور : معالي الرئيس انا احترم ارادة المجلس وقراره بالنسبة لهذه المادة لكنني اتقن ان اسمع توضيحاً من معالي وزير البريد والاتصالات او من الحكومة حيث لم اري بدأ واحدة ارتفعت عند التصويت على مصادرة الاجهزة ، هل هنالك توضيح لهذا السبب اخشى ان يعاد اليها هذا القانون من مجلس الاعيان غداً ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : معالي الرئيس هنا كل من ادخل يعني كل من تعدى نقطة الحدود الجمركية مخالفاً لجميع ما ورد في هذا القانون المادة (٦٤) من هذا القانون تقول :-

( تصادر المضبوطات غير القابلة للترخيص ) اي انه اذا جاء مواطناً بجهاز وهذا الجهاز يمكن ترخيصه فلا مانع يمكن تصويبه الوضع ، اما اذا كان هذا الجهاز اصلاً مخالف فيتم مصادره .

القانون يؤخذ بمنجمه ولا يؤخذ بمواد ارجو الرجوع الى المادة (٦٤) واضحة لموظفي

هنا عند الفصل

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٨٢: كل من استورد أو تاجر بأجهزة اتصالات مخالفة للمواصفات القياسية وتعمل بطاقات تعريف مخالفة للواقع خلافاً لأحكام المادة (٤٨) من هذا القانون يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر وحتى سنة وبغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكلاً العقوبتين .

قرار اللجنة المالية

المادة ٨٢:

١- استبدال كلمة ( وتعمل ) بكلمة ( أو تحمل ) الواردة في السطر الأول .  
٢- شطب عبارة ( بالحبس ) من ثلاثة أشهر وحتى سنة ) .

٣- إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٨٣ ) .

معالي رئيس المجلس : المادة مطروحة للمجلس ، الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد : معالي الرئيس عندما بدأت المادة بالقول كل من استورد أو تاجر بأجهزة اتصالات لنفرض ان تاجرراً فعلاً طلب كمية من هذه الأجهزة بوسائل قانونية عن طريق الاستيراد ورخصة الاستيراد صحيحة ويعني وصلت هذه الكمية عن طريق الموائم الصحيحة وليست مهرة ، هنالك مجال للتصويب وهو انه فعلاً عندما تأتي هذه الكمية

للمؤسسة ضبط أي أجهزة أو معدات اتصال غير مرخصة أو مخالفة للقانون أو تستعمل في نشاط غير مرخص مقابل اتصال خطي بين نوع الأجهزة ومواصفاتها وتسليم هذه الأجهزة إلى الهيئة تصدر المضبوطات غير القابلة للتريخيص أما الأجهزة المسموح بتريخيصها فيتم الاحتفاظ بها إلى حين تريخيصها .

ج- إذا لم يتم تريخيص الأجهزة المضبوطة أو لم يطلب صاحبها استعادتها خلال ستة شهور من تاريخ ضبطها فللمجلس ان يصدر قراراً بمصادرتها واضحة ، لكن هو يريد ان يبين ما هي الأجهزة لا يستطيع وزير ولا وزارة ما هي أجهزة الاتصالات ، كل يوم في جديد كل يوم في تطور كل يوم في تيو تكنولوجي لذلك هذه المواد اعتقد انها كافية والمادة مقبلة وأرجو التصويت عليها .

معالي رئيس المجلس : انتهينا منها صوتنا وانتهينا ، الشيخ ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : السؤال الذي تفضل به الدكتور همام الجواب عليه واضح وهو وظيفة هذه الأجهزة ، اذا كانت من شأن هذه الأجهزة التشويش فصادر وتوقع الغرامة ، ليس ضروري ماركة كذا .... ماركة كذا ..... وظيفتها وإثرها هو وصفها وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، المادة التي تليها السيد المقرر .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ الذويب .  
السيد محمد الذويب : شكراً معالي الرئيس .

إذا وافقنا على شطب العبارة ( بالحبس من ثلاث أشهر وحتى سنة ) انا ارى ان لا داعي لابقاء كلمة بكلاً العقوبتين ، لانه لم يبقى الا عقوبة واحدة وهي مائتي دينار والف دينار ، فما داعي لابقاء بكلاً العقوبتين وشكراً .

معالي رئيس المجلس : ان وافقنا على قرار اللجنة المالية تقترح شطب ( او بكلاً العقوبتين ) .

السيد محمد الذويب : نعم لانه لن يبقى الا عقوبة واحدة معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : سيدي الكرم بداية عندما تقول استورد مخالفاً للمواصفات القياسية ، صحيح انه استورد برخصة وادخلها عبر الموائم الرسمية والمادية والمعروفة ولكنه ملزم بأن تكون مثل هذه الأجهزة الحساسة الفنية منطبقة عليها المواصفات القياسية المقبولة نحن هنا نتكلم عن حماية المواطن من ان يشترى أجهزة هو مقتنع ان الدولة قد راقبتها في حين ان هذه الأجهزة التي استوردها مخالفة للمواصفات القياسية وتحمل عبارة لا تشير بمصادقية إلى الواقع وهذا الامر الذي بدأ يتم ايها الاخوة الكرام في اكثر الأجهزة الكهربائية بدأت عمليات تصنيع لهذه

ان يقال ان هذه غير موافقة للمواصفات بالتالي ترد لكن اذا هذه المادة على اطلاقها تعني انه مجرد ان يستوردها فانه يتعرض للعقوبة وانا لا اتصور ان هذا فعلاً لانه قد يستورد الانسان شيء ولا يكون موافقاً وبالتالي تقرر اللجنة للمسؤول ان هذه لا تدخل البلاد وهذه تخرج من البلاد ، لكن اخشى ان يفهم هذا انه مجرد الاستيراد يعني انزال العقوبة ولذلك اطالب بتعديل كلمة ( استورد ) إلى كلمة مثلاً ( من هرب ) ( من ادخل بطريق غير قانوني ) وما شابه ذلك ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : سيدي ارجو العودة إلى المادة (٤٨) كذلك ، المادة (٤٨) التي اقراها طبعاً المجلس ( للمؤسسة ان تقرر الزام كل مستورد ان يطلب من المورد الصاق بطاقة تعريف على الأجهزة المستوردة تبين مواصفات معينة على الأجهزة تحت طائلة المسؤولية ) .

ب . اذا لم تتمكن الجهات المختصة بالتخليص على المعدات والأجهزة من التحقق من توفر المواصفات فيها وتحولها إلى الهيئة التي تقوم بفحصها للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة وذلك مقابل الاجور المقررة أي ان هذه الحالة او العقوبة تتم بعد مرور المراحل المذكورة في المادة (٤٨) للمواطن يكون قد مر بمراحل له الحق وله الفرصة ان يبين حسن نواياه قبل ذلك .

هكذا عند الأصل

انها ادخلت الى المملكة بغير مواصفات دقيقة ومطابقة وعن قصد أن هذه غرامة قليلة ويبدو انه غير رأيه ، انا مع رأيه السابق ان هذه الغرامة قليلة ويجب ان تراعى رأيد راي الاخت توجان .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، نستمع اذا كان غير رأيه ، الاستاذ ابو عصام تفضل .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يمكن اخير رأيي لان الحكمة ضالة المؤمن ان وجدها التقطها ، لكن انا لم اخير رأيي انا كنت اتحدث ان بقينا على هذه الغرامة وحدها فهي قليلة ولذلك انا طالبت بعودة المجلس ان يكون المجلس هو الغرامة لان الغرامة عندئذ تصبح ثابته عندما تصبح الجريمة كبيرة وضخمة قللت لتبقى هذه الغرامة انا طالبت باعادة المجلس شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

لقد قالت السيدة توجان ما أقول لكن باختصار ان الذي يخالف يعرف كيف يخالف ويخطط لتبرير المخالفة وسيتمادى أيضاً في تمرير المخالفة ان كانت هناك عقوبات خفيفة ، لكن يفكر الف مرة قبل ان يمرر المخالفة ان كانت هناك عقوبات رادعة ان اكتشفت المخالفة ، ففي هذه المادة قد يمرر المستورد او التاجر مخالفته بطريقة بعد ذلك تكتشف ،

لكن عقوبة هذه الغرامة المالية قد لا تكفي وقد يتحملها الخالف بأرباحه لان الاجهزة التي قدمها بالمواصفات الغير مطابقة للمطلوب قد تكون كلفتها خفيفة جداً بحيث ان يكون مبلغ الغرامة المقرر على اعلى حد وهو (٢٠٠٠) هو جزء من الارباح التي يربحها لذلك انا مع بقاء هذه المادة كما وردت من الحكومة مع بقاء المجلس وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السيد مقرر اللجنة .

السيد المقرر : معالي الرئيس عندما نظرت اللجنة للمالية في هذه المادة كان رأيها ان المادة (٨١) المادة السابقة التي تم اقرارها ، هذه المادة تنص على ادخال الاجهزة المخالفة للمواصفات ايضاً التي لا يمكن ان ترخص ، في حين ان المادة (٨٢) تنص على من يستورد اجهزة قد تكون هذه الاجهزة مطابقة للمواصفات وقد لا تكون مطابقة للمواصفات قد تكون المرفقات مع الاجهزة تدل على انها مطابقة للمواصفات في حين انها لا تطابق لذلك لا يكون مخالفة المواصفات في هذه الحالة من ذنب المستورد كما ان هذه الاجهزة قد تكون مطابقة للمواصفات ويمكن استعمالها ولكن بطاقات التعريف التي تحملها لا تنص صراحة على ذلك او قد يكون فيها عيب معين ، لذلك يمكن ان تكون المخالفات الموجودة في هذه المادة ليست مخالفات من ذنب المستورد بل من ذنب المصدر فوضعت هذه العقوبة بشكل ان لا تصل الى المجلس

معالي رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة .

السيد المقرر : بالنسبة للمواصفات فهذه المادة مادة (٨٢) تنص على تعريف المخالفة للواقع خلافاً لاحكام المادة (٤٨) .

المادة (٤٨) الفقرة (أ) تقول للهيئة ان تقرر الزام كل مستورد بأن يطلب من المورد الصاق بطاقة تعريف على الاجهزة المستوردة تبين مواصفات معينة ، اذا للمواصفات التي تقررها الهيئة هي التي يجب ان تكون في الجهاز وعلى بطاقة التعريف تبين مواصفات معينة تحت طائلة المسؤولية والعقاب يكون في المادة (٨٢) .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حاتم الفزاري .

السيد حاتم الفزاري : شكراً معالي الرئيس .

اذا كان قصد المشرع الجمع بين عقوبتين المجلس والغرامة فلا لزوم لورود تعبير ( او بكلمة العقوبتين ) ، لان النص يقول يعاقب المجلس من ثلاث اشهر وحتى سنة وغرامة لا تقل عن الف دينار ، اذا ينبغي شطب ( او بكلمة العقوبتين ) اما اذا كان المقصود اعطاء حرية الاختيار بين العقوبتين فينبغي ان نقول ( يعاقب المجلس من ثلاث اشهر وحتى سنة او بغرامة لا تقل عن مائة دينار ) .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، معالي وزير الاتصالات .

ووضعت عقوبة مالية حتى يستمر المستورد بالتأكد من استيراده لمواد مطابقة للمواصفات وتحمل بطاقات تعريف صحيحة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً سيدي الرئيس .

بواقع الحال يجوز هذه اخطار مادة موجودة في هذا القانون ، ولذا ما تمنا فيها لوجدنا ان هذه المادة ينقصها الكثير ويجب ان نصح عليها بعض المواد وان نرفع من الاحكام .

سيدي الرئيس عندما نقرأ المادة كل من استورد او تاجر باجهزة اتصالات مخالفة للمواصفات القياسية ، اي مواصفات قياسية ١٢ هل هي المواصفات القياسية الاردنية او المواصفات القياسية العالمية او المواصفات القياسية في بلد المنشأ ، فيجب ان نصح للمواد او المواصفات القياسية وان نضيف لها المواصفات القياسية الاردنية وبلد المنشأ هذا التعديل الاول الذي اقترحه معالي الرئيس .

اما بالنسبة لتجديد العقوبات يوماً نواجه مثل هذه الامور والتي هي من اعطى الامور ، لذلك اقترح ان تزداد العقوبة من ثلاث اشهر الى ستة اشهر وغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) دينار بحيث تكون من الشدة بحيث لا نجراً احد على ان يغش في هذه المواد وشكراً سيدي الرئيس .

هكذا عند العمل



معالي وزير البريد والاتصالات : معالي الرئيس ارجو قراءة المادة بعناية كل من استورد او تاجر باجهزة اتصالات مخالفة للمواصفات القياسية وتحمل (الوار) هنا ليس (او) وتحمل بطاقات تعريف مخالفة للواقع أي أن على الجهاز بطاقة فيها معلومات مخالفة لواقع هذا الجهاز ، هذا اسمه غش تجاري الغش التجاري يستوجب عقوبة مرتفعة لذلك وردت بالحس والغرامة انا اعتقد ان المادة محكمة ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

يفترض في العقوبة ان تكون عادلة ورادعة وبعد التوضيح الذي قدمه معالي نائب رئيس الوزراء اعتقد ان المادة كما وردت في المشروع اكثر توازناً من الصيغة التي توصلت اليها اللجنة المالية ، ولذلك انا ارى ان تبقى المادة كما هي مع الاشارة الى ما اورده الزميل حاتم الفراوي المحترم بشطب ( او بكتنا العقوبتين ) لأن المعنى تحقق في ( وار ) العطف وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : انا اعتقد حتى تكون العقوبة رادعة فأنتي اطلب ان تضاف الى نهاية المادة مع مصادرة هذه الاجهزة .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، الدكتور عبد الله النور .

الدكتور عبد الله النور : اوضح من الحديث كله ان المستوردات قد تكون بسيطة ولا يوجد لية سيفة وقد تكون كبيرة جداً بقصد الغش والاثراء ، المادة تعالج المادتين معاً ولا حظوا صدر المادة يقول ( اذا استورد ) اذا واحد سافر واحضر معه جهاز تلفون نقال بحسن نية وعليه بطاقة مخالفة للمواصفات وصودر .

اذا بقيت المادة هكذا كما عدلتها اللجنة المالية سوف يحبس ثلاث اشهر ويدفع غرامة وهذا ليس المقصود ، للمقصود ان المادة تعالج الحالات البسيطة والبسيطة بعقوبة بسيطة والحالات الشديدة بعقوبة اشد وغرامة اكبر ويحبس او بالعقوبتين ، اعتقد ان مشروع الحكومة متوازن اكثر ويغطي الحالتين وادخال ( او ) بدل ( و ) الذي قامت به اللجنة المالية صحيح يعني في ( ٢٠٠٠ ) دينار غرامة للحالة البسيطة او الحبس او العقوبتين اذا اشتد الوضع ، اللجنة المالية دخلت تعديلين احدهما اعتقد تم الاتفاق عليه من كل من تحدثت التي هي بدل ( وتحمل ) تصير ( او تحمل ) ثم ( بغرامة ) ( او بغرامة ) ال ( او ) للحالتين لكن التعديل الثاني عندما شطبت الحبس اعتقد انه كان فيها تعاون كثير اؤيد مشروع الحكومة الاصلي و ( او ) بدل ( و ) .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : اكرر في كل مادة عند الطباعة

سقطت كلمة او في العقوبات الحبس او الغرامة او كلتا العقوبتين ، فدائماً ال ( او ) كانت تسقط في الطباعة ، فهي لا تتكلم عن الحبس والغرامة ، فالتص الاصيلي يعاقب بالحس من ثلاث اشهر وحتى سنة او بغرامة لا تقل عن ( ١٠٠ ) ولا تزيد على ( ٢٠٠٠ ) او بكتنا العقوبتين . اذا كان الامر بسيطاً لا يستحق الا غرامة بسيطة .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، تفضل شيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

صدر المادة ( ٨٢ ) كل من استورد او تاجر باجهزة اتصالات مخالفة للمواصفات القياسية وتحمل بطاقات تعريف مخالفة للواقع خلافاً لاحكام المادة ( ٤٨ ) من هذا القانون ، صدر المادة ( ٤٨ ) يقول للمؤسسة ان تقرر الرام كل مستورد بان يطلب من المورد الصاق بطاقة تعريف على الاجهزة المستوردة تبين مواصفات معينة ... الخ ، ثبت بعض طرق الغش ان يكتب على كرتين السمك للمستورد ذبح على الطريقة الاسلامية ، فهل يعتبر هذا التاجر غاش مخالف لمواصفات وزارة التموين مثلاً ، فلذلك اقترح من باب التوازن في المعادلة بعد ان قرأ صدر المادة ( ٨٢ ) كل من استورد او تاجر باجهزة اتصالات مخالفة للمواصفات القياسية وتحمل بطاقات تعريف مخالفة للواقع

خلافاً لاحكام المادة من هذا القانون فتعاد الى المنشأ كما هو الحال معظم البضائع او كلها تماد الى المنشأ ثم نستأنف بعد ذلك لكن اذا هربها وتاجر بها فيعاقب بالحس الى اخر المادة ، يعني يصير عندنا فقرتين ( أ ) و ( ب ) ، ( أ ) تنصف المواطن البريء الذي غرر به من قبل المنشأ او المصدر ( أ ) يضاف اليها حماية للمواطن المستورد فيعاد الى بلد المنشأ الجهات المختصة تعيدها من الجمر من الحدود الى بلد المنشأ .

( ب ) ان ثبت انه هربها فتاجر بها فيعاقب الى اخر المادة ، وانا اكون في هذه الحالة مع الغرامة والعقوبة في حالة التهريب عن سوء قصد وترص عملاً بقوله تعالى ( ولكم في القصاص حياة يا اولي الاباب ) وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، دعوني اخلص الاقتراحات الموجودة لعلها تفي حاجات الزملاء ، لدي مجموعة من هذه الاقتراحات بعد ان اخلص هذه الاقتراحات ، الاقتراحات عديدة التي وردت من الزملاء .

هناك اقتراح بشطب ( او بكتنا العقوبتين ) .

هناك اقتراح من الاستاذ حماد ابو جاموس باضافة بعد كلمة ( المواصفات القياسية الاردنية وبلد المنشأ ) ثم زيادة العقوبة بحيث تصبح سنة اشهر بغرامة لا تقل عن الف دينار ، ايضاً هناك اقتراح بمصادرة الاجهزة واقتراح الزميل ابو زلط بتجزئة المادة الى فقرتين الاولى

هناك اقتراح

بإعادتها إلى المنشأ والآخرى تتضمن المقوبات هذه مجمل الاقتراحات التي وردت من الزملاء بالاضافة إلى تعديل اللجنة المالية . الأستاذ حماد تفضل .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً سيدي الرئيس .

كل الذي اريد ان اوضحه سيدي الرئيس المادة تقول : كل من تاجر واستورد ، نحن نتكلم عن تاجر ومستورد ، التاجر بدل ما يأخذ حقيقته ويذهب إلى البلد الصانع الأصلي يذهب إلى اسيا على بعض الدول الاسيوية ويضع اللييل هذا على الجهاز ، فنحن في المادة هذه اذا صلحناها وخرجت بالشكل الذي نطالب فيه فانها ستمنع هذا التاجر من ان يذهب إلى التاجر الصانع ويضع عليها اللييل ويذهب إلى بلد اسوي ، يذهب على البلد الصانع ويقول له ضع المادة الاساسية وضع اللييل الصحيح ويحضر لنا مادة صحيحة او جهاز صحيح بدل ما يحضر لنا من بلد اسوي غير سليمة ، شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، ساطر الاقتراحات تباعاً السادة الزملاء .

اطرح بداية الاقتراح الابدع وهو اقتراح الشيخ ابو زلط بتجزئة المادة إلى فقرتين فقرة ( أ ) وفقرة ( ب ) .

الفقرة ( أ ) بأن المواد المصدرة والمخالفة للمواصفات تعاد إلى بلد المنشأ ، والفقرة ( ب ) التي ترد بها المقوبات .

السيد عبد النعم ابو زلط : ( ب ) المقوبات ان تصدر بعبارة وإذا ثبت تهريبها . معالي رئيس المجلس : اقرأ لي نص الاقتراح يا شيخ عبد النعم .

السيد عبد النعم ابو زلط : اقتراحي الفقرة التي اقترحتها لتصبح ( أ ) ابتداء من صدر المادة ( ٨٢ ) تقول ( أ ) : كل من استورد اجهزة اتصالات مخالفة للمواصفات القياسية وتحمل بطاقات تعريف مخالفة للواقع خلافاً لاحكام المادة ٤٨ من هذا القانون تعاد إلى بلد المنشأ هذه ( أ ) انتهت .

( ب ) وإذا ثبت تهريبها فيعاقب إلى اخر المادة .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، من مع اقتراح الشيخ عبد النعم الذي استمعتموا له ؟ لم ينجح الاقتراح .

هناك اقتراح بمصادرة هذه الاجهزة ايضاً يضاف إلى المادة ، من مع اقتراح مصادرة الاجهزة ؟

لم ينجح الاقتراح .

هناك اقتراح بشطب او بكتلة المقوبات ، من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

نقطة النظام الأستاذ الدباس .

السيد رئيس اللجنة : الاخ عندما اقترح بشطب او بكتلة المقوبات ، كانت اللجنة المالية

شاطبة المجلس ، اذا يجب ان لصوت على ما جاء قراره ...

معالي رئيس المجلس : صوتنا وانتهينا يا استاذ الدباس .

الاقتراح الاخر باضافة بعد كلمة للمواصفات اضافة الاردنية وبلد المنشأ ، من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

هناك اقتراح بزيادة العقوبة بحيث تصبح ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن ( ١٠٠٠ ) دينار . من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

الاقتراحات التي لدي الآن هي تعديلات اللجنة المالية ، اللجنة المالية تطلب بداية استبدال كلمة ( وتحمل ) بكلمة ( او تحمل ) من مع التعديل ؟

موافقة اكرية .

التعديل الاخر الذي ادخلته اللجنة المالية شطب عبارة بالمجلس من ثلاث اشهر وحتى سنة ، من مع قرار اللجنة المالية ؟

لم ينجح القرار .

إذا قرر المادة ( ٨٢ ) مع استبدال كلمة ( وتحمل ) بكلمة ( او تحمل ) .

السادة الزملاء المادة مع التعديلات اللجنة المالية التي أقرت مطروحة للمجلس الكريم .

عد الاصوات .

السيد الامين العام : ٣٨ من ٥٧ .

معالي رئيس المجلس : ٣٨ من ٥٧ . وقرر المادة . المادة ( ٨٣ ) .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٨٣ : كل من احتفظ أو شغل جهاز إرسال راديوي خلافاً لأحكام هذا القانون يعاقب بالمجلس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن ( ١٠٠ ) دينار ولا تزيد على ( ٥٠٠ ) دينار أو بكليتا العقوبتين .

قرار اللجنة المالية

المادة ٨٣ :

١- شطب عبارة ( احتفظ أو ) الواردة في السطر الأول .

٢- استبدال كلمة ( عن ) بكلمة ( على )

معالي رئيس المجلس : المادة ( ٨٣ ) قرار اللجنة المالية مطروح للمجلس الكريم . الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة تفضل .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : كل احتراماتي للجنة المالية وكل احترامي للجهود التي بذلتها .

من احتفظ بأداة الجريمة لا بد وان يعاقب لا يجوز ان نتنظر على المجرم الى ان يمارس اجرامه ، هذا الجهاز للبث الراديوي مخالفاً

هناك من الجهل

للقوانين والأنظمة ، قد يستعمل لما يسيء للوطن أمناً أو خلقاً ، لا يجوز ان تنتظر الى ان يشغل هذا الجهاز ولعاقبه على التشغيل ققط ولا نعاقبه على الاحتفاظ بالاداة الجرمية ، هذا الجهاز الارسل الراديو اداة جرمية تستعمل لاي سبب اخر ، اذا وجدت وجودها يجب ان يمنع قبل تشغيلها ومن هنا جاءت المادة تقول من احتفظ او شغل لعقاب الامرين معاً لأننا لا نريد له ان يحتفظ بالاداة الجرمية شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : الحقيقة هذه امور فنية اذا احد استورد بناءً على طلب رسمي من الوزارة ومن دائرة الاستيراد لكنه لم يأخذ اذن بالتشغيل ، هل يعاقب ؟ الحقيقة الذي يجب ان يعجب عليها وزير الاتصالات .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : كل من احتفظ او شغل جهاز ارسال راديو خلافاً لاحكام هذا القانون يعني يكون هو مخالف ، كيف استوردوا هو اذا استوردوا يجب ان يستوردوا بموجب النصوص الموجودة في هذا النظام اذا استوردوا وهرّبوا شيء ثاني لكن اذا استوردوا لا يكون قد وصلوا الى هذه المرحلة اصلاً يكون اما صرود او رجعوا أو ... او ... معالي رئيس المجلس : السيدة توجان تفضلي .

السيدة توجان فيصل : الحقيقة هذا موضوع تقني له ابعاد تفصيلية فمن يحتفظ بجهاز انا الآن لو اريتموني الجهاز لن اعرف ما هو وقد احتفظ به في بيتي سنوات .

فهذا الموضوع الحقيقة كثير تقني سواء الاحتفاظ هنا اصبح جريمة وقد يحتفظ به من لم يعرف استعماله ، اما القول ان الاحتفاظ باداة الجريمة يعاقب عليها كل سكاكين المطبخ اداة جريمة فليس هذا النوع من الاجهزة التي يمكن ان يعتبر اداة جريمة لو قلنا مادة مخدرة مثلاً لو قلنا شيء من هذا النوع نفهم لكن جهاز لم يشغل وقد يأتي مثلاً طالب متفوق ذكي علمي ويطور بطريقة بحثه العلمي او باهتمامه بطور مثل هذا الجهاز او يصفه فيحتفظ به كالجهاز علمي ، ما لم يستعمله بطريقة غير مشروعة لا يصبح الاحتفاظ جريمة .

انا مع حذف الاحتفاظ .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يا سيدي أولاً للموضوع الذي نتكلم عنه ليس موضوع فني ، والاختلاف في الرأي الحقيقة هدف للوصول الى الحقيقة ، اذا الحقيقة كانت مع مشروع الحكومة فسيروا معها وان كانت مع قرار اللجنة وان كانت مع اقتراح ثالث جديد يعني من حيث المبدأ ، سيدي نحن لا نتكلم عن جهاز عادي ، نتكلم عن جهاز ارسال راديو ، لا نتكلم عن راديو او جهاز

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، المادة بتعديلات اللجنة المالية شطب عبارة ( احتفظ او ) ا طرح تعديلات اللجنة المالية ، اللجنة المالية لها تعديلين التعديل الاول شطب عبارة ( احتفظ او ) والثاني استبدال كلمة ( عن ) بكلمة ( على ) كتحصيح لغوي .

بداية من مع شطب عبارة ( احتفظ او ) ؟ لم ينجح قرار اللجنة المالية .

القرار الثاني وهو تصحيح لغوي باستبدال كلمة ( عن ) بكلمة ( على ) من مع المادة باستبدال ( عن ) بـ ( على ) ؟

اكثريه وتقر المادة (٨٣) .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٨٤: أ- بالإضافة الى العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٧٨ و ٧٩ من هذا القانون ، يجوز للمحكمة المختصة بناء على طلب الهيئة أن تقرر إلزام المتهم بدفع مبلغ لا يقل عن ضعفي الرسوم التي تستحق على ترخيص تلك الخدمة لو كانت مبرخصة كإلزامات مدنية لصالح الهيئة .

ب- لا يجوز للمواد السابقة دون حق المتضرر للبطالة بالتعويضات والحق الشخصي عن أي مخالفة لأحكامها .

قرار اللجنة المالية

المادة ٨٤ :

أ - شطب الفقرة " أ " .

تسجيل او تتكلم عن تلفزيون ، جهاز بث وبالتالي الذي يحتفظ بهذا الجهاز يعرف ما هو ويعرف ما هي استعماله ويعرف الهدف الذي يستطيع ان يمارس فيه وبالتالي امكانية الجهل ليست واردة ، وعندما تحدثت عن اداة الجرم الممكنة اداة جرم والسكين اداة جرم والكروسي اداة جرمية ، انا تكلمت عن امر خطير واداة جرم في امر خطير ولذلك انا قلت هذه اداة جرمية واضح انا ادخلت دون مخالفة للقانون قصد الابداء والاجرام وارد من البداية لانه اذا كان لا يريد قصداً جرمياً لتقدم بطلب ترخيص اصلاً ، لكن كيف استطاع ان يدخلها ولم تقول استورد هذه دخلت باسلوب غير مشروع للقيام بعمل غير مشروع لهذا السبب انا قلت ان الاحتفاظ يمثل هذه الاداة الجرمية يعاقب عليه وهناك ادوات جرمية كثيرة حلال الاحتفاظ بها .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : الحقيقة ان خطورة الاحتفاظ بجهاز ارسال يعني الاحتفاظ باذاعة معدة للبث في الوقت المناسب وهذا خطر على امن البلد واستقراره ، ولا اتصور ان انساناً يضع في بيته اذاعة معدة للبث ولو لم تبث حالياً الا ويكون قد تصور في نفسه جريمة ستحدث او عملاً مخالفاً بالأمن سيحدث ويجب ان تكون العقوبة رادعة والمبلغ رادعاً حفاظاً على امن البلد وشكراً .

هذه المادة



ب- إعادة ترقيمها بحيث تصبح ٨٥ .

معالي رئيس المجلس : المادة (٨٤)  
فقرتين الفقرة ( أ ) والفقرة ( ب ) بداية المادة  
(٨٤) ( أ ) ، الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : فقط تغيير  
شكلي كلمة ( المتهم ) دائماً للمتهم من أنهم  
بجناية والمقربات هنا أكثرها عقوبات جناحية  
فتقرر الزام المخالف افضل .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، الاستاذ  
عبد المنعم نقطة النظام .

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً ، انا  
عندي ليس مما قاله الاخ ابو فيصل .

معالي رئيس المجلس : يا شيخ عبد المنعم  
اذا كان لك حديث اطلبه برفع اليد لا تطلب  
نقطة نظام وتحدث موضوع اخر ليس له علاقة  
بالنظام .

السيد عبد المنعم ابو زلط : اذا سمحت  
نقطة النظام صوتنا على قرار اللجنة المالية  
شطب ( أ ) .

معالي رئيس المجلس : لا يا سيدي ،  
اللجنة المالية سمعنا من المقرر هذا القرار بشطب  
( أ ) لأن المادة كانت منقولة الى موقع آخر  
برقم (٨١) في الجلسة السابقة اذا تعود المادة  
تحت رقم (٨٤) ونناقشها الآن ، هذا الموضوع  
يا سيدي .

السيد عبد المنعم ابو زلط : الآن  
ستناقش .

معالي رئيس المجلس : نعم ، فنحن  
طرحنا للمادة الجزء ( أ ) ، الاخ ابو فيصل اقترح  
بأن تستبدل كلمة للمتهم بكلمة المخالف ، هل  
يوافق المجلس الكريم على استبدال كلمة المتهم  
بالمخالف ؟

موافقة .

المادة ( أ ) كما وردت بالقانون الاصلي  
تفضل يا شيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط : بالرجوع  
للمادتين ( ٧٨ ) و ( ٧٩ ) وما تضمنتهما من  
عقوبات ساجرة رادعة يكفي ذلك فلذلك انا  
مع قرار اللجنة المالية بشطب الفقرة ( أ ) .

معالي رئيس المجلس : مصر على ان لا  
تقتنع مني ، اللجنة المالية قرارها الموافقة ، هذا  
الشطب لو رجعت للمادة (٨٠) يا شيخ اللجنة  
المالية كانت تقترح ان تنقل هذه المادة الى  
(٨٠) المجلس لم يوافق فيقت في موقعها اذا  
قرار اللجنة المالية هنا ليس شطب لأن هذا  
الشطب باعتبار ان المجلس سيوافق على نقلها .

السيد عبد المنعم ابو زلط : طيب انا  
اطالب بشطب ( أ ) والاكتفاء بالمقويتين  
الواردة في المادتين ( ٧٨ و ٧٩ ) .

معالي رئيس المجلس : انت تقترح  
شطب الفقرة ( أ ) .

السيد عبد المنعم ابو زلط : نعم  
والاكتفاء ما ورد في المادتين (٧٨ و ٧٩) .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، من مع  
شطب الفقرة ( أ ) ؟

ليست هناك موافقة على شطب الفقرة  
( أ ) .

المادة (٨٤) ( أ ) كما وردت في نص  
المشروع موافقة ؟  
موافقة .

المادة (٨٤) ( ب ) كما وردت في نص  
المشروع موافقة ؟  
موافقة .

المادة كاملة ( أ و ب ) ، موافقة ؟  
موافقة .

الفصل الثاني عشر .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الثاني عشر

احكام ختامية

المادة ٨٥ :

أ- إذا حدث ما يؤدي الى تهديد الأمن  
الوطني أو السلامة العامة في جميع  
أنحاء المملكة أو في منطقة منها أو ما  
يرجح وقوع اعتداء أو قيام حالة تهدد  
بوقوع حرب أو حدوث اضطرابات أو  
فتنة داخلية مسلحة أو كوارث عامة  
فلمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً  
بتفويض الوزير أو أي جهة يراها  
الصلاحيات اللازمة للقيام ببعض أو  
كل الاجراءات التالية :

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٦/٨/١٩٩٥ م ٦٩

١- الاشراف على تشغيل شبكات  
الاتصالات المرخصة أو تولي  
إدارتها .

٢- وقف العمل بجميع أو بعض  
رخص الاتصالات .

٣- وقف بعض أو كل خدمات  
الاتصالات الدولية لمدة محددة  
أو إلى اجل غير معين ينتهي بانتهاء  
الأسباب .

٤- وضع الرقابة على الاتصالات .

ب- للمجلس وقرار مسبب إذا خالف  
المرخص شروط الرخصة أو امتنع عن  
تقديم الخدمة أن يتولى الإشراف على  
تشغيل شبكة الاتصالات المرخصة أو  
تولي إدارتها للمدة التي يراها مناسبة .

قرار اللجنة المالية

المادة ٨٥ :

موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح مادة  
رقم (٨٦) .

معالي رئيس المجلس : المادة (٨٥) الفقرة  
( أ ) الاستاذ الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً  
معالي الرئيس .

الحقيقة ان مطلع هذه الفقرة ( أ ) ليس  
هنا مكانه هذا منصوص عليه في المادة (١٢٤)  
من الدستور الذي يعطي الصلاحية لمجلس  
الوزراء إذا حدث شيء مما هو منصوص عليه

هكذا من الأصل

في الفقرة (أ) ان يتصرف بأمر أكثر مما وردت في البنود (١ و ٢ و ٣ و ٤) فالحق لمجلس الوزراء ان يعلن العمل بقانون الدفاع اذا حدث ما يؤدي الى تهديد الامن الوطني والسلامة العامة او في منطقة ما او ما يرجح وقوع اعتداء او قيام حالة تهديد بوقوع حرب او حدوث اضطرابات او فتنة داخلية ، انا لا أريد ان اقيّد مجلس الوزراء بهذه النقاط بما يتعلق بالاتصالات بقانون خاص ، بل اريد اطلاق ذلك وهو مطلق ذلك بمقتضى قانون الدفاع المنصوص على اعماله في المادة (١٢٤) من الدستور .

لذلك لا أرى مجالاً للنص واقترح شطب الفقرة (أ) من المادة ، وبخصوص الفقرة (ب) لا اري ارتباطاً بينها وبين (أ) ولذلك اقترح ان تكون المادة فقط الفقرة (ب) مادة متكاملة وشطب الفقرة (أ) شطباً كاملاً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، الزميل الدغمي يقترح شطب الفقرة (أ) باعتبار هذا الفقرة هناك تفويض للحكومة بالدستور . معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : يا سيدي لو سمحتم اعطيني فقط دقيقتين .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف لك جديد في هذا الموضوع .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : لي فقط تعليق على اقتراح الشطب

وطني من اجل امر بسيط اذا لم يكن امر دفاع من اين سنوقف او نوصي بأن تشرف هذه الهيئة على مثل هذه الامور ، لذلك جاءت هذه المادة للضرورة كل او بعض ، شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

حتى ما ذكره معالي رئيس اللجنة المالية ايضاً مغطى بالمادة (١٢٤) من الدستور ومغطى بقانون الدفاع اذ يجوز اعلان تطبيق قانون الدفاع من مجلس الوزراء بارادة ملكية على كل المملكة او على اي جزء منها يعني يمكن اعلان تطبيق قانون الدفاع على قرية من قرى المملكة ، اذا حدث شيء من هذه الظروف المنصوص عليها في مطلع الفقرة (أ) ويجوز اعلانه على محافظة او على لواء او على قضاء او على نصف للمملكة او اقليم منها او على مناطق يحددها القرار الصادر عن مجلس الوزراء ، لذلك لا ارى مجالاً لوضع هذا النص في قانون الاتصالات لانه نص سيادي ولنص يتعلق بأمن المملكة بشكل عام ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ان المادة (١٢٤) من

الدستور لها ضوابط أكثر من هذه المادة للوجود بين ايدينا ، فهذه المادة اخشى ان لا يكون لها ضوابط عند التطبيق وان تدخل فعلاً في ميادين اعتداء على حريات الناس لذلك ما دام الامر منضبط في مادة اخرى وهناك مرجع لهذه المادة من يحاسب عليها لغير ذلك ارى فعلاً الاكتفاء بالمادة (١٢٤) من الدستور وشطب هذه الفقرة من هذه المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور الكورفي .

الدكتور احمد الكورفي :

بسم الله الرحمن الرحيم

انني على ما قاله اخواني واقول ان قانون الدفاع له السيادة على كل القوانين العادية فاذا كان النص عليه في نص دستوري متضمن ايضاً في قانون دفاع فلا داعي لمثل هذا القانون العادي بالضرورة ، اما اذا وضعناه يصبح في مجال تنازع اختصاص وهذا لا يجوز بحكم التشريعات المعمول بها وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، هناك اقتراح محدد بشطب الفقرة (أ) بناء على ان هذه الفقرة مغطاة بالدستور ، وهناك الرأي الذي يطالب على ابقائها ، بداية سأطرح شطب الفقرة (أ) من مع شطب الفقرة (أ) من المادة ٩ .

السيد الامين العام : ٤١ من ٥٩ .

معالي رئيس المجلس : ٤١ من ٥٩ .

وتشطب الفقرة (أ) .

هكذا عند العمل

الفقرة ( ب ) قرار اللجنة القانونية  
بالموافقة ، موافقة ؟

موافقة ، إذاً تصبح المادة (٨٥) هي  
الفقرة ( ب ) . للمادة (٨٦) .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٨٦ :

لا يحق للمرخصين أو المتضررين من  
هذه الاجراءات المطالبة بأية تعويضات  
عن أية أضرار لحقت عن الإجراءات  
التي اتخذت بموجب أحكام المادة  
(٨٥) من هذا القانون .

قرار اللجنة المالية

المادة ٨٦ :

موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح مادة  
رقم (٨٧) .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ حمزة  
منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي  
الرئيس .

بعد شطب المادة (٨٥) لا أرى مبرراً  
لاستمرار هذه المادة ، ولذلك أقترح شطبها .

معالي رئيس المجلس : لا ترى مبرر  
للمادة (٨٦) ، الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية  
والتعليم : سيدي بالعكس الفقرة ( ب )

تختلف اختلاف جذري لالها تشغيل لشبكة  
اتصالات خاصة من قبل المجلس ، فقد يطالبك  
مالكها بعتل وضرب انا سيدي الحقيقة طلبت  
الكلام لأمرا آخر .

صياغة المادة لا بد ان تنفي والحق علينا  
لا يحق للمرخصين أو المتضررين المطالبة بأية  
تعويضات عن اية اجراءات التي اتخذت يعني  
كلمة ( من هذه الاجراءات ) أصبحت جملة  
ليست ذات فائدة ( لا يحق للمرخصين أو  
المتضررين من المطالبة بأية تعويضات عن اية  
اضرار لحقت عن الاجراءات التي اتخذت  
بموجب احكام المادة (٨٥) ، هذه الاجراءات  
بكلمة ثانية كلمة ( هذه ) لم يعد لها معنى  
فقط شطبها لقوياً وليس من حيث المعنى .

شطب ( من هذه الاجراءات ) فقط .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عويضة  
تفضل .

الدكتور محمد عويضة : الحقيقة قد  
يلهم انه لا يحق للمرخصين أن يطالبوا  
بالتعويض باعتباره مخالف ، لكن المتضررين ما  
جنايتهم حتى تضيق الخدمة والتكلفة التي  
دفعوها ثم تصادر هذه الخدمة ولا يعوضون ،  
المتضرر من حقه ان يعوض ، لكن المرخص  
الذي خالف لا يعوض ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : المادة التي  
سبقت بقيت فقرة واحدة وهي انه للمجلس  
بقرار مسبب ومشروط ان يكون قد خالف اما

شروط الترخيص او امتنع عن تقديم الخدمة ،  
فهنا المجلس سيتولى سيضع يده على كل هذه  
المؤسسة ويديرها ، هذا القرار يبقى له لكن اذا  
حق لي صاحب المؤسسة ان يلجأ الى القضاء  
ويثبت بطلان السبب المشار اليه في المادة  
السابقة في هذه الحالة يمكنه ان يطلب  
تعويضات فاذا بقيت المادة (٨٦) كما هي  
فحتى لو ذهب الى القضاء لأن المجلس غير  
محصن من التقاضي هنا ، فاذا ذهب للمتضرر  
وأثبت بطلان السبب قضائياً المادة هنا تمنع  
مطالبته بأية تعويضات وهذا لا يجوز .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، رئيس  
اللجنة المالية الأستاذ الدباس .

السيد رئيس اللجنة : انا الذي اريد ان  
اقوله نحن قرأنا القانون من أوله الى اخره ،  
وهناك مواد مرتبطة مع بعضها البعض ، المادة  
(٨٦) مرتبطة بالمادة (٨٥) الغتها الحكومة انا لا  
اخرى ما فائدة (٨٦) بعد شطب المادة (٨٥) .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب  
رئيس الوزراء الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية  
والتعليم : يا سيدي للمرة الثانية اكرر لم تلغها  
الحكومة انا عندما فهمت الاقتراح المقدم من  
معالي رئيس اللجنة القانونية ان المادة مغطاة  
بالدستور ، انا انطلقت من منطق اخر ان هناك  
ضرورة لهذه المادة وهناك حاجة لهذه المادة  
لكنها موجودة في الدستور ولها اسلوب  
بالطبيق فاذا تبين حقيقة امر جديد لماذا لا

أأخذ به الامر الآخر سيدي الرئيس بقيت المادة  
(٨٥) موجودة قالت ان من حق المجلس ان  
يشغل شبكات الاتصال الخاصة اذا خالف  
للمرخصون شروط الترخيص او اعتدروا عن  
تقديم الخدمة او توقفوا انا اريد اخواني ان انبه  
ان الهدف من هذه المادة هو استمرار خدمة  
المواطنين وليس فقط معاقبة المرخص ، يعني من  
السهل جداً تعاقب المرخص وتقول له انا  
اوقفت هذه الخدمة الهاتفية انت لم تعاقبه  
وحده انت عاقبت كل مشترك فانت تريد من  
السلطة تتدخل في هذا المجال للاستمرار في  
خدمة المواطنين المرخصين من خلال هذا  
الشخص ، اذا وضعت الادارة في وضع مرعب  
انه اذا تبين ان هناك اضرار وفوائد ذهبت على  
هذا المرخص انها ستعاقب لم تقبل على ذلك ،  
ستفقد هذه الخدمة ويحرم اي مواطن منها لانه  
لن يكون صاحب حق في دفع الضرر .

دعونا نترك حق التقاضي في هذه الحالة  
لإلغاء القرار الصادر عن هذه السلطة خاصة اذا  
ما عرفنا انه بالامكان ان توقف قرار هذه  
السلطة التي هي الهيئة تستطيع ان تلعب  
لحكمة العدل العليا مطالباً بوقف تنفيذ القرار  
وتأخذ قراراً بذلك ، اذا لم توافق المحكمة على  
هذا القرار معنى ذلك ان لديها مبررات لحكمة  
الامر بشكل أطول .

ارجو ان لا نحول في مرحلة الديمقراطية  
إلى مرحلة الادارة المزعومة تلك الادارة التي لا  
تقدم على توفير الخدمة وتحسين نوعية الخدمة  
نتيجة الرعب من انها ستعرض لمسائلة مرعبة

هنا من الفصل

اخرى والادارة المعروفة اخواني أسوأ ضرراً على المواطنين من الادارة الدكتاتورية . شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عبد الله النور .

الدكتور عبد الله النور : سيدي الرئيس يؤسفني كل الأسف أننا الفينا المادة (٨٥) وربما ظن كثير من الناس ان هذه مادة حريات وان الحكومة ستدخل في حرية الناس او امواله او املاكه وهذا غير صحيح هذه لحماية الامن الوطني اذا تبقى تفكك نحن في هيئة الدولة في حالة تهديد الامن الوطني هكذا المادة مكتوب فيها ، او السلامة العامة نحن بالطرق هذه للغي هيئة الدولة هكذا ارى . الدولة يجب ان تبقى مهية كل ما جد جديد وتتدخل ويعدن يذهب المتضرر الى القضاء ، الآن نأتي في المادة (٨٦) بعدما اضربنا بهيبة الدولة بحسب ما ارى في الغاء المادة (٨٥) للأسف الان نضر بحق المواطن انه لا يحق للمرخص او المتضرر ان يطالب بتعويضات كيف اين المادة هذه ، هذا تحصيل لاجراءات الدولة دون حق التقاضي ، ولذلك لا اعتقد ان هذه مادة تقديمه ولا فيها حقيقة احترام الحقوق المواطنين .

يحق للمرخص او المتضرر ان يشكو للقضاء والقضاء يميز اذا مفترى عليه او غير مفترى ، اظن هذه المادة كانت واجبة الالغاء (٨٦) تقول لك لا يحق للمرخص او المتضرر بالاجراءات المطالبة بالتعويضات ، يا اخي يمكن وضعت يدك على الشبكة وشغلتها لم صرت

تبيع فيها شرق وغرب وطم أسأت استعمالها وطم تهاونت في مال هذا المرخص ويبعته يريد ان يذهب الى القاضي ويقول له القاضي حبيبي المادة (٨٦) لا تسمح لك ان تشتكي عندي يا سيدي مظلوم ، يقول له مظلوم ولكن شكلاً ممنوع انت تطعن عندي .

انا اظن المادة (٨٦) مادة ضد الحريات والمادة (٨٥) مادة حريات التي الفيناها وهيبة الدولة ويجب ان تبقى هيئة الدولة ، وانا يؤسفني كل الاسف اننا تسرعنا في التصويت على المادة (٨٥) .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم ابو زلط .

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس انا استغرب ، لقد سمعت تكراراً حول شطب المادة (٨٥) والمادة (٨٥) لم تشطب برمتها انما شطبته فقرة ( أ ) واستبقي على فقرة ( ب ) والنيت بهذا الترتيب ك ( ب ) واصبحت فقرة ( ب ) تمثل مادة (٨٥) .

اقول مؤكداً بأن القول بشطب المادة (٨٥) قول خاطئ وليس بخطأ ، الذي شطب ( أ ) فقط وبقيت المادة (٨٥) متمثلة في الفقرة ( ب ) هذا الذي فهمناه ، ارجو من معاليك ان توضح لي اذا لم يكن هذا واضحاً .

معالي رئيس المجلس : يا عزيزي هذا واضح تفضل قول الذي تريده .

هذا القانون يجب ان تنص في جميع قوانيننا كل قانون نشره في هذا المجلس نريد ان نقول فيه اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن المملكة فلمجلس الوزراء وقف العمل بهذا القانون واتخاذ الاجراءات التالية (١) (٢) (٣) وتقيده ونقول في قانون الكهرباء والاتصالات والقانون المدني ونقول في قانون مؤسسة الاسكان ونقول في قانون مؤسسة بنك تنمية المدن والقرى ونقول في كل القوانين اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن المملكة ما دام في دستور يقول اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن المملكة فلا داعي لوجود هذه المادة لو ما شطب كانت عيباً تشريعياً في القانون ، ولذلك شطبها كان في مجاله .

النص الاخر ايضاً حماية للمؤسسة وحماية للمواطن اذا خالف المرخص ، المادة (٨٥) بقيت كما هي فقرة ( ب ) اذا خالف المرخص شروط الرخصة او امتنع عن تقديم الخدمة هذه حماية للمواطنين ، ثم قال في المادة (٨٦) لا يحق للمرخصين او المتضررين بعد شطب كلمة ( من هذه الاجراءات ) التي اصبح لا محل لها المطالبة بأي تعويضات عن اية اضرار لحقت عن الاجراءات التي اتخذت بموجب المادة (٨٥) بمعنى انه اذا طبقت المادة (٨٥) تطبيقاً صحيحاً وتطبيقاً عادلاً واذا لم يجري التعسف من قبل الهيئة بتطبيق هذه المادة ولكنها اذا طبقت هذه المادة (٨٥) تطبيقاً خاطئاً فالذي يلحق الضرر ملزم بالضمان اذا الحق الضرر بدون حق قانوني ملزم بالضمان هذا من القواعد العامة ، ثم من قال انه لا يحق للمرخص ان لا يظمن بقرار الهيئة لدى محكمة

السيد عبد المنعم ابو زلط : اذا المادة (٨٥) تنص للمجلس وقرار مثبت ، اذا خالف المرخص شروط الرخصة او امتنع عن تقديم الخدمة ان يتولى الاشراف على تشغيل شبكة اتصالات مرخصة او تولي ادارتها للمدة التي يراها مناسبة ، في الواقع هنا في جناية ارتكبتها المرخص فلذلك جاءت المادة (٨٦) منسجمة مع المادة (٨٥) ، لا يحق للمرخصين او المتضررين المطالبة بأي تعويضات عن اية اضرار لحقت عن الاجراءات التي اتخذت بموجب احكام المادة (٨٥) ، كيف يعرض انسان يتحايل على القانون ويتحايل على الحق العام وعلى انسانية وكرامة الانسان كيف يعرض ، فلذلك انا اوافق على ما ورد في هاتين المادتين مع التعديل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ان القول بأن الفقرة ( أ ) التي شطبته من المادة (٨٥) هو انها مادة ضرورية لهيئة الدولة ، نحن لم نقل غير ذلك ولكن هذه المادة مفضاة بالدستور وعندما يجري العمل بقانون الدفاع سيدي الرئيس كل القوانين تتعطل ويجوز لقانون الدفاع او الشخص الذي يطبق قانون الدفاع هذا منصوب عليه في قانون الدفاع ، يجوز للشخص الذي يطبق هذا القانون ان ينفذ صلاحياته ، هذه ناحية ، والناحية الثانية ان يعطل العمل بأي قانون ولذلك اذا كان هذا النص يريد ان يكون في

هكذا من اجل



العدل العليا هذا امر نص عليه في قانون خاص اسمه ( قانون محكمة العدل العليا ) اي اجراء اداري صدر عن اي سلطة او اي موظف يطعن به حتى قرار نقل المراسل من غرفة الى غرفة داخل الدائرة الواحدة يستطيع المراسل ان يطعن لدى محكمة العدل العليا بهذا الاجراء هذا يستفاد من مفهوم المخالفة لنص المادة (٨٥) التي بقيت الفقرة ( ب ) للمجلس ويقرر مسبب اذا خالف المرخص شروط الرخصة بمعنى انه اذا لم يخالف لا تستطيع الهيئة ان تضع يدها ، واذا وضعت يدها تمسكاً والفت محكمة العدل العليا القرار يحق للمرخص عندئذ ان يطالب بتعويضه عن اي ضرر مدني لحق به ، هذه قواعد عامة لا يجوز مخالفتها ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، اما النص في المادة (٨٦) فهو نص متوازن ايضاً ولحماية المواطن بعد شطب من هذه الاجراءات يبقى النص لا يحق للمرخصين او المضربين المطالبة باية تعويضات عن اية اضرار نجمت عن الاجراءات ، هذا اذا كانت هذه الاجراءات صحيحة هذا ما يعنيه النص وهذا ما افهمه من النص كما في وكفائولي ، هذا ما افهمه من النص واذا كان مفهوم اخر لدى الحكومة ان تبينه شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الاستاذ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : الحقيقة ان قطاع الاتصالات في اي قطاع من قطاعات المواطنين يؤدي الى اخطار كثيرة قد يكون هذا قطاع مستشفيات ، قد يكون قطاع يتعلق

بالامن والجيش ، قد يكون قطاع يتصل بالتجار ، اي مواطن . الاجانب الاتصال التلفوني صار مؤثر في حياته وفي صحته وفي تجارته ولذلك فعلت الحكومة بتقديم هذا للمشروع خيراً عندما تولت مؤسسة تشغيل الاتصالات ثم تعود بالاضرار على من مسبب ذلك ولذلك ارى ان مادة (٨٥ و ٨٦) متوازنتان وان هيئة الدولة قد تضاعفت عندما ارجعناها الى الدستور ولن نجعلها راجعة الى القانون وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة اذا تم الغاء او وضع اليد على المرخص واعمال المرخص حسب المادة (٨٥) بسبب مخالفته فما عاد الحقيقة مبرر لمثل هذه المادة ولمثل هذا التحصين لأن وضع اليد على صلاحيات المرخص اما ان يكون سليم وبالتالي هذا نظلمه ونمحه من حق التعويض واما ان يكون هذا الاجراء الحكومي غير سليم وبالتالي لماذا لا ينال صاحب المؤسسة او المرخص لماذا لا ينال حقه بالتقاضي والتعويض ، ولذلك انا اطالب بالغاء هذه المادة والقضاء بفصل مع اعطاء الصلاحية في المادة السابقة للحكومة بوقف نشاط المرخص اذا خالف وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، نقطة نظام سيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : هي الحقيقة نقطة دستورية لانه في شأن دستوري هنا .

نحن اشرنا الى حالة الطوارئ التي تعلن فيها وتطبق مثل هذه الاجراءات وبناء عليه حذفنا ( أ ) من المادة (٨٥) ، في الدستور في المادة (١٢٥) فقرة (٢) يقال انه عند صدور هذه الاحكام يبقى جميع الاشخاص القائمين بتنفيذ تلك التعليمات عرضة للمسؤولية القانونية التي تقترب على اعمالهم ازاء احكام القوانين الى ان يعفوا من تلك المسؤولية بقانون خاص يوضع لهذه الغاية .

فهنا عندما جاء قانون الاتصال وأراد ان لا يطبق الدستور اما يعطي نفسه الحق في قانون خاص ان يطبق اجراءات مماثلة لما يطبق في حالة الطوارئ دستورياً ، هنا الدستور نص على ان الاعفاء يأتي بقانون خاص فيعفوا من المسؤولية هنا جاءت المادة (٨٦) لكي تموض عن هذا على افتراض ان ( أ ) في المادة (٨٥) باقية فهي تحقق غرض هذا العفو الذي نص عليه في الدستور . عدم تحميل المسؤولية تلقائياً عندما تسقط الفقرة ( أ ) من (٨٥) يجب ان تسقط المادة (٨٦) كلياً والا بقائها يصبح خرق للحقوق القانونية او الدستورية التي سبق ذكرها .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد الهادي الجبالي .

السيد عبد الهادي الجبالي : شكراً  
معالي الرئيس .

الحقيقة صار في نوع من عدم التسلسل الصحيح من الغاء الفقرة ( أ ) كان في مفهوم واضح عندما كانت الفقرة ( أ ) من المادة (٨٥) تتحدث عن اجراءات تقوم بها الهيئة و ( ب ) كانت فقرة اخرى من هذه الاجراءات .

لذلك التاريخ عندما كانت المادة (٨٥) كاملة حقيقة المادة (٨٦) غير عادلة لانه ممكن نتيجة الاجراءات ان تتضرر دون ان تكون مخالفة احدى الشركات المرخصة فهذا لا يعطيها الحق ان تقوم بالمطالبة لكن عندما الغيت الفقرة ( أ ) من المادة (٨٥) واصبحت المادة (٨٥) تتحدث عن مخالفة للمجلس ويقرر مسبب اذا خالف المرخص شروط الرخصة هذا يحتاج الى المادة (٨٦) تصبح الحقيقة ضرورية باعتبار ان هذه المادة لا يحق للمرخص ان يطلب التعويض اذا هو خالف كما جاء في الفقرة ( ب ) التي اصبحت المادة (٨٥) ولذلك اقترح معالي الرئيس ان يتم التصويت على هذه المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الاستاذ مقرر اللجنة .

السيد المقرر : معالي الرئيس عندما ندرت اللجنة المالية في المادة (٨٥) والمادة (٨٦) التالية لها كان الموقف ان هناك اجراءات للحكومة في امور معينة وظروف معينة في الفقرة ( أ ) وفي الفقرة ( ب ) اجراءات للمجلس نتيجة امتناع المرخص عن تقديم الخدمة او مخالفته وإيقاع الضرر بالمواطنين

هنا من الأصل

للمسؤولين أو الذين يتمتعون بهذه الخدمة فعند الغاء الفقرة (أ) لا يعني ذلك الغاء المادة (٨٦) لأنها تعالج الوضع في المادة (٨٥) فقرة (ب) كما وردت في المشروع لأن المطالبة بأي تعويضات للأضرار الحكومية أو مجلس الهيئة تولت إدارة شبكة الاتصالات المخالفة أو للمتتعة عن تقديم الخدمة ، هذا لرفع الضرر عن المستفيدين من الخدمة وليس لرفع الضرر عن المرخصين لذلك الفقرة (٨٦) عن المتضررين المرخصين الذين تضرروا نتيجة تولي المؤسسة هذه الخدمة وليس للمواطنين ، للمواطن له الحق وكل شخص ان يتعرض وإن يتقدم بمطالبة بالضرر وبالتعويض عن هذا الضرر في كل حالات اذا توقف المرخص عن تقديم الخدمة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ خليل حدادين .  
السيد خليل حدادين : شكراً سيدي الرئيس .

انا اوافق الزميل عبد الهادي الجالي ، الحقيقة المادة (٨٥) الفقرة (أ) كانت يجب ان تبقى اما بعد ان شطبنا (أ) اعتقد ان هذه المادة غير عادلة ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

حق القاضي حق ثابت لا يجوز التنازل

عنه ، اذا كان قرار المجلس قانونياً وممارسته قانونية فان القضاء لن يرتب تعويضات مالية ، التعويضات المالية تتحدد اذا كان القرار غير قانوني او الاجراءات غير قانونية ولذلك يؤكد ما قلته في بداية الحديث حول هذه المادة بضرورة الغاء هذه المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : اعتقد ان معالي رئيس اللجنة القانونية وضع .

اولاً :- الفقرة (٨٥) اصيحت (ب) بقرار متخذ ، اذا كان هذا القرار باطل بموجب القواعد العامة او اذا كان القرار متعسف بحق المرخص ان يذهب الى المحكمة .

المادة (٨٦) الحقيقة هي تقوي موقف الهيئة في المادة (٨٥) وهو يحمي المواطن اولاً واختيراً ، المادة (٨٥ و ٨٦) هي حماية للمواطن اكثر منها حماية للمرخص وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، تحدث العديد في هذه المادة واعتقد ان المادة اشيعت في كافة نواحي هذه المادة الزملاء ، ما زال الكثير من الزملاء يذلل الكلام ، سأعطي اثنين من الزملاء فقط الدور وارجو ان نصوت بعد ذلك على المادة . الدكتور القضاة تفضل .

الدكتور احمد القضاة : المادة (٨٦) تحدثت عن متضررين ، عجباً اذا لم يستطلع المتضرر ان يلجأ الى القانون والى المحاكم فالى من سيلجأ هل من المعتقد ان لا يطالب المتضرر

تعويض هذا امر اعتقد ليس فيه اي عدالة او منطق ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : هذه المادة صار يساء تفسيرها كثيراً ، انا اعتقدت ان الشرح الذي تقدم به معالي ابو فيصل قد كفانا مؤونة ان نتحدث كحكومة ، اذا كان التطبيق حقيقياً نعم لا نطالب له تعويض لأن الطبيب اذا نتج عن اجراءاته الطبية التي جرت صحيحة ضرر المريض لا يعرض المريض ، يعرض المريض ان اهمل الطبيب او أخطأ ، او لم يتم بالاجراء وفقاً للاصول الفنية والعلمية اما اذا قام بالعمل وفقاً للاصول العلمية ولجتم ضرر لا يتحمل هذه المسؤولية هذا الذي قلناه في هذه المادة ، اذا كان تطبيق القانون صحيحاً وحقيقياً كما يقرره القضاء لا يترتب تعويض ، اذا كان تطبيق القانون تعسفياً ودون وجه حق وابطل القضاء ذلك فليعرض للمواطن ، هذا الذي تذهب اليه الحكومة اما لا نطالب ان لا يعرض من يتضرر من اجراءات الحكومة ، نطالب من يتضرر من اجراءات صحيحة وحقيقية وقانونية خدمة للمواطنين اما اذا اراد الاخوان ان تلغى هذه المادة فتلغى الفقرة التي سبقتها الفقرة (ب) ليتوقف من يقدم هذه الخدمات وليحرم المواطنون من هذه الخدمات افضل من ان تعرض هؤلاء المسؤولين تنفيلاً للقانون لأن يتعرضوا لمثل هذه التعويضات .

هذه شركات خاصة نقول اذا توقفت

عن العمل تتوقف ويتحمل المواطن وزر مساهمته بها ، نحن اجهلنا ان استمرارية هذه الخدمة حاجة اساسية للانسان علينا كحكومة رعايتها ، نتيجة لرعايتها لها اذا تعسف مقدم الخدمة او اساء تقديمها تتقدم الهيئة لنيابة عنه لتوفير هذه الخدمة للمواطنين ، اذا قامت هذه الهيئة بعملها وفق القانون ولجتم ضرر ستعوض .

الافضل ان لا تتقدم هذه الهيئة ولا ان تتصدى لهذا العمل ، شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، اخر المتحدثين الدكتور نزيه عمارين .

الدكتور نزيه عمارين : شكراً معالي الرئيس .

سيدي انا اجد ان هذه المادة (٨٦) مادة تعسفية وظالمة وغير عادلة صدر المادة يقول (لا يحق) كلمة (لا يحق) هنا للمرخصين او المتضررين لأن المادة تعترف ان هناك متضررين وفي نفس الوقت تقول لا يحق لهم المطالبة اية عدالة هذه ، معالي وزير الاتصالات يقول يحق له ان يشتكي لمحكمة العدل العليا لكن صدر المادة يقول لا يحق للمرخصين او المتضررين ، المطالبة باية تعويضات عن اية اضرار لحمت عن الاجراءات التي اتخذت بموجب المادة (٨٥) ، هذه المادة الحقيقة فيها تناقض ، اما تشطب كلمة (لا يحق) ونبقي على كلمة (يحق) للمرخصين او المتضررين (الى باقي المادة ، ويجب شطب كلمة (لا) لان فيها تناقض وفيها ظلم وفيها تعسف شكراً سيدي .

هنا من الاصل

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم  
التصايب قانوني اعلن استئناف الجلسة ،  
السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر :

بسم الله الرحمن الرحيم  
المادة كما وردت في المشروع

المادة ٨٧ :

تسجل مؤسسة الاتصالات السلوكية  
واللاسلكية بقرار من مجلس الوزراء  
كشركة مساهمة عامة مملوكة  
للحكومة ابتداءً وتسجيلها لدى  
مراقب الشركات وفقاً لأحكام قانون  
الشركات المعمول به وتمنح الترخيص  
اللازم لإنشاء شبكات اتصالات عامة  
وإدارتها وتشغيلها وذلك بموجب  
اتفاقية ترخيص بين المؤسسة وهذه  
الشركة .

قرار اللجنة المالية

المادة ٨٧ :

- ١- إعادة ترميمها لتصبح المادة ٨٨ .
- ٢- شطب عبارة ( مملوكة للحكومة )  
واستبدالها بعبارة ( تملك الحكومة  
كامل أسهمها ) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة  
مطروح للمجلس الكريم ، الاستاذ خليل  
حدادين .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، المادة  
(٨٦) هناك اقتراح بشطب المادة (٨٦) ،  
سأطرح بداية اقتراح شطب المادة ، من مع  
شطب المادة (٨٦) ؟

السيد الامين العام : ١٢ من ٥٩ .

معالي رئيس المجلس : ١٢ من ٥٩ .  
هناك اقتراح للزميل نزيه عمارين يعكس معنى  
المادة تماماً ، الزميل عمارين يقترح شطب كلمة  
( لا ) وأن تبدأ المادة ( يحق للمرخصين ...  
الخ ) هذا اقتراحك . من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ١٤ من ٥٩ .

معالي رئيس المجلس : ١٤ من ٥٩ .  
هناك اقتراح حذف كلمة المتضررين من مع هذا  
الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ١٤ من ٥٩ .

معالي رئيس المجلس : ١٤ من ٥٩ .  
قرار اللجنة بالموافقة على المادة كما جاءت  
للمادة (٨٦) .

من مع القرار ؟

السيد الامين العام : ٤١ من ٥٩ .

معالي رئيس المجلس : ٤١ من ٥٩ .  
وتقر المادة .

ارفع الجلسة لمدة عشر دقائق .

- وهنا رفعت الجلسة لمدة عشر دقائق  
للاستراحة -

استئناف الجلسة

السيد خليل حدادين : شكراً معالي  
الرئيس .

( ج ) عند انتظار المدة المحددة في الفقرة  
( ب ) لا يجوز بيع أكثر من (٤٩٪) من  
الاسهم وللاردين فقط وشكراً معالي الرئيس  
وارجو ان يثني علي .

اصوات : ثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الاقتراح مكتوب اذا يمكن الاستاذ خليل ،  
الدكتور عبد الله النور .

الدكتور عبد الله النور : سيدي في  
تعليق في النهاية ولكن لم استطع قراءة السطر  
الرابع .

معالي رئيس المجلس : يمكن تقرأه .

الدكتور عبد الله النور : ( وتمنح )  
يعني فعل مضارع مبني للمجهول او ( تمنح )  
يريد ان أسأل الحكومة ( تمنح ) او ( تمنح ) .

السيد المقرر : وتمنح الترخيص اللازم .

الدكتور عبد الله النور : يعني هذه  
يريد ان تبتها انها هي التي تمنح ، هي لا تمنح  
غيرها ، اي الهيئة تمنح شكراً سأعلق في  
النهاية .

معالي رئيس المجلس : الدكتور همام

سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه المادة (٨٧) لا شك انها تعتبر المادة  
الرئيسية في هذا القانون ، وهذه المادة الرئيسة لا

اولاً :- المادة (٨٧) تصبح ( أ و ب و  
ج ) تلى كلمة كشركة مساهمة عامة مملوكة  
ابتداءً ، تلى كلمة ( ابتداءً ) .

الفقرة ( ب ) لا يجوز بيع اي من  
اسهمها ، قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ  
نفاذ هذا القانون .

هذه المادة الرئيسة

شك ان خلفها سياسات وفلسفة وطرائق ووسائل واجراءات . انا اقول عن نفسي انني لا استطيع ان افهم هذه الاجراءات او ليس عندي علم في هذه الاجراءات لكي اتكهن من التصويت على هذه المادة لأنني لا ادري فعلاً كيف ستكون هذه المؤسسة شركة هذه المؤسسة هي علم عام وهي للدولة ستكون شركة مساهمة عامة مملوكة هل يعني ذلك انه سيتم تحويل اموال المؤسسة الآن وتقوم هذه الاملاك ثم تقسم هذه الاملاك الى اسهم ثم طرح هذه الاسهم في السوق وان تبيع الحكومة هذه الاسهم للمواطنين قبل ذلك لا يمكن ان تكون شركة مساهمة لأنه لا يمكن ان تكون مساهمة الا اذا اصبحت الاسهم مطروحة للبيع ومطروحة للناس ومطروحة للشركات الاجنبية وغير الاجنبية .

الحقيقة ان مؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية تعتبر ثروة وطنية ضخمة جداً وكبيرة ليس فقط بما تملك من اجهزة وعقارات ولكن بما تملك ايضاً من امكانيات هائلة فهي سواء استخدمتها للاجواء وللفضاء وللطرق ولجميع هذه الامور تعتبر بحد ذاتها ثروة ولا ادري من يستطيع ان يقوم هذه الثروة ، لا ادري فعلاً ، هل يمكن ان نقول ثروتها عشر مليارات مائة مليار خمس مائة مليار ألف مليار لا اظن ان جهة تستطيع ان تقوم هذه المؤسسة وهذه الامكانيات ، واذا كان لدى الحكومة ومثيلة تقوم هذه المؤسسة واملاك هذه المؤسسة فربما قبل ان نخوض في هذه المادة وان نتعرف

على تحويلها الى شركة كيف ستعمل الحكومة وهي تحول هذه المؤسسة الى شركة مساهمة وتحول هذه المؤسسة الى اموال ثابتة ناجزة . انا اقول فعلاً هذا الامر اذا استطاعت الحكومة ان تقدم لنا هذا المشروع عندئذ نبحث في قضية تحويلها الى شركة ولذلك فان اقتراحي معالي الرئيس هو شطب هذه المادة . والبقاء على مؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية كما هي الآن واحداث شركات اخرى واميازات اخرى لامور اخرى خارج حدود هذه المؤسسة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : كون هناك مادة للشركات تتيح للدولة او للحكومة ان تحول بعض مراقبها العامة كمؤسسة النقل العام ، كمؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية الى شركات مساهمة عامة من هذا المنطلق فكرت الحكومة في تحويل مؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية الى شركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل الى الحكومة ، كيف تقيم موجوداتها ، هناك هيئات ومؤسسات قامت بمثل هذه الاجراءات في دول خارجية وهناك مدققي حسابات وهناك كثير من الجهات التي تستطيع ان تقيم موجودات اي مؤسسة ليس بضخامة موجودات مؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية بل بموجودات اكبر بعدة اضعاف من هذه المؤسسة .

هذا القانون يهدد الامن الوطني اذا لم يحمل رخصة او ... او ..... الخ .

وهذا الموضوع في اي حال من الاحوال ان يتحول انتهاء ، طيب انا ابتداء كما قال معالي رئيس اللجنة المالية لكن انتهاء ستتحوّل الى اشخاص طبيعيين يدخلون كمساهمين من خلال شراء اسهم في سوق عمان المالي ولذلك من الخطورة يمكن ان تتحول انتهاء الى شركة وسيسترب الخبر ونحن نعلم اي خبر يسرب الى العدو كانت عقوبته الاعدام فكيف عندما يسرب اجنبي او عدو الى جهاز اتصال يسرب كل المعلومات للخارج ، فأنا انني على ما قاله بعض الاخوة بشطب هذه المادة لأن المؤسسة قائمة وبامكانها ان ارادت نصوص مواد القانون ما يسعف يجوز لها ان توجر يجوز لها ان تعطي محطة تشغيل لفعة او لمتقاعد معين بشروط وضوابط فهذه كافية اذا جعلنا الوضع على ما هو عليه مع المؤسسة والمواد الاخرى تسعف في حالات الاضطراب ولحافظ على سيادتنا ولحفظ امننا الوطني وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور نزيه عمارين .

الدكتور نزيه عمارين : شكراً معالي الرئيس .

سبدي انا اعتقد ان هذه المادة من اهم المواد في هذا المشروع ولأن هذه المادة باعتقادي هي مقدمة لخصخصة هذا القطاع الخدمي الهام وانا افهم التخوف الذي ذهب اليه الاخوان

حينما تكتمل تقييم موجودات هذه المؤسسة تقسم الى اسهم ، هذه الاسهم قد تبدأ من دينار الى مئة دينار الى الألف دينار للسهم الواحد ، بعد مدة سنعرف موجودات هذه الشركة بالبلدين او الملايين لا احد يعرف لغاية هذا التاريخ ثم تحول الى اسهم ، هذه الاسهم مملوكة في الوقت الحاضر بدون اي تاريخ معين متى ستبدأ وتطرح للاسواق لكن في الوقت الحاضر هي شركة مساهمة عامة تملكها الدولة بموجب قانون الشركات ، وهذه اموالها تنقسم الى اسهم سيحدد قيمة كل سهم من هذه الاسهم ، اذا في المستقبل رغبت الحكومة ان تطرح هذه الاسهم في سوق عمان المالي سيكون سعرها طبعاً الى العرض والطلب والى قيمة الارباح الموزعة التي هي تعتمد عليها قيمة السهم ، لذلك نحن نتكلم في الوقت الحاضر عن شركة بموجوداتها سواء كانت مليون او ستمائة مليون الف مليون شركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للدولة ، هذا المفهوم العام بتحويل المؤسسة الى شركة مساهمة عامة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور الكولحي .

الدكتور احمد الكولحي :

بسم الله الرحمن الرحيم  
شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة يا اخوان ان موضوع الاتصالات يتصل بموضوع السيادة والدليل الكثير من مواد

هنا عند الفصل



وهو حرصهم على مستقبل القطاع العام ، وإنما الحقيقة أمام توجه اقتصادي جديد عام وشامل وإن أحد الأسباب التي تجعلنا نفضل أو نتقبل فكرة خصخصة بعض المؤسسات العامة باستثناء التربة والصحة ليس لأن القطاع الخاص أكثر كفاءة وربما أقل فساداً فحسب بل إن هناك أسباب أخرى لعل أهمها :

(١) إن تعيين إدارة هذه المؤسسات العامة ومجالسها لا تخضع إدارتها كما نعلم جميعاً إليها إلاخرة لأسس وطنية سليمة تحكمها الكفاءة والنزاهة والحيادية بقدر ما هي محكومة بمراكز القوى البغيضة والثرية والجهوية وحتى العشائرية . الأمر الذي انعكس سلباً لا بل دماراً على أداء جميع مؤسساتنا العامة ، وارتفاع كلفتها الانتاجية ، وباتت جميعها تصب في خاوة الاقتصاد الأسود للوطن وسبباً رئيساً من أسباب التضخم والرهل الوظيفي والفساد الإداري والمالي والانحراف عن الأهداف التي جاءت من أجله هذه المؤسسات العامة وقد كنت من أكثر المتحمسين لدور هذه المؤسسات حتى وقت قريب ولكن بدلاً أن تكون وسيلة لخدمة العامة والفقراء ودعماً للاقتصاد الوطني أصبحت وسيلة للانقضاض على المال العام وفريسة سهلة المآل لمراكز القوى المترتبة وبعض المتنقلين وعائلاتهم ، وباتت مراكزها الإدارية وعطاءاتها المسخية حكراً على ابنائهم وأقربائهم وذويهم ومحاسبيهم ، هل لنا أن ندافع عنهم بعد .

(٢) بالإضافة إلى ما تقدم فإن من الأسباب التي جعلتنا نتحفظ على إشراك

وامتلاك الحكومة للمؤسسات والشركات العامة هو استمرار الحكومات السابقة على عدم إدراج موازنة هذه المؤسسات ضمن الموازنة العامة وانخضاعها لمراقبة مجلس النواب وإقرارها بالرغم من تكرار مطالبة المجالس النيابية للمتابعة منذ المجلس العاشر بذلك .

(٣) التطاول المتكرر على أموالها وخساراتها الكبيرة والمتتالية وارتفاع كلفتها الانتاجية وترهلها الوظيفي واستمرار دعم الحكومة للمتعتثر منها حيث أصبحت عبأ كبيراً على الخزينة والوطن هذا من جانب وعجزنا الواضح في مقاومة ومواجهة أسباب هذا التسبب والفساد والتطاول المالي والإداري .

أمام هذا كله أرى أننا فعلاً أمام قرارات اقتصادية هامة وخطيرة وجريئة وحازمة لتصويب بيتنا الاقتصادي والمالي والإداري كي نستطيع أن نواجه تحديات المستقبل بمقل مفتوح وحريص ومسؤول بعيداً عن التسرع والتخبط والتشنج والتفوق .

الحقيقة أنها ثورة اقتصادية بيضاء إن شاء الله وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي الرئيس .

كما ذكر أكثر من زميل هذه المادة هي المادة الأهم في هذا القانون واجتماعاً لا بد من

الانطلاق من الفلسفة التي تنطلق منها هذه المادة ، هنالك دول وحكومات تعتبر موضوع الاتصالات خدمة وطنية تبقى عليها يد الحكومة ، وهناك توجهات بطرح هذه الخدمة للقطاع الخاص أو الخصخصة ... الخ .

أنا أتساءل هنا ما دام التوجه نحو الخصخصة في هذا القطاع ما المراد من هذه الخطوة التي جرت وراءها الحكومة أن تسبق عملية الخصخصة تحويل هذه المؤسسة إلى شركات عامة حكومية ، إن تجاربنا مع الشركات العامة الحكومية في الغالب تجارب غير مرضية وفعلت كما ذكر الزميل نزيه عمارين معظم هذه الشركات تحولت إلى ما خلاصته فساد مالي وإداري يستحق السؤال والمحاسبة والتحقيق في شأنها وما شأن العديد من الشركات المتعثرة إلا بسبب مثل هذه التوجهات ، لذلك هذه المؤسسة الوطنية الناجحة إذا كانت الحكومة مصرة على خصخصتها فلتطرحها من الآن تقوم قيمتها في أسعار معينة وهذه فرصة الحقيقة للحكومة وهي بحاجة للمال أن تبيع هذه المؤسسة للقطاع الخاص تبيع أسهم (٤٩٪) منها للقطاع الخاص لتعوض الخزينة بدلاً من زيادة ضريبة البيعات ولتعويض الخدمات الاجتماعية للتدهور وتساهم في حل العديد من المشكلات ما دام نحن أمام مؤسسة وطنية ناجحة وراعية هذه فرصة لأن يباع نصف أسهم هذه المؤسسة ببيع للحكومة وللأردنيين فقط لحماية الاتصالات التي أحر ذلك .

من ذلك أما أن تبقى هذه المؤسسة على حالها لتقدم ربحاً للحكومة وأما أن تتحول للخصخصة بنسبة (٤٩٪) منها للأردنيين وتوجه الخصخصة في كل حال محفوظ في هذا القانون في الشركات الأخرى حيث سمح القانون بأن يسمح للشركات الأخرى بأن تمارس نشاطاً في مجال الاتصالات وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور القضاة .

الدكتور أحمد القضاة : معالي الرئيس الكل يعلم أن الحكومة ليس بمقدورها التوسع في خدمات الاتصالات وكلنا مع فتح المجال للقطاع الخاص من رجل الاستثمار في هذا القطاع لتهيئة مناخ مناسب لبيئة استثمارية جيدة ، وكلنا يعلم أننا وافقنا من خلال مناقشتنا للقانون على تشكيل هيئة أذا أصبح من المنطق تحويل المؤسسة إلى شركة ولكن كلنا يعلم أيضاً أن مؤسسة الاتصالات الحالية تشكل رافداً كبيراً للخزينة الدولة ، فإذا بيعت هذه الشركة أو هذه المؤسسة إلى القطاع الخاص أو جزء كبير منها يعني ذلك أننا حرمانا الخزينة من رافد كبير ولذلك أنا مع تحويل المؤسسة إلى شركة شرعية أن تبقى مملوكة بشكل دائم للحكومة ولا مانع من الترخيص للآخرين في الاستثمار في هذا القطاع ، ولذلك أقترح شطب المادة وإعادة قراءتها على النحو التالي :

تسجل مؤسسة الاتصالات بقرار من مجلس الوزراء كشركة مملوكة للحكومة بشكل كامل ودائم وتسجل لدى مراقب

هنا عند الأصل

الشركات وفقاً لأحكام قانون الشركات إلى آخر المادة ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الدكتور النصور .

الدكتور عبد الله النصور : سيدي الرئيس هذه ليست مادة مهمة في القانون هذه مادة متعلقة بكيفية تفهم الفلسفة الاقتصادية في الأردن هل نتجه إلى الخصخصة مبتدئين بمؤسسات القطاع العام وبصورة خاصة في مؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية التي هي ناجحة أو مجدية مالية أم لا ، هذا هو السؤال المطروح .

المؤسسة السلوكية واللاسلكية الآن في حقائق معروفة تدر دخلاً يصل بحدود (١٥٠) مليون دينار ، تنفق (٥٠) مليون دينار لانتاج هذا الدخل وتملك مقدرات عينية تقييمية تصل إلى حوالي (٢٥٠) مليون دينار واعتقد ان التقييم الذي زودنا به معالي الوزير عندما طرح القانون بداية أكثر من هذا ولكن أريد ان اخذ هذه الأرقام ، لو اديرت المؤسسة بعدد أقل وبكفاءات احسن مدرية احسن تدريب لاستطعنا ان ندير نفس النشاط بمال أقل ولكن الأيراد أكثر من (١٥٠) مليون وربما بلغت النفقة أقل من هذا ، أنا لا استطيع ان اثبت هذا ولكني أحسه ، ان بقي الحال على ما هو عليه ليس صحيحاً في وجهة نظري ، أنا من المتحمسين إلى انه لا بد ان تجري التفاوض الكبير في المؤسسة السلوكية واللاسلكية ، اذا كان المطلوب ان نحولها إلى شركة عامة مملوكة كاملاً وأبدياً للدولة فما الذي نحققه ؟ الذي نحققه ان تلك الشركة ستصنع قوانينها وتحرر نفسها من القيود الحكومية ، ما الذي يمنع الحكومة من ان تحررها من القيود الحكومية وتعطيها قوانين الموظفين والمالية والمحاسبة كل القوانين وتبقيها ملكية عامة ، تستطيع الحكومة ذلك ولديها الاداة القانونية ان هي ارادت ، لكنني اعتقد انه حتى يتزويدها تلك القوانين لن تكون ناجحة .

عندي امثلة اخرى من الشركات القائمة

واحترمها جميعها ، لآخذ شركة الفوسفات هي شركة مملوكة مختلطة من الحكومة ومن الدولة وكذلك البوتاس لا تملك الحكومة فيها اكثرية ولكني اعتقد ايضاً ان النفقات التي تنفق هي أكثر مما يجب لانتاج نفس الملايين من الاطنان سنوياً التي هي حوالي ستة ملايين طن فكولها شركة لا يعني النجاعة وكونها الحكومة لا يعني البلادة كلا الرأيين غير صحيح ، في حالة السلوكية واللاسلكية في تقدم تكنولوجي كبير وفي توسع كبير مطلوب هذا التوسع غداً نحن مطلوب منا (١٥٠٠) مليون دينار غداً ولقد غداً من اجل ان نخرج من موضوع اعد السماعه واعد الطلب ليس بقرار بالوزير بمشي الخط القرار يصير اذا عندك تكنولوجيا وشبكة ناجحة ، يصير عندك تكنولوجيا متقدمة لا تستطيع الدولة ان تستقرض ولن توافقوا انتم ان تستقرض (١٥٠٠) مليون لكن اذا تحولت إلى القطاع الخاص في هذه المرحلة تستطيع ان تقترض وتدخل شركاء يساهمون في استقدام التكنولوجيا وتمويلها مالياً وعلى حساب الشركة .

نقطة الاخيرة التي اريد ان اقولها هي كالتالي :

ان نجاح هذه الشركة ونجاح المصفاة من عدمه هو مرتبط بالسياسة التمييزية للدولة ، لأن الدولة هي التي تسعر فاذا غداً زادت المكالمات إلى الضعف ال (٢٥٠) مليون دينار نصير (٣٠٠) وإذا زادت ثلاث اضعاف نصير (٤٥٠) اذاً النجاح من عدمه هو قرار حكومي

ليس بسبب النشاط حصراً . هذا قرار حكومي مثلها مثل ثمن الخبز لان الحكومة تسعره ، مثلها مثل الباصات التي تنزل من الوحدات على الساحة الهاشمية ، هذا نجاح مظهري وان كان فشلاً فهو فشل مظهري ليس له اي اساس اقتصادي صحيح ما دمت تسعر .

اذا عينت المدير العام اخواني سيكون ولائه ليس لماله ، لان القطاع الخاص ناجع ، لان المدير ولاؤه لماله ، المدير ولاؤه لمن عينه وهو مجلس الوزراء ، فلا يهجم الهدير ولا يهجم يوفر لا اعني اخي وليد الدويك له مني كل الاحترام اقول المدير العام عموماً في هذا العالم اذا عينه المالك يوفر على المالك بعمل ناجع او ينهي عمله اما اذا عينه مجلس الوزراء فيجب ان يرضي مجلس الوزراء وان يرضي الوزير اذا ليس الشكل هو الجوهر الامر الذي نريد استخدام تكنولوجيا نريد تمويل كبير نريد قوانين متحررة أكثر نريد ان نواجه العصر وأنا مع تعديل الاقتراح مع بعض التحسينات الثانوية التي ساطرحها اذا اذن لي الرئيس مرة اخرى وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات :

سيدي معالي الرئيس .

في جلسة سابقة كنت وزعت على الاخوة الزملاء عرض موجز لبرامج وخدمات وزارة البريد والاتصالات ، والاتصالات بالذات ، الحاجة ماسة سيدي معالي الرئيس

هذه من الأصل

الكل الآن يضبط يريد خدمة هاتفية القطاع الصناعي التجاري الزراعي الاهالي اريد جرش السلط الكل يريد خدمة هاتفية ، الآن ليس عندنا خدمات هاتفية للمواطنين نحن بحاجة اليوم الى (٣٠٠) مليون دولار بعد ثلاث سنوات نحن كذلك بحاجة (٣٠٠) مليون دولار لأن الاتصالات تشتري بالعملة الصعبة ، في دراستنا لغاية (٢٠٠٥) لأنه سوف نستبدل للمقاسم القديمة ولهذا الخطوط بجميع الاتجاهات مشغولة ، عندنا مقاسم قديمة وبدأت تنفذ عمرها بدأ ينتهي لذلك سوف نحتاج الى (١٦٠) مليون دولار من اجل خدمات الاتصالات انا اريد ان احل اولاً مؤسسة الاتصالات اريد ان اعرض بعض الارقام التي امامي وراها حقيقة ناجحة او ليست ناجحة ال (١٦٠) مليون الإيرادات ما هي وما تحيلهم وكيف جاءوا وكيف يذهبوا نحن العام الماضي وهي سنة مثالية لهذا السبب سوف يكون إيرادات اقل من العام الماضي ، صحيح وردنا لوزارة المالية (١٦٠) مليون لكن ذهب منها دفعات لصالح الغير عن طريق وزارة المالية التي هي للمقاسات المالية التي هي للمقاصات الخارجية ومساهمة الحكومة في مشاريع المؤسسة ، مخصصات الموازنة سلفة وزارة التخطيط الباقي لنا (١٠٠) مليون فقط ، يعني مصاريفنا من (١٦٠) مليون ذهب حوالي (٦٠) مليون الباقي (١٠٠) مليون ، ال (١٠٠) مليون هذه لريد ان نحللهم ايضاً ماذا هم العناصر لهذه ال (١٠٠) مليون ، ال (١٠٠) مليون منهم ضريبة الخدمات ، نحن

لجني لوزارة المالية على الفاتورة التي تأتي لبيوتكم ضريبة خدمات (٨٣) مليون هذه يجب ان تنقصهم من ال (١٠٠) مليون ، اخذنا (٧) مليون رخصة شركة الهواتف المتنقلة وضعنا ايراد لنا للمؤسسة بنفس الرقم هذا ليس المفروض ان يكون لنا المفروض ان يذهب لوزارة المالية مباشرة ، لكن وضعناه جزء من ايراداتنا هذا يجب ان ننقصه احتياطي القضايا المرفوعة (٢٦) مليون مخصص الديون (٦) مليون وتعديل الاستهلاكات الموجودات الثابتة (٣) مليون .

صافي الدخل بعد ضريبة الخدمات (٨٠) مليون ، ال (٨٠) مليون اريد انا ان احاكمهم الآن بنفس الاسلوب الذي اريد ان احاكم فيه شركة الهواتف الخلوية ، الآن اريد ان افرض ان هذه الشركة ليست للحكومة هي شركة قطاع خاص واريد ان احاكم ارقامها بنفس الطريقة التي انا احاكم بها ارقام شركة الهواتف الخلوية التي بشكل او بآخر قد تكون منافسة الى المؤسسة .

اريد ان اخذ منها (١٠) مليون رسوم ترخيص سنوي ، اريد ان اخذ منها (٢٠٪) من ايراداتها الآن انا اخذ (٢٠٪) من ايراد شركة الهواتف الخلوية فانا اريد ان اخذ ايضاً (٢٠٪) من ايراد المؤسسة يكون (١٦) مليون اريد ان اخذ منها ضريبة دخل لأن الشركة المماثلة بعد ما تنزل الارباح وبعد ما تخرج ال (٢٠٪) من اليرادات يدي اخذ منها ضريبة دخل ، راج اخذ منها (٣٢) مليون . الربح الصافي (٢١)

سوف يعرف المستثمر وسوف تعاق خطط التنمية .

القطاع العام لن يتمكن بأي حال من الأحوال من توفير هذا المبلغ من موارده الذاتية مصادر التمويل السهلة الاجنبية بذات تحجب عن تمويل مشاريع اتصالات بالذات هناك قرارات المؤتمر ( هلي فاكس ) العالمية الممولين يعرف معالي وزير المالية ويعرف معالي وزير التخطيط استثنى قطاع الاتصالات من التمويل السهل الاجنبي ، وبالتالي فان مصادر التمويل الوحيدة قد تكون متوفرة بالطرق التجارية وهي غالية هناك خطورة كبيرة في ان يلجأ القطاع العام مرة اخرى الى الاقتراض الخارجي على اسس تجارية خاصة ونحن بالفترة الحالية نقول اننا منقلون بالمدىونية وبالتالي من منظور تمويلي بحث لا بد من حشد الادخارات الخاصة لتمويل مشاريع الاتصالات وهذا يتأتى من تحويل ملكية الشركة الى القطاع الخاص تحت اشراف الهيئة والقانون الذي المجلس الكريم اوشك على انتهائه ، ضوابط من اوله الى اخره صحيح في عندنا مرونة ولكنها مرونة منضبطة في القطاع قد يتبادر للبعض لماذا نحول المؤسسة لشركة ، تحويلها لشركة يزيد قدرتها على استعمال اموالها واعادة استثمارها في مشاريعها اكثر من كونها مؤسسة حكومية عامة ، خلال الخمس سنوات الماضية وعدد كبير من الزملاء كانوا نواب كنا نلاحظ كم كانت الدولة ترصد في ميزانياتها لمشاريع الاتصالات كان قليل ، الاموال كانت لصنف القيمة لماذا ١٤ لان هناك كان اولويات عند

سوف يعرف المستثمر وسوف تعاق خطط التنمية .

القطاع العام لن يتمكن بأي حال من الأحوال من توفير هذا المبلغ من موارده الذاتية مصادر التمويل السهلة الاجنبية بذات تحجب عن تمويل مشاريع اتصالات بالذات هناك قرارات المؤتمر ( هلي فاكس ) العالمية الممولين يعرف معالي وزير المالية ويعرف معالي وزير التخطيط استثنى قطاع الاتصالات من التمويل السهل الاجنبي ، وبالتالي فان مصادر التمويل الوحيدة قد تكون متوفرة بالطرق التجارية وهي غالية هناك خطورة كبيرة في ان يلجأ القطاع العام مرة اخرى الى الاقتراض الخارجي على اسس تجارية خاصة ونحن بالفترة الحالية نقول اننا منقلون بالمدىونية وبالتالي من منظور تمويلي بحث لا بد من حشد الادخارات الخاصة لتمويل مشاريع الاتصالات وهذا يتأتى من تحويل ملكية الشركة الى القطاع الخاص تحت اشراف الهيئة والقانون الذي المجلس الكريم اوشك على انتهائه ، ضوابط من اوله الى اخره صحيح في عندنا مرونة ولكنها مرونة منضبطة في القطاع قد يتبادر للبعض لماذا نحول المؤسسة لشركة ، تحويلها لشركة يزيد قدرتها على استعمال اموالها واعادة استثمارها في مشاريعها اكثر من كونها مؤسسة حكومية عامة ، خلال الخمس سنوات الماضية وعدد كبير من الزملاء كانوا نواب كنا نلاحظ كم كانت الدولة ترصد في ميزانياتها لمشاريع الاتصالات كان قليل ، الاموال كانت لصنف القيمة لماذا ١٤ لان هناك كان اولويات عند

الملك وزارة المالية في النهاية هي التي تقرر كم تساوي المؤسسة انا اعتقد اي رقم نأخذه ، اذا اخذنا بليون دولار او بليون ونصف دولار قيمة المؤسسة ، (٢١) مليون دينار كريح لها قليل جداً يعني لو افترضنا ان نحن بعنا المؤسسة في (٣) او (٢) مليار يحضروا اكثر مما يأتي (٢١) مليون لذلك هذا هو دخل المؤسسة ، الناس يعتقدون ان اليرادات هي ربح ، اليرادات ليس ربح اذا اخذتها بالاسلوب التجاري الحاسبي الصحيح ، انتهيت من المؤسسة .

الان اريد ان امشي قليلاً في الموضوع تبلغ قيمة مشاريع اتصالات كما ذكرت التي ينبغي تنفيذها لغاية عام (٢٠٠٥) (١٦٦) بليون دولار اذا لم تقم بتنفيذ هذه المشاريع سنعرض الاستثمار في جميع القطاعات الأخرى للخطر حيث سيحرف أي مستثمر عن الاستثمار في الصناعة والتجارة والخدمات والله اقولها وانا مقاتم بالأمس جائي مستثمر ويقول ان لديه (٣٠٠) موظف ويريد خدمة هاتفية في إحدى المناطق ولم استطع ان البي طلبه في الطرف الحالي .

اذا لم توفر للاستثمار في مجال الصناعة والتجارة والخدمات وسائل اتصالات مناسبة

هنا عندنا التحصيل



وزارة المالية أو عند الحكومة اولويات اهم من الاتصالات .

ثانياً :- تحويلها الى شركة بريد وسهل بقدرتها على الاقتراض من القطاع الخاص الاجمالي الاردني والعربي والدولي ، وتنفيذ مشاريعها وسهل في تسديد هذه الديون بسرعة .

ثالثاً :- تحويلها الى شركة تستطيع المنافسة في السوق المحلي والدولي للاتصالات الآن نقطتين عندنا منافسة خارجية لقطاع الاتصالات مثل ( Call back ) هذا العام تقدر خسارتنا من الهواتف المكسية (٤) مليون دينار ، لكن الآن لم تعد المؤسسة تتحكم انها هي التي تريد ان تجبر الناس على الاتصال من شبكتها بدات المكالمات او وسائل التقنية الحديثة ان المواطن يكلم هاتف بامريكا ثم يكلمه بلبلك نخسر .

النقطة الاخرى اذا لم نخول هذه المؤسسة الى شركة مرة سوف لا تستطيع ان تسابق شركة اخرى امنحها ترخيص يعني انا احضر شخصاً مكرس واحضر شخص رجليه سليمة واقول الاثنين اركضوا تخسر تفلس المؤسسة ، نحن نؤي اعطائها الحقيقة مهلة لتحويلها الى شركة على اساس انها تستطيع ان تنافس الشركات الجديدة التي سندمج لها ان تدخل .

رابعاً :- تحويلها الى شركة يقلل من سيطرة وزارة المالية مباشرة على ايراداتها كما

ذكرت ، ولكن لا يحرم الخزينة من حصتها المعادلة ، الخزينة تستطيع ان تفرض كما فعلت مع الهواتف الخلوية تأخذ (٢٠٪) من الايرادات تأخذ حق الامتياز تأخذ حق الرخصة تأخذ ضريبة دخل تأخذ ضريبة مبيعات الخزينة سوف لا تعجز عن ايجاد السبل المناسبة من اخذ ايرادها ومضاعفته من قطاع الاتصالات بشكل عام .

خامساً :- اعادة هيكلة الجهاز الوظيفي لا بد من تفعيله وتنشيطه واستقطاب الكفاءات المناسبة لخدمة الزبائن في سوق افضل كولها مؤسسة حكومية عامة اعتقد ان خدمتها ليست بخدمة شركة جديدة وهذا واضح بهما تخدمه بهما رضاه .

سادساً :- اعفاء وزارة المالية من تحمل نفقات تقاعدية هائلة ، الآن نحن عندنا (٣٥٠٠) موظف هؤلاء عندما يحالوا على التقاعد مبلغ كبير ، اذا ايضاً وظفنا (٣٥٠٠) موظف يعني هناك حمل على صندوق التقاعد ، عندما شركة جديدة تحول الي الضمان والضمان يتولى امرهم هذا يخلف من اعباء الدولة التقاعدية في المستقبل .

سابعاً :- عدم زيادة مديونية المملكة ، الآن نحن اما خيارين ان نريد مديونية المملكة (١٦) بليون دولار او نقول للقطاع الخاص تفضل سواة الاردني او العربي ، بل على العكس سوف يتحول مديونية الشركة هذه من كاهل الحكومة الى القطاع الخاص .

معالي وزير البريد والاتصالات : المادة الثامنة في قانون الشركات تقول " مجلس الوزراء بناء على تنسيب كل من الوزير وزير المالية والوزير المختص الموافقة على تحويل أي مؤسسة أو سلطة أو هيئة رسمية عامة الى شركة مساهمة عامة تملك حكومة المملكة كامل اسهمها دون طرحها للاكتتاب العام وتسجيلها لدى مراقب الشركات بتلك الصفة بموجب النظام الاساسي الذي تعده لجنة خاصة يؤلفها مجلس الوزراء ويعين رئيساً لها من بين اعضائها ."

ثم في المادة التي تليها " يعين مجلس الوزراء رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ... "

" ب- مجلس الوزراء بناء على تنسيب كل من الوزير وزير المالية والمدير العام لسوق عمان المالي الموافقة على طرح أسهم الشركة المؤسسة بمقتضى أحكام الفقرة " أ " من هذه المادة كلها أو أي منها للاكتتاب العام ."

يعني هناك حق لمجلس الوزراء دون هذه المادة أن يقوم بتحويل هذه الشركة ، ولكن باب الامانة اقتضى ايرادها ولمصلحة المؤسسة من اجل عدم دخولها في المنافسة مع شركات أخرى في المرحلة الاولى ... شكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

سيدي اريد ان اضيف ان اعادة استثمار الدولة الى اموالها الناتجة عن بيع الاسهم ، الآن اذا باعت الحكومة الاسهم بمليارين او مليارين ونصف لا اعرف كم الارقام سوف تخرج ، نذهب وتستثمرهم باعادة استثمار في السدود في الخدمات الاساسية في البنية الصناعية .

من باب الامانة سيدي معالي الرئيس المجلس الكريم ان مجلس الوزراء يملك الحق في تحويل هذه المؤسسة الى شركة دون هذه المادة استناداً الى المادة (٨) من قانون الشركات ولكن حرص الحكومة الاكيد ان يكون الاخوة الزملاء ممثلي الشعب على اطلاع بهذه الخطوة وهذا التوجه وبجارتكم وموافقكم اوردنا هذا النص هذا السبب اولاً .

ثانياً :- هذا النص ليحفظ للمؤسسة في حق الترخيص المباشر دون الدخول الى منافسة مع شركات اخرى في المرحلة الاولى .

ارجو ان اكون قد اجبت على تساؤلات الزملاء وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، نقطة النظام الدكتور عبد الله السور .

الدكتور عبد الله السور : معالي الرئيس لم افهم آخر عبارة التي تكلم معالي الوزير انه كان بإمكان الحكومة انها ما تعمل قانون ، لم افهم هذه ، ارجو ايضاحها للتمكن من التجاوب أو العكس مع معالي الوزير .

معالي رئيس المجلس : تفضل معالي الوزير .



التنمية والتنمية سوف تراجع وتصبح في مراكز المدن وهذه لها مخاطرها الكبيرة جداً بالهجرة من الريف الى المدينة وهذه الحقيقة يناقض الكلام والحديث الكثير عن التنمية الشاملة والمتوازنة .

سيدي الرئيس انني اؤيد زملائي بالحفاظ على هذه المؤسسة حكومية مملوكة للشعب الاردني وارفض تحويلها الى شركة في القطاع الخاص وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد المنعم ابو زلط .

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

أولاً :- لا بد من مقارنة بين ملكية الدولة والقطاع الخاص ، ملكية الدولة فيها رقابة ذات سيادة بينما القطاع الخاص لا يملك رقابة ذات سيادة وهيبة كالدولة كذلك في حالة مخالفة القطاع الخاص يحال الامر الى المحاكم ، والمحاكم بينما تبت في قرار المخالفة حبسها طويلاً بينما جهاز الدولة تحت الرقابة المستمرة وبخاصة اذا كان مجلس النواب حي يرق ولم يكن مغيباً ، ايضاً عندما تصبح هذه الملكية للاتصالات تابعة للقطاع الخاص الامر سيؤدي الى فتح باب الدرائع على مصراعه ، ومن القواعد الفقهية الاسلامية التي عليها اجماع ان تسد باب الدرائع فمثلاً هناك ذريعة تقول اذا لجم القطاع الخاص بالاتصالات فلا

بالرغم من أنني من مؤيدي القطاع العام إلا أنني منفتح وعندي استعداد وقناعة أن أقبل باكثر أشكال الاقتصاد ، أقبل الاقتصاد العام المختلط والخاص .

لكن تحويل هذه المؤسسة الى شركة عامة مملوكة من قبل الحكومة هي مقدمة لخصخصتها ، وهذه في الحقيقة تحرم بلداً من موارد كبيرة . هذه المؤسسة رابحة ، اكثر ما يقارب "١٩٠" مليون دينار موارد تجلب للخزينة ، وبالتالي تفقد الخزينة الكثير من الموارد ، هذا جانب .

الجانب الثاني لو حقيقة ان هناك توجه علمي نحو الخصخصة والقطاعات المختلفة لكان الاولى بالحكومة أن تسارع في تحويل الشركات المنتشرة الى القطاع الخاص وأضرب مثالاً للملكية الأردنية التي كبدت الحكومة والشعب الاردني ملايين الدنانير ، وحتى هذه المؤسسات الربحية تصرف على هذه الشركة . لماذا لم تسارع الحكومة بتحويل هذه الشركات المنتشرة الى القطاع الخاص ؟ ولماذا تسرع الى للمؤسسات الربحية لتحويلها ؟ . هذا تساؤل كبير جداً .

والسؤال الثاني :- ما زال الحقيقة عندنا تشوه في الخدمات ، فالخدمات تتركز في المدن في العاصمة وفي قصبات المحافظات وكلما تباعدت تلاكش حتى انها تلاكش في الاطراف والبادية والمناطق النائية ، ونحدث عن التنمية هذه الحقيقة سوف تؤدي الى ضرر كبير بالخدمات تجاه المواطنين واذا تحدثت عن

الاتصال ، لانها من بواكير التخصيص فاذا لم تبحث عن القضايا المتعلقة بالتخصيص وسمعتنا كل وجهات النظر لن نصل الى قناعات ليس فقط هنا انما في القوانين القادمة الاخرى في حمل التخصيص فأعتقد ان هذه تستحق اكثر من اي مادة عادية ولم ينضج بعد الموضوع .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، نقطة نظام الاستاذ خليل .

السيد خليل حدادين : معالي الرئيس لم ينضج هذا الموضوع معالي وزير الاتصالات تكلم اكثر من ربع ساعة وقال الكثير من حقنا ان نرد على بعض ما جاء على لسان الوزير ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الرأي للمجلس الكريم وانا اعطيت الفرصة لاثنتين ضد اقبال باب النقاش السيدة توجان وايضاً الاستاذ خليل ضد مبدأ اقبال باب النقاش لكن الرأي رأي المجلس في النتيجة ، بعد ان استمعنا لوجهات نظر الزملاء الذين يعارضون اقبال باب النقاش ، سأطرح موضوع اقبال باب النقاش للتصويت والحسم في هذا للمجلس الكريم .

من مع اقبال باب النقاش ؟

السيد الامين العام : ٣٤ من ٥٨ .

معالي رئيس المجلس : ٣٤ من ٥٨ ولكنني بما تم من النقاش زملائي لدي مجموعة من الاقتراحات لدي اقتراح بدايةً بشطب المادة كاملة للدكتور هنام سعيد ، لدي اقتراح من الزميل خليل حدادين بصياغة جديدة للمادة ،

داعي لوجود وزارة الاشغال العامة تحول على الطريقة الامريكية الى شركات متخصصة في فتح الطرق وتمييدها ... الخ وكذلك وزارة الصحة حتى توفر نفقات على خزينة الدولة تحول المستشفيات كلها والعيادات التخصيصية والعامة الى القطاع الخاص ، لو تصورنا وزارة التموين رفعت سيادتها وهيبتها ورقابتها عن مراقبة المواد التموينية لاصبح كيلو الارز والسكر يندبر خلال ايام معدودات .

فلذلك انا انادي بتحقيق لقرار السيادة للدولة بمراقبة هذه السياسات الحيوية التي تعتبر شريان للوطن والمواطن وسدأً لباب الدرائع فاني اثني على اقتراح الزميل خليل حدادين ليصبح الامر بنسبة (٥١٪) لخزينة الدولة (٤٩٪) للمواطنين الأردنيين فقط لا غير مع شطب لفظ ( ابتداءً ) في السطر الثالث من المادة (٨٧) وشكراً .

معالي رئيس المجلس : نقطة النظام الاستاذ فواز .

السيد فواز الزعبي : شكراً معالي الرئيس .

ادفع بوقف النقاش حسب النظام الداخلي والتصويت على المادة وشكراً .

اصوات : اثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : الزميل يدفع بوقف النقاش ، من يعارض وقف النقاش ؟ لسمع وجهة نظر من الذين يعارضون وقف النقاش . السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : أولاً هذه المادة اساسية وهي ليست فقط معنية بقطاع

هذه المادة اصل

ولدي اقتراح من الزميل الدكتور القضاة ايضاً صياغة جديدة للمادة .

سأطرح الاقتراحات تباعاً ، بدايةً سأطرح اقتراح الدكتور همام سعيد بشطب المادة ، من مع شطب المادة كاملة ؟

السيد الأمين العام : ٩ من ٥٥ .

معالي رئيس المجلس : ٩ من ٥٥ ، لدي اقتراح من الزميل خليل وهو التالي ، الأستاذ خليل يقترح تجزئة المادة الى ثلاث اجزاء .

( أ ) وهو النص الموجود مع شطب كلمة ( ابتداءً ) .

( ب ) لا يجوز بيع اي من اسهمها قبل انقضاء مدة خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذا القانون .

( ج ) عند انقضاء المدة المحددة في الفقرة ( ب ) لا يجوز بيع أكثر من ( ٤٩٪ ) من الاسهم وللازدنين فقط .

هذا اقتراح الزميل خليل حدادين ، من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الأمين العام : ١١ من ٥٦ .

معالي رئيس المجلس : ١١ من ٥٦ ، الاقتراح الآخر للدكتور القضاة ، الدكتور القضاة ايضاً صياغة جديدة للمادة والصياغة هي كالتالي :-

تسجل مؤسسة الاتصالات بقرار من

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة

حكيم خير

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

مجلس الوزراء كشركة مملوكة للحكومة بشكل دائم وتسجل لدى مراقب الشركات وفقاً لاحكام قانون الشركات المعمول به وتمنح الترخيص اللازم لانشاء شبكات اتصالات عامة وادارتها وتشغيلها وذلك بموجب اتفاقية ترخيص بين المؤسسة وهذه الشركة .

هذا اقتراح الزميل الدكتور القضاة من يؤيد هذا الاقتراح ؟

السيد الأمين العام : ١٢ من ٥٦ .

معالي رئيس المجلس : ١٢ من ٥٦ ، لدي الآن قرار اللجنة المالية ، قرار اللجنة المالية هو شطب عبارة ( مملوكة للحكومة ) واستبدالها بعبارة ( تملك الحكومة كامل اسهمها ) مع الموافقة على باقي المادة كما وردت في المشروع .

من مع هذا القرار .

السيد الأمين العام : ٣٨ من ٥٦ .

معالي رئيس المجلس : ٣٨ من ٥٦ وتقر المادة كما قررت اللجنة المالية .

زملائي الافاضل شكراً لكم وارفح الجلسة .

السيد الأمين العام :

(٧) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : عينت يوم الاحد

تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٠

هذه من الأصل